جامعة 8 ماي 1945–قالمة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية و تجارة دولية

تحت عنوان:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع الصناعي الجزائري (2002–2017)

دراسة حالة مجمع صيدال الصناعي

إعداد الطالبة :

– لعيايشة نصيرة

إشراف الأستاذ:

– د. براهمية نبيل

أمام لجنة المناقشة:

اللقب و الاسم	الصفة
حفاف وليد	رئيسا
بوفلفل سهام	عضوا
براهمية نبيل	مقررا

السنة الجامعية: 2019-2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

على قول رسول الله صل الله عليه و سلم" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله

الحمد لله اولا و اخيرا الذي الهمني قوة الصبر و التحمل و سدد خطاي و اشكر الله سبحانه و تعالى الذي اعانني على انجاز هذا العمل المتواضع، كما اتقدم بجزيل الشكر و التقدير الى الاستاذ المشرف الدكتور "براهمية نبيل" الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة و توجيهاته النيرة في سبيل انجاز هذا الموضوع، كما احيي فيه روح التواضع التي تميزه، اسأل الله ان يزيده علما و نورا

كما اتقدم بالشكر الى كل من ساهم في اثراء هذا الموضوع من قريب او بعيد، و اخص بالذكر موظفة فضاء الانترنت السيدة شعابنية جميلة، دون ان انسى عمال مديرية الصناعة و المناجم فرع قالمة الذين سعو جاهدين في مساعدتي ولم يبخلوا علينا بجهدهم

اهداء

ان كان الحمد فلله وحده و ان كان الشكر فلله قبل كل احد، احمده و اشكره على توفيقه لي، فلا شيء عندي افخر به اعظم من دين أؤمن به و رب غمرنا بنعمه و لطفه.

وددت ان اهدي هذا العمل الى عائلتي التي تقاسمت معي عناء البحث ليس ماديا فقط، بل و معنويا فكانت لي نعم السند:

الى من علمني معنى العطاء الى من حرص منذ الصغر و اجتهد في تربيتي، الى رمز الرجولة في نظري الى من احمل اسمه بكل فخر و ازداد اعتزازا كلما اختتم اسمي باسمه ارجو من الله ان يمد في عمره ليراني كما يتمنى ان اكون، الى قرة عيني والدي العزيز.

الى كل من في الوجود بعد الله و رسوله الى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسما لجراحي، الى من كان لها الفضل الاكبر فيما انا عليه اليوم، الى من حملت معي كل صغيرة و كبيرة و هم في حياتي، الى امي ثم امي ثم امي اطال الله في عمرها

الى سندي و عزوتي و قوتي، الى من افتخر كوني اختا لهم الى اسودي: عمار، رياض و اسلام.

الى اخواتي و زوجات اخوتي و ازواج اخواتي الكرام حفظهم الله و اخص بالذكر "ميموش"

الى اول كتكوتة و اول حفيدة انارت ظلمة بيتنا ميسم حور العين، الى اجمل ما في الدنيا عصافير عائلتنا كيلوا، عبد الرحمان، ماريا، سدن، يانيس عبد المؤمن، يعقوب، و الى اميري الصغير و ملاك قلبي جسيم عبد القيوم او كما اسميه بيبرس.

الى من ذاقت السطور في ذكرهم فستوعبهم قلبي الى من لم تكفني كلمة صديقة في وصفهن: سامية، وردة، مريم، صبرينة، سلمى، سعدة

الى روحي جدتي الطاهرة و الى كل عائلة لعيايشة و بكيس فردا فردا

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة العامة	أ-د
الفصل الاول: التأصيل النظري للاستثمار الاجنبي المباشر	
تمهيد	7
المبحث الاول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و اهميته	8
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الثالث: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	14
المبحث الثاني أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، الدوافع، المحددات	17
المطلب الاول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	17
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	19
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	21
المبحث الثالث: أهم نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره، مخاطره	26
المطلب الاول: أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	26
المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	34
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر	40
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: التأصيل النظري للاستثمار الصناعي	
تمهيد	46
المبحث الاول: ماهية الصناعة	47
المطلب الاول: مفهوم الصناعة و أهميتها	47
المطلب الثاني: انواع و اهداف الصناعة	49

المطلب الثالث: مزايا الصناعة و اهمية التحديث الصناعي	52
المبحث الثاني: نظرة عامة حول الاستثمار الصناعي	55
المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الصناعي و اهميته	55
المطلب الثاني: العوامل المشجعة على الاستثمار الصناعي و شروط نجاحه	57
المطلب الثالث: استراتيجيات الاستثمار الصناعي و التحديات التي تواجهه	61
المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا و أهم التجارب الرائدة في التنمية الصناعية	66
المطلب الاول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا	66
المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في تحسين مستوى الاداء الصناعي	70
المطلب الثالث: أهم التجارب الرائدة في مجال الاستثمار الصناعي الأجنبي المباشر	74
خلاصة الفصل	82
الفصل الثالث: ترقية القطاع الصناعي الجزائري في ظل الانفتاح على الاستثمارات الاجنبية المباشرة	
تمهيد	84
المبحث الاول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	85
المطلب الاول: الاطار التشريعي و المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	85
المطلب الثاني: تطور حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للجزائر	93
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	95
المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي الجزائري	100
المطلب الاول: أداء القطاع الصناعي الجزائري وأهم الاصلاحات المتعاقبة عليه	100
المطلب الثاني: خصائص القطاع الصناعي الجزائري و سبل تطويره	103
المطلب الثالث: مؤهلات الاقتصاد الجزائري في مجال جذب الاستثمارات الصناعية الاجنبية	110
المبحث الثالث: نظرة عامة حول مجمع صيدال للصناعة الصيدلانية الجزائرية	115
المطلب الاول: تقديم مجمع صيدال و مهامه	115
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمجمع و أهدافه	117
المطلب الثالث: سياسة واستراتيجية تطوير الشراكة في مجمع صيدال	120
المبحث الرابع: مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية مجمع صيدال	124
الطلب الاول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي للمجمع	124
المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في حجم العمالة للمجمع	128

المطلب الثالث: مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا	132
المطلب الرابع: مساهمات الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية الصادرات	135
خلاصة الفصل	136
الخاتمة العامة	
قائمة المراجع	
الملخص	

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
01	المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	10
02	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة لاستثمار الأجنبي المباشر	33
03	تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2002-2017	93
04	التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2002-2017	95
05	أهم الدول و الاقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2017	98
06	اهم خمسة شركات مستثمرة في الجزائر لفترة 2012-2016	100
07	مساهمة القطاع الصناعة في الناتج المحلي الخام	104
08	القوى العاملة في القطاع الصناعي و نسبتها من اجمالي العمالة خلال الفترة 2002-2016	104
09	اهم المواد الاولية المتواجدة في الجزائر	111
10	تطور حجم الاستثمارات في مجمع صيدال 2012-2017	120
11	تطور حجم انتاج مجمع صيدال خلال الفترة 2002-2017	125
12	تطور مبيعات مجمع صيدال خلال الفترة 2002-2017	126/127
13	الموارد البشرية في مجمع صيدال خلال الفترة 2002-2017	129/130
14	مصاريف التكوين لعمال مجمع صيدال	131
15	اتفاقيات اقتناء الرخص في صيدال	134
16	الاصناف العلاجية التي يتم الطلب عليها من قبل دول المبرمة عقود لامدادهم بالادوية من قبل مجمع صيدال	136

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
01	دورة حياة المنتج الدولي	30
02	مراحل استراتيجية إحلال الواردات	63
03	تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر 2002-2017	94
04	عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	96
05	مناصب الشغل المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	96
06	عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	98
07	عدد مناصب الشغل المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	99
08	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	117
09	تطور حجم الانتاج في مجمع صيدال 2002-2017	126
10	تطور رقم اعمال مجمع صيدال 2002-2017	127
11	تطور الموارد البشرية في مجمع صيدال خلال الفترة 2002-2017	130

في خضم حاجة الدول، لاسيما النامية منها للارتقاء باقتصادياتها ومحاولة اللحاق بركب الدول الصناعة المتقدمة، اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر خيارا حتميا وملحا لما له من اهمية بالغة في عملية التنمية واستدامتها، من خلال جذب رؤوس الاموال الاجنبية، ونقل التكنولوجيا الحديثة وزيادة وتحسين الانتاج في الدول المضيفة والمساهمة في خلق ديناميكية تنافسية للشركات المحلية، لكن هذه المزايا ترتبط بشكل وثيق بحجم التدفقات الاجنبية والبيئية المحلية للدول المستضيفة، وفي هذا السياق سعت الجزائر الى منح العديد من المزايا والضمانات القانونية للمستثمرين الاجانب فضلا عن تأسيس مجموعة من الهيئات التي تعمل على تسهيل عمل شركاته داخل التراب الوطني.

من جهة اخرى يحتل القطاع الصناعي مكانة هامة واستراتيجية ضمن اقتصاديات الدول، حيث ان تطور هذا القطاع ما هو الا دلالة على قوة وتطور هذه الدول، وهذا ما اثبتته كبرى الدول الصناعية في العالم، فاكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الاقتصاد اكثر مرونة على مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية سواء المحلية او الدولية، واهم ما يميزه هو ارتفاع انتاجيته، والمساهمة في التخفيف من معدلا البطالة، تحقيق الاكتفاء الذاتي، ترقية الصادرات وبالتالي تحسين في ميزان المدفوعات.

و قد اولت الجزائر اهتماما واسع به من خلال عدة اصلاحات وسياسات هدفت كلها الى انشاء وترقية النسيج الصناعي يمكن الاقتصاد الوطني من الخروج من تبعية المحروقات.

و ادراكا لأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع الصناعي الجزائري بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، عملت الجزائر على جذب المزيد من الاستثمارات نحو هذا القطاع الحساس من خلال اعادة صياغة الانظمة والقوانين الداعمة له، وتهيئة البيئة المناسبة للمستثمرين الاجانب لتنويع اقتصادها وتحقيق اهدافها التنموية.

إشكالية الدراسة: من الطرح السابق يمكن صياغة اشكالية هاذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2002-2017)؟

و على ضوء هذا التساؤل المطروح يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ؟
- ما مدى مساهمة الاقتصاد الجزائري في جذب الاستثمارات الصناعية ؟
- و هل نجح الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير مجمع صيدال ؟

وللإجابة على الاشكاليات الفرعية يتم وضع الفرضيات التالية:

- اهتمت الجزائر في الآونة الاخيرة بموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا من خلال مختلف الاصلاحات والتشريعات التي قامت بها من اجل استقطاب المزيد من رؤوس الاموال.
- تزخر الجزائر بالعديد من المؤهلات والموارد التي تجعل منها قبلة لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- يعتبر مجمع صيدال احد اهم المشاريع الناجحة في الشراكة الاجنبية في الجزائر.

اسباب اختيار الموضوع:

الاسباب الذاتية:

بحكم تخصصنا في المالية والتجارة الدولية ورغبتنا في البحث والكتابة بالمواضيع ذات الصلة بالاستثمار الاجنبي المباشر

الرغبة في اثراء المكتبة بهذا النوع من البحوث.

الاسباب الموضوعية:

نظرا لأهمية هذا الموضوع الذي شغل حيزا كبيرا من اهتمامات الحكومة الجزائرية خاصة مع الاختلالات التي تشهدها الجزائر مع انهيار اسعار النفط.

لان القطاع الصناعي قطاع حيوي واستراتيجي كونه القطاع الاكثر اتساعا وتشابكا مع بقية القطاعات الاخرى.

اهداف الدراسة:

- توضيح مختلف المفاهيم التي تتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر والقطاع الصناعي الجزائري؛
- محاولة ابراز الدور التنموي الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع الصناعي؛
- تقديم صورة واضحة عن مجمع صيدال ومدى مساهمته في تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؛

اهمية الدراسة:

كونها تعالج احد اهم المواضيع على الساحة الوطنية والمتمثلة في دور الاستثمار الاجنبي المباشر في استراتيجية الإنعاش الصناعي لاسيما في ظل الدور الذي ياديه في الاقتصاد من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتحسين الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

يعتبر قوة دفع الاقتصاد المحلي، من اجل تحسين قدرته على النمو والتفاعل مع الاقتصاد العالمي وفي هذا الاطار نسلط الضوء على مجمع صيدال للصناعة الدوائية الجزائرية. لأنه يساعد في تحقيق التنمية الصناعية التي تهيء بدورها لتحقيق التنمية الشاملة.

منهج الدراسة:

ان المنهج المستخدم من اجل الاجابة عن الاشكالية هو المنهج الوصفي، عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليلي من خلال تحليل ما نقدمه من المعطيات والمعلومات المتحصل عليها والخاصة بالموضوع، بالإضافة الى المنهج التاريخي حيث خصصنا دراستنا للفترة الممتدة بين 2002-2017.

ادوات الدراسة:

- الاعتماد على عدة مراجع من: كتب، مذكرات تخرج، تقارير، مجلات، ملتقيات.

بالإضافة الى الاستعانة بشبكة الانترنت خاصة مع الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد بسبب وباء "كورونا" وهذا من اجل الوصول الى بعض الدراسات التي تعذر علينا الوصول اليها من المكتبات.

الاتصال ببعض الهيئات والمؤسسات المتخصصة والتي لها علاقة بالموضوع مثل: مديرية الصناعة والمناجم-فرع قالمة- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- فرع قالمة- بالإضافة الى المواقع الالكترونية والرسمية الخاصة بهما وببعض الهيئات الاخرى وكذا الموقع الرسمي لمجمع صيدال الجزائري.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على احصائيات جديدة وواضحة حيث انه في بعض المواقع كان اخر تحديث لها في سنة 2017، بالإضافة الى الغموض الذي يكتسي البعض الاخر وعدم نشر التفاصيل.

- تضارب بعض الاحصائيات التي تحصلنا عليها في الارقام، واختلافها من مصدر الى اخر.

- غلق الجامعات ومرور البلاد بفترة حجر صحي بسبب جائحة "كوفيد19" وصعوبة التنقل والوصول الى الجامعة والمكتبة، ناهيك عن الاثر الذي خلفه الوباء في نفسية الطلبة.

الدراسات السابقة:

- دراسة طالم علي، وكافي فريدة(2017): مقال بعنوان: "جذب الاستثمار الاجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان اساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني"، حيث طرح الباحثان اشكالية مدى تمكن الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع الصناعة لعب دور مهم في التنمية الاقتصادية باعتباره قطاعا استراتيجيا للاقتصاد الوطني. اعتمد الباحثان على النهج الوصفي والتحليلي في دراستهما التي جاءت في ثلاثة محاور توصل في ختامها الى ان ضعف اداء القطاع الصناعي (خارج المحروقات) يحتم على الدولة تعزيز جهودها لتنويع بنية الانتاج المحلي، وان مجال الشراكة مع المستثمرين الاجانب اعطت نتائج مشجعة في العديد من الحالات، تتلخص اهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- هيمنة قطاع المحروقات في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة؛
- ضعف حصة الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع خارج المحروقات يعود للعراقيل الكثيرة التي تواجهه؛
- لايزال الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دون المطلوب فب قطاع الصناعة.

– عمر متيجي، محمد عجيلة: و هو مقال بعنوان "تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2017 و قد هدفت الدراسة الى قياس تأثير تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر من خلال استعمال مقاربة اختبار الحدود لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة، ARDLو كانت نتائج الدراسة القياسية تشير الى وجود علاقة تكامل مشترك بين القطاع الصناعي و الاستثمار الاجنبي المباشر، الى ان حجم التأثير كان ضعيفا على المدى الطويل، كما قد توصل الباحثان الى ان القطاع الصناعي قد ساهم بنسب ضعيفة جدا في الناتج المحلي الاجمالي، و يبقى قطاع المحروقات هو المهيمن الرئيسي على النسيج الصناعي الجزائري.

– مصطفى بودرامة: اطروحة دكتوراه تحت عنوان " تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر و كانت اشكالية هذه الدراسة هي الى اي مدى تأثر العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث و بالخصوص الجزائر و تمت الدراسة من خلال خمس فصول توصل الباحث في نهايتها الى ان تأثير العولمة على الاقتصاد الجزائري سلبي، حيث لم تستفد الجزائر من زيادات الاستثمارات الصناعية الناتجة عن الاستثمار الاجنبي المملوك بالكامل، او ذلك الناتج عن عمليات الاندماج و الامتلاك، و بالتالي تحقيق ميزة تنافسية لمؤسسة الصناعية الجزائرية على المستوى المحلي، و ضمان الاندماج الايجابي و الفعال في الاقتصاد مرتبط بضرورة تأهيلها و اصلاح طرق تسيرها و دخولها في شراكة مع المستثمر الاجنبي.

هيكل البحث:

يتضمن هيكل الدراسة على مقدمة و ثلاثة فصول جاءت في اطار التقسيم المقترح الذي يتوخى الوصول الى اهداف البحث و الاجابة على التساؤلات المطروحة في الاشكالية.

الفصل الاول: تضمن الفصل الاول التأصيل النظري للاستثمار الاجنبي المباشر و جاء في ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر و تضمن تعريف و اهمية ، خصائص و اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر اما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى اهداف، دوافع، و محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، اما المبحث الثالث فتناولنا فيه أهم النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر بالإضافة الى آثاره و مخاطره.

الفصل الثاني: فقد خصص للبحث في ظاهرة الاستثمار الصناعي عن طريق تقسيمه كذلك الى ثلاثة مباحث يأتي مضمونها على النحو التالي: بالنسبة للمبحث الاول فقد تم التطرق الى ماهية الصناعة، اما المبحث الثاني فتضمن نظرة عامة حول الاستثمار الصناعي، اما المبحث الثالث فتناول دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، و تحسين الاداء الصناعي في المؤسسات و أهم التجارب الدولية الرائدة في التنمية الصناعية.

الفصل الثالث: في الاخير اعد الفصل الثالث لدراسة واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع الصناعي بدراسة حالة مجمع صيدال الصناعي، حيث تضمن المبحث الاول واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، و اختص المبحث الثاني في ابراز واقع القطاع الصناعي الجزائري، بينما عرفنا بمجمع صيدال للصناعة الصيدلانية في المبحث الثالث، و المبحث الرابع خصصناه للحديث عن اسهامات الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية مجمع صيدال، و تم في النهاية تلخيص اهم ما جاء في البحث في خاتمة تتضمن جملة من النتائج التي تم التوصل اليها، و اخيرا تقديم مقترحات.

الفصل الأول:

التأصيل النظري

للاستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح مطلع القرن العشرين، وبرزت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية مما جعلها محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، ورجال الاعمال والباحثين في كل الدول المتقدمة والصاعدة بالإضافة الى الدول النامية ويكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ اليه العديد من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، وكذا الدور الحيوي الذي يلعبه في رفع قدرات انتاج الاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة الى ادخال التقنيات المتقدمة والالمام بها من جهة، ومن جهة اخرى ظهور الحاجة اليه من طرف الدول النامية للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها حيث أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبي ة المباشرة، وتهيئة بيئة تكون مناسبة وجاذبة في نفس الوقت، فعملت على تحديث قوانين الاستثمار وتعزيز فرص استقطابه للارتقاء بالمناخ الاستثماري وتحقيق الاهداف المرجوة من وراء اجتذابه.

و لفهم المزيد عن هذه الظاهرة الاقتصادية قمنا بتخصيص هذا الفصل ليكون مدخلا لتعريف بعموميات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الاول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، الدوافع والمحددات.

المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، أثاره ومخاطره

المبحث الاول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

في حقيقة الامر الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي ظاهرة اقتصادية قديمة ومعقدة الجوانب، وأضحت تشكل اليوم نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية، احدى اهم المعالم و ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، الامر الذي جعلها تكون محل اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين.

وحتى يتسنى لنا فهم ماهية اسثمار الأجنبي المباشر، خصصنا هذا المبحث للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر ثم ماهيته والتعرف على خصائصه واشكاله.

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر واهميته.

اولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

مع ان هذه الدراسة ترتكز على الاستثمار الأجنبي المباشر فقط الا اننا سنقوم بالتطرق و بصفة مختصرة الى تعريف الاستثمار الأجنبي وكذلك نوعيه المباشر و غير المباشر.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي:

يعرف بأنه "انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة كإنشاء مشروعات انتاجية او المساهمة فيها، او الاكتتاب في الاسهم والسندات او القروض بهدف الحصول على عوائد مجزية[1].

1-1- تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

أو الاستثمار في الاوراق المالية "فهو ينطوي على تملك الافراد او الهيئات او الشركات على بعض الاوراق المالية دون ممارسة اي نوع من الرقابة او المشاركة في تنظيم او ادارة المشروع الاستثماري[2].

1-2- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه "ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الاداري بين الشركة في البلد الام (البلد المستثمر او الشركة او وحدة انتاجية في بلد اخر هو (البلد المضيف)[3].

اما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فقد عرفته "حركة لرؤوس الاموال الدولية وهو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطى امكانية تطبيق فعلي على تسير المؤسسة بواسطة:

---

[1] دريد محمود السمرائي" **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 50.

[2] دريد محمد أحمد، **الاستثمار، قراءة في المفهوم والانماط والمحددات**، أمجد للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2010، ص 138.

[3] باسم حمادي الحسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2014، ص 17.

- انشاء او توسيع مؤسسة او فروع؛
- المساهمة في مؤسسة جديدة او قائمة من قبل (امتلاك نسبة لا تقل عن 10% من رأس مالها؛
- اقراض طويل المدى (اكثر من خمس سنوات)[1]؛

تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO): فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على انه نشاط يحدث عندما يمتلك المستثمر مقيم في بلد ما (البلد الام) أموالا انتاجية في بلد اخر (البلد المضيف) بقصد ادارتها"[2].

تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): اما بالنسبة للصندوق النقد الدولي فانه يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة الى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة[3].

تعريف البنك الفرنسيla banque de France : يعرف البنك الفرنسي الاستثمار الأجنبي المباشر بالعناصر التالية:

- ملك بالخارج لوحدة انتاجية لها استقلالية قانونية او فرع؛
- تملك نسبة كبيرة من رأس مال الوحدة الانتاجية تعطى للمستثمر المقيم حق المشاركة في تسيير الشركة الأجنبية المستثمرة، المساهمة تساوي أو أكثر من 10% لغاية(1993) كانت العتبة تساوي 20% .
- القروض والتسبيقات قصيرة الاجل تقدم للشركة من طرف المستثمر، بمجرد تكون الرابطة بين المقر الرئيسي للشركة الام والفرع[4].

تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني): يعرف المشرع الجزائري وبمقتضى القانون رقم 01- 10 المؤرخ في 3 يوليو 2001 والمتضمن قانون المناجم، الاستثمار الأجنبي المباشر على انه:

---

[1] محمد شلغوم عميروش، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص 18.

[2] عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، عمان، 2014، ص 33.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجماعية، ط2، الجزائر، 2005، ص 251.

[4] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حين العصرية، ط1، لبنان، 2013، ص 41.

- اقتناء اصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الانتاج، او اعادة التأهيل او اعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- استعادة النشاطات في اطار خوصصه جزئية او كلية[1].

ومما سبق يمكن ان نستنتج ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الاجل يتم خارج حدود البلد الاصلي، ويتمثل في تدفق رؤوس الاموال من الشركة الام الى احد فروعها المتواجدة في بلد أجنبي، بحيث يكون لها الحق في ادارة المشروع بهدف تحقيق الارباح والعوائد التي تغطي تكاليف الاستثمار والعمل على ايجاد اسواق لمنتجاتها وتوسيع دائرة اعمالها وانشطتها.

2- الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر:

بينما يتشابه النوعان في ان كل منهما يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال، الا ان هناك اختلافات جوهرية بينهما.

والجدول التالي يوضح الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:

جدول رقم (1): المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
استثمار طويل المدى	استثمار قصير المدى
يهدف للحصول على الانتاج	يهدف الى تحقيق المضاربة
ينطوي على حق اكتساب الرقابة	لا ينطوي على حق اكتساب الرقابة
امتلاك كلي او جزئي للمؤسسة	شراء اسهم وسندات
مسؤول على الخسائر والارباح والمخاطر	لا يتحمل المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة
الحق في ادارة الشركة	ليس له الحق في ادارة الشركة
يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال	يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال
يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

المصدر: نوال بوقليع، **واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي خلال فترة 1991-2016**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص 13.

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

ثانيا: اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

ان اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر نظرا للمنافع التي يقدمها، فهو يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتبرز اهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التالي:

- امداد الدول النامية بحزمة من الاصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الاصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الادارية، كما انها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا؛

- انتشار الاثار الايجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الامامية والخلفية التي تربط انشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات لمحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة انتاجية وكفاءة اداء الشركات الاخرى، اما الروابط الامامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة[1]؛

- لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة الا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية سلامة المشروع الذي يستثمر فيه[2]؛

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسريع عملية الخصخصة، اذ من خلالها يتم اندفاع الشركات الأجنبية للقيام بعمليات شراء الشركات المملوكة للدول المضيفة وفقا لشروط تفاوض محددة بموجب برامج الخصخصة، أو بتجسيد عمليات الاندماج والتملك بشرط ان تكون برامج الخصخصة فعالة وشفافة؛

- يؤدي قيام المشروع الأجنبي الى خلق فرص العمل ورفع الكفاءة الانتاجية وبالتالي المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، كما أن استخدام الاستثمارات الأجنبية الى الدول المضيفة يعد علاجا للظواهر غير صحية (هجرة الادمغة ورؤوس الاموال) وهذا بإبقاء هذه العوامل الانتاجية من عمال ورؤوس اموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من ان تسعى اليه في الخارج؛

---

[1] أميرة حسب الله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية– دراسة المقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2015، ص 20-21.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، عمان، 2005، ص 31-35.

– تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية الجديد الصنع وبأسعار اقل نسبيا، وهذا ما يزيد من رفاهية الاقتصادية وارتقاء اذواق المستهلكين وتطوير انماطهم الاستهلاكية[1]؛

– لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد اداة لتحويل النقد الأجنبي من الدول المتقدمة الى الدول النامية بهدف سد فجوة النقد الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، وانما يمثل تمويلا في معناه الحقيقي وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقة من الخارج تتمثل في المعدات، والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يضاهيها من الخبرات الفنية، والادارية والتنظيمية... والتي يمكن ان تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية؛

وينبغي الاشارة الى ان هذه المزايا النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر التي ذكرناها أنفا ليست دائمة او مطلقة بل ربما تتحول الى أثار سلبية غياب الضوابط الموجهة والتي تقود الاستثمار الأجنبي نحو تنمية الانشطة الاقتصادية التي تساهم وتعجل في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والخروج من زاوية النمو البطيء والتبعية[2].

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احدى بدائل تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية لمواجهة ضعف مصادر التمويل الخارجي الاخرى من جهة وضعف الادخار من جهة أخرى، وعموما للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص أخرى تميزه عن غيره يمكن حصرها فيما يلي:

– انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدولة المضيفة تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة اذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف[3]؛

– المرونة في اختيار ادوات الاستثمار، نظرا لتعددها وتنوعها من حيث العائد والمخاطر، حيث ان التحدي النوعي والجغرافي لأدوات الاستثمار يؤدي الى توزيع المخاطر، وتقليل تأثيرها على عوائد المستثمرين[4]؛

---

[1] مريم قشي، **تقييم الاستثمار الأجنبي، المباشر في القطاع المصرفي الجزائري– دراسة حالة–** اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، فرع النقود ومالية، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد موهري، 2015-2016، ص 27-29.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[3] بلقاسم دواح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الاردن، مصر، تركيا)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص 4-5.

[4] نوال بوقليع، مرجع سبق ذكره، ص 16.

– الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقوم المستثمر الأجنبي على استثمار امواله وخبرته في الدول المتقدمة الا بعد دراسات معمقة عن جدوى اقتصادية للمشروع، وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة[1]؛

– يحقق روابط دائمة مع المؤسسة في الخارج عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الاوراق المالية من اجل الحصول على ربح مالي سريع؛

– تبعية الفروع للشركة الام في مجال الابحاث، توريد التكنولوجيا، التصاميم والخبرات التنظيمية والادارية والتقنية، بالإضافة الى اتخاذ القرارات[2]؛

– تحقيق ايرادات جبائية للدول المضيفة على نشاطات المشاريع الاستثمارية، كما انه لا يترتب عليها عبء ثابت في ميزان المدفوعات حيث يقتصر دخل المستثمر الأجنبي على الربح الذي يحققه وبالتالي فان السداد مرتبط بربحية المشروع[3]؛

– تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مداخيل بالعملة الصعبة، وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الانتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة اكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من الخبرة والمعرفة لهذه الاسواق؛

– تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالمية على الواردات او فرض رسوم جديدة عليها من اجل مكافحة الاغراق، وقواعد الشراكة التي تقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة او ان تكون هناك نسبة من عناصر الانتاج الوطنية في المنتوج النهائي[4]؛

– تعويض النقص في المدخرات والاستثمارات المحلية عن طريق التدفقات الاساسية للاستثمار الأجنبي المباشر؛

– ارتفاع انتاجية الاقتصاد الوطني ككل نتيجة لمحاكاة المشروعات المحلية للمشروعات الأجنبية وبقية مشروعات الاقتصاد الاخرى مما يؤدي في النهاية الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي؛

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية طويلة المدى، فقد يستطيع اي اقتصاد قومي في المدى القصير ان يعتمد على القروض التي يمنحها له العالم الخارجي، او على رصيده من العملات الأجنبية في شراء ما

[1] نوال بوقليع، المرجع نفسه، ص 16

[2] المرجع نفسه، ص 17

[3] بلقاسم دواح، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[4] مرجع نفسه، ص 5.

يحتاجه اليه من سلع مستوردة، اما في المدى الطويل، فلا بد لهذا الاقتصاد القومي من البيع للخارج لكي يستطيع الشراء من الخارج، ولن تتوفر للدولة قدرة البيع هذه (الصادرات)، الا بتوليدها عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1]؛

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر اشكال متعددة تختلف باختلاف الخصائص المميزة لبيئة الدولة المضيفة له، واهداف وحجم الجهة القائمة بالاستثمار، وعموما يمكن استعراض اهمها كما يلي:

1- الاستثمار المشترك: الاستثمار المشترك كما عرفه كولد kolde هو الذي يشارك فيه طرفان او شخصيتان معنويتان) او أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة في رأس المال بل تمتد أيضا الى الادارة، الخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية...الخ.

فالاستثمار المشترك يتميز بالخصائص التالية:

- أنه عبارة عن اتفاق طويل الاجل للممارسة نشاط انتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي؛
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام او الخاص؛
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي الى تحويل هذه الشركة الى شركة استثمار مشترك؛
- طرفا الاستثمار (سواء الطرف الوطني او الأجنبي) تكون مشاركتهما في مشروع الاستثمار من خلال:
- المشاركة بحصة في رأس المال او كله على أن يقدم الطرف الاخر التكنولوجيا؛
- أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخدمة والمعرفة او العمل او التكنولوجيا او تقديم المعلومات او المعرفة التسويقية، او تقديم السوق؛
- حق كل طرف من اطراف الاستثمار في المشاركة في ادارة المشروع المشترك، وهذا يعتبر أهم فارق يميز الاستثمار المشترك عن بقية العقود الاخرى كعقود الادارة واتفاقيات الصنع او مشروعات تسليم المفاتيح[2].

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] عبد الفتاح محمد احمد جاويش، **ادارة الاستثمار الأجنبي**، دار الوفاء لدنية الطباعة والنشر، ط1، الاسكندرية، مصر، 2016، ص 126-127.

– صغر حجم المشاريع المشتركة نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، الامر الذي ينشا عنه تقليل اسهامات هذا المشروع في تحقيق الاهداف المنشودة للدولة المضيفة من جراء هذه المشاركة مثل زيادة فرص التوظيف، والتحديث التكنولوجي ...الخ؛

– ان مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق اهداف الدولة المضيفة بتوفير العملات الأجنبية، وتحسين ميزات المدفوعات وغيرها من الاهداف المنشودة اقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي [1].

2– الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعد هذا النوع من الاستثمارات هو الاكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي ، حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء مشروع للإنتاج والتسويق او اي نوع من النشاط الانتاجي او الخدمي في الدول المضيفة، ويتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر الأجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها والتي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروع المراد اقامته دون تدخل الدولة المضيفة، ثم القيام بالأعمال الهندسية وجلب الخبراء والتقنيين والاداريين والآلات والمعدات، والقيام بالإشراف على انجاز المشروع ثم مباشرته بالإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي.

وتحقق هذه الاستثمارات للمستثمر الأجنبي في الدول النامية الحرية الكاملة في ادارة النشاط الانتاجي والتسويقي والمالي وغيرها، وهذا يعني تحقيقها ارباحا كبيرة وبتكاليف قليلة ناجمة عن انخفاض كلف مدخلات الانتاج بأنواعها المختلفة، كما ان مهمة المستثمر الأجنبي من المحتمل ان تكون سهلة للغاية فيما يتعلق بتنفيذ سياسات التوسع والتسويق[2].

3– الاستثمار في المناطق الحرة: يمكن تحديد مفهوم المنطقة الحرة على انها جزء من اراضي الدولة، يقع في الغالب على احد منافذها البحرية، او البرية، او الجوية بالقرب منها، ويتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي أجزاء الدولة، ويخضع لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة، ويتم فيه ممارسة الانشطة الاقتصادية المختلفة، ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية الاستيرادية، وغيرها من الاجراءات بحيث لا يطبق على هذه المعاملات تلك الاجراءات العادية المعمول بها[3].

[1] محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] باسم حمادي الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] محمد قاسم خصاونة، **الاستثمار في المناطق الحرة**، دار الفكر ناشرون و موزعون، ط1، عمان، الاردن، 2010، ص22

و باعتبار المناطق الحرة قطاعات خارج المنطقة الجمركية، فإن الشركات المتعددة الجنسيات غالبا ما يشكل لها ذلك حافزا على مزاولة نشاطها الانتاجي في مثل هذه المناطق مستفيدة بذلك من عدة امتيازات لا توجد في المناطق الاخرى، ومن بين المزايا التي تمنح:

- حرية اختيار مجال الاستثمار؛
- حرية تحويل الارباح والمال المستثمر واعادة تصديره؛
- حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع (مشروع فردي، شركة خاصة، شركة اموال، فرع شركة اجنبية، شركات مختلطة ...الخ؛
- عدم وجود قيود على جنسية رأس المال حيث يمكن لرأس المال الأجنبي او الغربي ان ينفرد او يشارك بأي نسبة في الاستثمارات في مشروعات المناطق الحرة[1].

4- مشروعات او عمليات التجميع: قد تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي ، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الاول بمكونات منتوج معين لتجميعها بحيث يصير منتوج نهائي، وكذلك بتزويده بالخبرة والمعرفة اللازمة بحيث يصير المصنع وإدارة عمليات التشغيل والتخزين والصيانة، وهذا كله مقابل عائد مادي يتفق عليه، ولعل أبرز المشروعات المقامة وفق هذا النمط هي مصانع السيارات والجرارات والشاحنات.

و قد تأخذ مشروعات التجمع شكل الاستثمار المشترك او تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي ، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في ادارة المشروع، وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الانتاج[2].

5- الشركات متعددة الجنسيات: لقد تعددت التعريفات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات ومن اهم هذه التعريفات ما قدمه كل من دننج (Dunning) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وقد تبنيا تعريفا متسعا لهذه الشركات حيث تعرف الشركة متعددة الجنسيات في ظله بانها تلك المنشأة التي تملك وسائل الانتاج وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الانتاج او المبيعات او الخدمات في دولتين او اكثر[3].

---

[1] حسينة بو شايب، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 85.

[2] هشام دغموم، **دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر–** اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 62.

[3] محمد عبد العزيز عجمية و اخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 21.

و هي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة اعمالها وانشطتها، ويمكن القول بان الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات شيئان متلازمان اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة.

و تعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، او ما يسمى بعابرة القوميات، من ابرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقود الثلاثة او الاربعة الاخيرة[1].

اذ يرجع تملك تلك الشركات متعددة الجنسية بقدر كبير من وفرة رؤوس الاموال والتكنولوجيا المتطورة واتساع للأسواق الدولية والانتاج كبير الحجم وارتقاء لمستوى الجودة الى التخطيط الاستراتيجي والتنبؤات بالمستقبل في ظل السيناريوهات بديلة وتنظيم مرن وفعال وطبقة من المديرين الفعالين[2].

المبحث الثاني: اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، الدوافع، المحددات

لان الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الدوافع والمحددات التي تدفع المستثمر الى اختيار البلد الذي يمتلك ميزات ايجابية اكثر وهذا من اجل الاستثمار فيه، حيث تلجأ الكثير من الشركات او الافراد الى الاستثمار في الدول اخرى سعيا منهم وراء تحقيق اهداف محددة ومسطرة.

حيث تطرقنا في هذا المبحث للتعريف بأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في المطلب الاول وتوضيح دوافعه في المطلب الثاني ومحدداته في المطلب الثالث.

المطلب الاول: اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- الاهداف الشركات الأجنبية من الاستثمار الأجنبي المباشر:

- البحث عن التموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام او الموارد الاولية، وذلك تعظيما لأرباحه وتقليل لتكاليف الانتاج، فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الاجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على مصادر المواد الخام او المواد الاولية، حتى يتسنى لها السيطرة على الاسواق الدولية[3]؛
- ايجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛

[1] ماجد احمد عطا الله، **ادارة الاستثمار**، دار اسامة للنشر و التوزيع، ط1،عمان، الاردن، 2011، ص103

[2] فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، ط1،الاسكندرية، مصر، 2000، ص 20

[3] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها، حيث ان اجرة العامل مثلا في تلك الدول تكون عادة أقل من اجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا وكذلك فان تكلفة الحصول على المواد الخام او تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول أقل منها في الدول المتقدمة صناعيا؛

– الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والاعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية اليها، ومن اهمها تقديم الحوافز الضريبية وتوفير فرص استثمارية دائمة وإعطاء ضمانات للمستثمرين وتوفير أنظمة للمعلومات وغيرها؛

–الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذا أن الشركات الأجنبية قد تحقق ارباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عمليات داخل موطنها؛

– قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والاسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة، ووفرة رأس المال لديها؛

- تقليل المخاطر التي تتعرض اليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.

2– اهداف الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر :

– الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الجديدة في الدول الأجنبية، إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار اموالها في مشاريع محددة في دول معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الادارية النادرة في كثير من الاحوال؛

– الاسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم انشاؤها؛

– الاسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها وخاصة عند قيام مشروعات معينة بتصدير منتجاتها الى الخارج؛

– التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الانتاج المحلي حيث يساهم الانتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا[1]؛

[1] مروة كرامة، **انعكاسات الازمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 200–2010 – دراسة حالة الجزائر–** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، 2013، ص9.

– تعمل الاستثمارات الأجنبية على ربط الاقتصاديات النامية باقتصاديات الاقطار المتقدمة الصناعية الكبرى الامر الذي يمكن الاخيرة من ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية لتحقيق مطالبها، كما يؤدي هذا الارتباط الى تعرض الاقطار النامية للصدمات والازمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصاديات المتقدمة ومن وقت لأخر؛

– الانعاش الاقتصادي: إن تدفقات رؤوس الاموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يخلق مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها، وخير دليل على اهمية رؤوس الاموال الأجنبية في الانعاش الاقتصادي، تجارب البلدان الناشئة في جنوب آسيا وامريكا اللاتينية التي تشهد بورصتها ديناميكية كبيرة .

– تغير البنيان او الهيكل الاقتصادي ونقله من طرق الانتاج التقليدية الى طرق الانتاج المتطورة[1]؛

– تدريب العاملين على الاعمال الادارية على الاستخدام وسائل الانتاج المتقدمة[2]؛

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

1– الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية: ويعد هذا الاستثمار من اكثر الانواع انتشارا في الدول النامية، وقد عد هذا الشكل من الاستثمار كأقدم أشكال الاستثمار[3]، " خاصة في مجال النفط والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الاخرى، ويعتمد هذا النوع على تشجيع الصادرات من المواد الاولية وزيادة الاستيرادات من السلع الرأسمالية، والسلع الاستهلاكية والمدخلات الوسيطة في العملية الانتاجية

و كان الظهور الاول لهذا النوع من الاستثمار عندما قامت الشركات الأجنبية باستغلال الموارد الخام المكتشفة في المستعمرات الصناعية في آسيا وإفريقيا، واكتسبت سمعة سيئة وذلك لقيامها بالنهب المنظم لثروات الشعوب المستعمرة، وفي فترات لاحقة بدأت تظهر الشركات الكبرى التي تسعى الى استقطاب استثماراتها في التنقيب عن النفط واستخراجه وتصفيته وتصديره

2–الاستثمار الباحث عن الاسواق: يمكن للشركات متعددة الجنسيات ان تؤثر على البلدان النامية عن طريق الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية وهذا هو الاسلوب الذي ساد خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، وكان هذا النوع أيضا هو السائد في مواجهة الاستثمارات الامريكية

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] مروة كرامة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[3] سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي الوضعي، الاكاديميون للنشر والتوزيع**، ط1، الاردن، 2010، ص 27.

في أوروبا في المدة المبكرة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والاستثمارات اليابانية في الولايات الامريكية المتحدة منذ اوائل عقد الثمانينات، وفي بعض الاحيان تستثمر الشركات الأجنبية في اسواق جديدة تتميز بانخفاض مستوى التكنولوجي، وهذا ما يؤدي الى عدم القدرة على نقل المعرفة الفنية اليها بسهولة، وبالتالي لا يمكن حماية سمعة منتجات الشركات الأجنبية ذات الجودة العالية في الاسواق الجديدة[1].

يتجه هذا النوع من الاستثمار الى الدول النامية نتيجة لأسواقها الكبيرة، وهذا يعد بديلا عن التصدير من قبل القطر المستثمر، وان لم يتكامل حجم السوق مع عوامل مهمة اخرى كالعمالة الماهرة وترتبط دوافع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمحددات التي تضعها البلدان المضيفة .

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة: ففي العصر الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة والكفؤة إحدى اهم الدوافع التي قادت الشركات للدخول في اقتصاديات اخرى[2]، يتم تعهد هذا النوع من الاستثمارات من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تحقق تدويل عملياتها بشكل مكثف، والهدف من هذا الاستثمار هو تعظيم الارباح عن طريق تخفيض التكاليف بطريقة الميزة النسبية بشكل كامل في البلدان المضيفة.

والاقدم من بين هذه الاستثمارات هي الاستثمارات الساعية للحصول على العمل، فعندما ترتفع الاجور في البلد الام تسعى الشركات متعددة الجنسيات للحصول على فرصة عمل منخفض الكلفة في الدول النامية عن طريق تمركز صناعاتها او الاجزاء كثيفة العمل من عملياتها الانتاجية فيها، وهذه هي سمة الاستثمار الياباني في اسيا واستثمارات الولايات المتحدة في المكسيك والاستثمار الاوروبي في وسط وشرق اسيا.

4-الاستثمار البحث عن اصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في احدى الدول النامية او المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا اثر توسعي على التجارة من زاويتي الانتاج والاستهلاك، كما انه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

وبعض الدول النامية قادرة على جذب هذا النوع من الاستثمار عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية ولا سيما العمالة التي تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والمهارة، والهياكل الارتكازية المادية، وكمثال على ذلك ما قامت به الشركات من تمركز في مواقع البحث والتطوير في سنغافورة وتطوير البرمجيات في الهند[3].

---

[1] عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 38

[2] سليمان عمر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 27

[3] عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- المحددات الاقتصادية: تلعب العوامل الاقتصادية الدور الروتيني في توجيه الاستثمارات الأجنبية واستفادة دولة معنية منها عن غيرها، ومن أهم هذه العوامل حجم السوق للبلد المستورد، وفرة الموارد الطبيعية والبشرة وكفاءتها وأثمانها، سعر الصرف ومدى تباينه، القوة التنافسية للاستثمارات الأجنبية بالمقارنة بالاستثمارات الوطنية، المعاملة الضريبية، درجة الانفتاح القومي، قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه ويحسن التعرض الى بعض هذه العوامل على النحو التالي:

- درجة الانفتاح على العالم الخارجي: حيث بميل الاستثمار الأجنبي الى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري او عناصر الانتاج الامر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجهيها، وعدم وجود اية اختلالات في هذه الاسواق (عناصر الانتاج)، وبما ان المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية، وبعيدا عن فرض القيود[1].

- حجم السوق ومعدل نموه: يعد حجم السوق ومعدل نموه احد اهم المحددات الاقتصادية المؤثرة على تدفقات رؤوس الاموال الأجنبية المباشرة داخليا، ويعكس حجم السوق الطلب المعبر عنه بالكميات والقيم، كون احد اهم دوافع الاستثمار، هو وجود طلب قادر على امتصاص التكاليف وتحقيق أرباح مقبولة تضمن مردودية الاموال المستمرة، من المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عدد السكان، الناتج المحلي، حجم الانفاق الحكومي، حجم الطبقة الوسطى في المجمتع[2].

- استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية: إن وجود بنية اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الاساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر والمركز الرئيسي في الدولة الام فضلا عن انها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز[3].

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي**، ط1، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 87-88.

[2] حسينة بوشايب، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[3] نبيل براهمية، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة الدول النامية**- اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016-2017، ص 19.

حيث أن " هدف اي مستثمر هو معرفة مناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، لذا فإن البنية الاقتصادية المستقرة والتي تتسم بالحرية الاقتصادية، المرونة، والوضوح، توافر البنية الاساسية والحوافز الضريبية المناسبة ومصداقية الحكومات الجاذبة والمشجعة للاستثمار المباشر .

– **معدل الصرف الأجنبي** : تبين من خلال الدراسات التطبيقية ان هناك علاقة عكسية بين تقلبات سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصلت الى ان هذه الشركات تنجذب الى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة[1].أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما اوضح ان الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات اسعار الصرف تؤدي الى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة[2].

– **النزاهة والشفافية القانونية والادارية:** فإبطال العقود من طرف الحكومة، المصادرة الرشوة وسط الحكومة، احترام القانون وحالة العدالة ونوعية الوظيفية العمومية كلها عوامل تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن حالة العدالة والمستوى المنخفض للرشوة لها ارتباط ايجابي اكثر قوة مع الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمتغيرات الاخرى وذلك لان هذين المتغيرين لهما تأثير مباشر على عمليات الاستثمار، فالرشوة يشعر بها المستثمر الأجنبي بمجرد وصوله الى الميناء كما ان حالة العدالة تبين ان احتمال ابطال العقود من طرف الحكومة هو ضعيف وان الحقوق المستثمر محمية من طرف القانون[3].

– **بنية اساسية ملائمة:** تعد البنية الاساسية من اهم المحددات التي تؤثر تأثيرا كبير على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وذلك لان جودة البنى الاساسية تؤثر على مناخ الاعمال فتكاليف النقل تؤثر على قرارات الشركات متعددة الجنسيات على التوطين في بلد ما بالإيجاب او السلب، كما ان توفر وسائل الاتصال بكل انواعه الحديثة والعالية الكفاءة، تؤدي الى تخفيض الاعمال التي تعكس الواقع، والتي تساعد على اخذ قرارات صائبة[4].

---

[1] حسينة بوشايب، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[2] اسماهان خاطر، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي–** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 89.

[3] عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[4] حسينة بوشايب، مرجع سبق ذكره، ص 115.

2- المحددات السياسية: تعتبر العوامل السياسية من العوامل الهامة التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي ، حيث أشارت معظم الدراسات الى ضرورة توافر عامل الاستقرار السياسي لجذب الاستثمارات الأجنبية، ويرتبط الاستقرار السياسي بالدول المضيفة نفسها، ويتعلق بأوضاعها الداخلية، وكذلك الاستقرار السياسي على مستوى الاقليم الذي تقع فيه الدولة، والذي لا تملك الدولة المضيفة عادة التأثير فيه.

- الاستقرار السياسي المحلي: يؤدي توافر الاستقرار المحلي لإضفاء طابع الامان للاستثمار الأجنبي، ويؤدي غيابه الى سيادة حالة عدم اليقين والشك والحذر والمخاطر، الامر الذي تترتب عليه ضعف مقدرة البلد على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتوطين الاستثمارات المحلية فيه، ويؤدي شيوع الاضطرابات والفوضى الى قيام الدولة بالعديد من الاجراءات، كفرض القيود على التحويلات المالية او تحويلات العملة، وقد يتعدى ذلك تأميم بعض المشاريع الاستثمارية، لاسيما الاستراتيجية منها، ومنه تم إجماع الباحثين أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله او خبراته الى دولة ما إلا إذا أطمان الى استقرار الاوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الامان والاستقرار ولا يمكنه ان يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الازمات المختلفة وعليه فالاستقرار السياسي في الدولة المضيفة التي ترغب في جذب الاستثمار الأجنبي يعد عاملا فعالا في تشجيع هذا الاستثمار على الاقبال والمساهمة في تنمية اقتصاديات تلك الدول.

- المخاطر الاقليمية: فقد بدأ العالم يهتم بمخاطر الاستثمار منذ بداية الازمة العالمية الكبرى (1929-1930)، وتعرف هذه المخاطر في مجال التمويل والاستثمار بانها درجة التقلبات التي تحدث في العائد المتوقع، وتعرف أيضا على انه التقلبات المنتظمة او غير المنتظمة، الدورية او غير الدورية، الشاملة او الجزئية التي تحدث في قيم الاصول الاستثمارية وعوائدها المتوقعة في ظل الظروف عدم التأكد في الاسواق المالية والنشاطات الاقتصادية على المستويين، المحلي والدولي، ويمكن ان نميز نوعين من مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر هما مخاطر بيئة الاعمال، ومخاطر السياسية.

و بهذا فإن الاستقرار السياسي على مستوى إقليم البلد المضيف يسهم في التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية اليه، فعادة ما تتعدى أهداف المستثمرين حدود الدولة المضيفة لتشمل التصدير الى أسواق الدول المجاورة او العالمية وبالتالي فإن سيادة حالة من عدم الاستقرار السياسي. على مستوى الاقليم قد تأثر سلبا على حركة وحجم التجارة بين هذه الدولة ومجموعة الدول المحيطة بها، وعلى جميع الاستثمارات.

– **العلاقات الدولية:** لقد أشارت التجارب العملية أن طبيعة العلاقات السياسية الدولية في الوقت الراهن، أصبحت تمثل محورا رئيسيا في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وما يترتب عليها من عقد مواثيق واتفاقيات اقتصادية ثنائية بين البلدان المختلفة ،فإذا ما علمنا بان معظم الدول النامية حاليا تعتمد على تمويل برامجها التنموية الاقتصادية الشاملة على ما تقدمه الدول المتقدمة الاخرى من قروض ومساعدات ومنح، فإنه يمكن الاستنتاج بان ما سترتب على طبيعة هذه العلاقات السياسية مستقبلا سوف يؤثر بشكل او باخر على حجم التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية فيما بينها، وهذا ما يشير عمليا الى ان وجود الاستثمارات الأجنبية والممارسات الانتاجية المرتبطة بها، أصبحت رهنا بأي ردة فعل او خلاف سياسي قد يشوب طبيعة العلاقات السياسية بين هذه الدول مسبقا[1].

3– المحددات التشريعية والقانونية: إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم انشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الاطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من اهمها:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الاخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة بحكم وحماية المستثمر؛

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من انواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية وتكفل له حرية تحويل الارباح وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن اهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية؛

- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية؛

- تؤثر أيضا البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل او زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الاداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الاجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال انشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة ادى ذلك الى جذب الاستثمار

[1] نوال بوقليع، مرجع سبق ذكره، ص 23-25.

والعكس صحيح وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب ادى ذلك الى زيادة جذب الاستثمار[1].

4- المحددات الاجتماعية والثقافية والدينية: ويشمل هذا المحدد مختلف العوامل والمتغيرات الاجتماعية والثقافية التي توليها الشركات الأجنبية الاهتمام البالغ لكونها تمثل عناصر جذب للاستثمارات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى لاعتبارها تؤثر في نشاط الشركات الأجنبية، ولهذا تولى الدولة اهتماما بمستوى درجة الوعي الصحي، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والتدريبية التي تقدمها لأفرادها التي تساعد على زيادة تكوين العمالة الماهرة والمتخصصة كما نوعا، بالإضافة الى الاوضاع المعيشية لأفراد المجتمع، والعادات والتقاليد، ومن العوامل التي يهتم بها المستثمر الأجنبي.

و علاوة على ذلك فإن هناك عوامل ومتغيرات اجتماعية عدة تؤثر بشكل او بأخر على سلوك المستثمر الأجنبي، أو على ممارسة الانشطة الاستثمارية داخل الدولة المضيفة، كالاتجاهات العدائية نحو الوجود الأجنبي، وارتفاع نسبة الامية وما يترتب عليها من انخفاض قدرة الشركات الأجنبية على قيام بالحملات الاعلانية او التسويقية او الترويجية، بالإضافة الى ذلك فان العوامل الاجتماعية تنعكس بما لدى المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني عن غيره، وبهذا تؤدي هذه العوامل الدور الايجابي في استقطاب رؤوس الاموال الأجنبية من خلال انشاء وحدات انتاجية في البلد المستورد لهذه الاموال[2].

5- المحددات المالية والتمويلية: تتمثل هذه الحوافز في:

- الحوافز المالية: وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم اشكالها الاعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانات ضريبية الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، اعفاء السلع الرأسمالية المستوردة هي الرسوم الجمركية او من ضرائب الواردات الاخرى، بالإضافة الى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

- الحوافز التمويلية: تتمثل الانواع الاساسية منها في الاعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الانتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الإئتمان الحكومي المدعم، وكذلك

[1] أبو بكر سمير قيوة، **الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة طلب لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة مقارنة-** اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، بالأغواط، 2018-2019، ص 25.

[2] نوال بوقليع، مرجع سبق ذكره، ص30.

مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تامين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية انواع معينة من المخاطر تغيير أسعار الصرف او المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

– الحوافز الاخرى: تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والارباح الى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الاساسية مثل تنفيذ وادارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الانتاج وفن التسويق، المساعدة في التدريب، تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض ومبان ومرافق عامة بأسعار تقل عن الاسعار التجارية، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف انشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي امكانية تحقيق معدل عائد مرتفع[1].

المبحث الثالث: أهم نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، أثاره، مخاطره.

باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي التي نالت اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد خلصت بوضع تفسيرات متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر هذه التفسيرات يطلق عليها نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنطوي تحت هذه الظاهرة عدة أثار ايجابية وسلبية على كل من الدول المضيفة والمصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المبحث حيث سنتناول أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، أثاره و مخاطره.

المطلب الاول: اهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1– النظرية الكلاسيكية: يفترض الكلاسيك ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع غير ان هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث ان الفائز بنتيجتها شركات متعددة الجنسيات وليس الدول المضيفة وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن الى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في الآتي:

[1] ابو بكر سمير قيوة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

– صغر حجم رؤوس الاموال الأجنبية المتدفقة الى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات؛

– تميل شركات متعددة الجنسيات الى تحويل اكبر قدر ممكن من الارباح المتوالدة من عملياتها الى الدولة الام بدلا من اعادة استثمارها في الدول المضيفة؛

– قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتوائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛

– ان ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسية قد يؤدي الى خلق انماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛

– قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين افراد المجتمع فيها يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من اجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية ويترتب على ذلك خلق الطبقية الاجتماعية؛

– ان وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال:

أ. اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة اجنبيه؛

ب. خلق التبعية الاقتصادية او الاعتماد على الدول /الدولة الام للشركات الأجنبية؛

ت. قد تمارس الشركات الأجنبية/ متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الاحزاب السياسية في الدولة المضيفة؛

ث. يترتب على أ، ب، ج خلق التبعية السياسية.

2– النظرية الحديثة: تقوم هذه النظرية على افتراض أساس مؤداه ان كلا من طرفي الاستثمار (الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة) تربطهم علاقة المصلحة المشتركة فكلا منهما يعتمد او يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الاهداف المحددة وبمعنى آخر انه لا يوجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل عليها كل طرف فيها على الكثير من العوائد، غير ان حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف لا تتوقف الى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الاخر بشان الاستثمار الذي يمثل أساس وجود العلاقة بينهما.

ويرى أصحاب هذه النظرية ان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الاتي:

1– الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية و البشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول؛

2- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الانتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها؛

3- خلق اسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول اخرى اجنبية؛

4- تقليل الواردات؛

5- يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة. تدفق رؤوس الاموال الأجنبية؛

6- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية؛

7- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الانتاج والتسويق وممارسة الانشطة والوظائف الادارية وغيرها؛

8- ان تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف الى حد كبير على المنافع السابقة (من 1 الى 8).

3- نظرية عدم كمال السوق: ان نظرية عدم كمال السوق تبنى على اساس غياب المنافسة الكاملة في اسواق الدولة المضيفة ونقص في السلع، وتدني في الخدمات فيها، بالإضافة الى ضعف قدرات الشركات الوطنية وعدم قدرتها على المنافسة الشركات المتعددة الجنسيات، لما تتمتع به هذه الاخيرة من قدرات مالية هائلة وتكنولوجية متقدمة ودقيقة بالإضافة الى تقنيات الادارة والتسيير الحديثة التي تملكها الدولة والايدي العاملة والمؤهلة، مما يجعل عدم التكافؤ بينها وبين الشركات الوطنية وبالتالي تخلق نوع من الميزة للشركات في القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، اذ يرى هو دوينج انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الاسواق الأجنبية فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير والتحكم في الاسواق، التي هي احدى الميزات التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات، للاستثمار والاستقرار في الدول المضيفة لعلمها بضعف المنافس المحلي، وفراغ السوق لها وحدها[1].

4- نظرية الحماية: ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق.

فمن ناحية ان ضمان الاستغلال الامثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتوائم واهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية والعاملة بالدول المضيفة ومن ناحية اخرى ان نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق اهدافها انما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية

[1] عبد السلام ابو قحف، **النظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989، ص 14-15.

من رقابة او ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الانشطة المرتبطة بها بصفة عامة.

ومن ثم ظهرت الحماية ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الانتاج او التسويق او الادارة عموما الى اسواق الدول المضيفة من خلال قنوات اخرى غير الاستثمار المباشر او عقود التراخيص والانتاج...الخ، او اي شكل أخر وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والاجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة واجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل اراضيها.

وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على اساس ان الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها اذا استطاعت حماية الكثير من الانشطة الخاصة مثلا بالبحوث والتطوير والابتكارات واي عمليات انتاجية او تسويقية اخرى جديدة ولكي تحقق الشركة هذا الهدف، فان هدا يستلزم قيامها بممارسات او تنفيذ الانشطة المشار اليها داخل الشركة او بين المركز الرئيسي والفروع في الاسواق او بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الاسواق بصورة مباشرة[1].

5- نظرية دورة حماية المنتج: تقدم هذه النظرية تفسير لأسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية بصفة خاصة والبلدان المتقدمة بصفة عامة، وتحاول ان توضح دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة، واسباب كيفية انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود البلد الام من جهة أخرى وقد وضعت هذه النظرية من قبل الاقتصادي فيرنون 1966 وتنص على انه في المراحل الثانية تصدر الشركة المنتجة منتوجها الى دول صناعية اخرى وربما تستمر في هذه الدول وفي المرحلة الثالثة فان المنتوج يكون نمطي بالكامل وتزداد المنافسة السعرية، وهذا ما يدفع الشركة الى الاستثمار في البلدان النامية للحصول على عمل أرخص[2].

[1] محمد أحمد دريد، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[2] عبد الرزاق حمد حسن الجابوري، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

شكل رقم (01) دورة حياة المنتج الدولي.

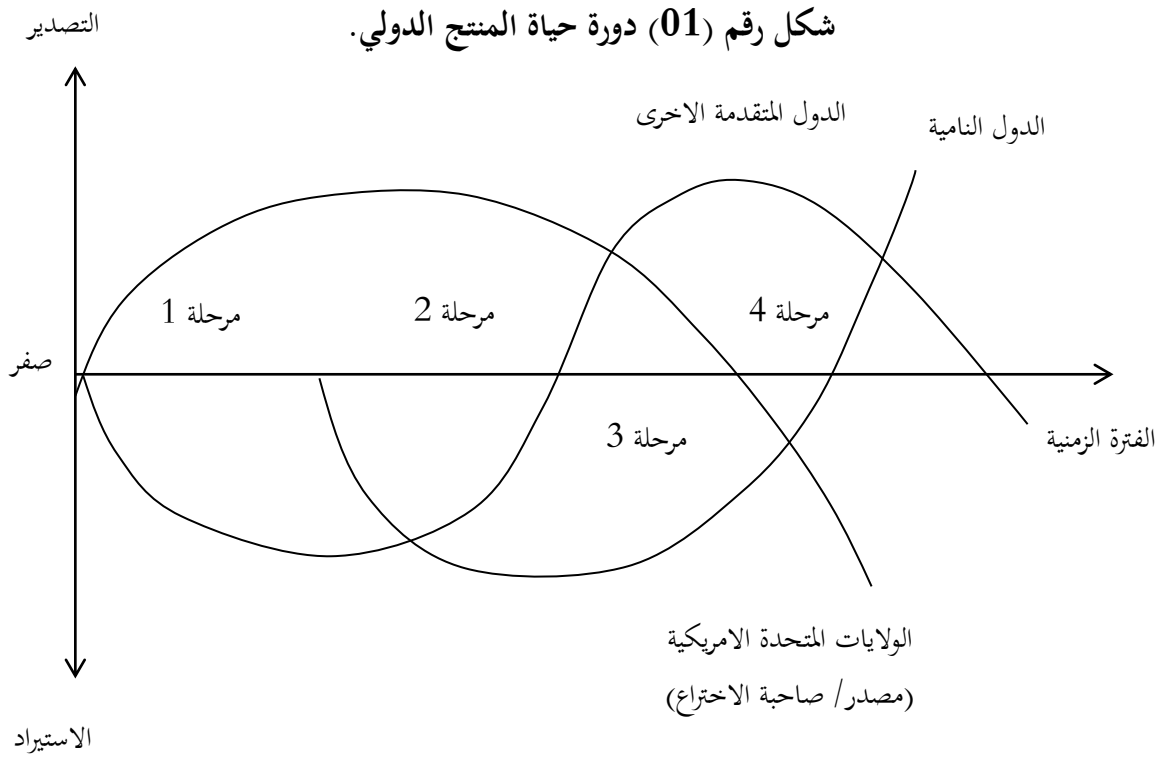

المصدر: عبد السلام ابو قحف، النظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية ، ص57.

ملاحظة: هذا الشكل يوضح ثلاثة منحنيات لمراحل حياة منتج دولي واحد اي ان كل منحنى يمثل دورة حياة نفس المنتج.

بالنظر للشكل اعلاه نسجل 4 مراحل رئيسية هي:

– المرحلة الاولى: من المعروف ان الدولة سياستها ومؤسساتها تعمل على اتساع حاجات مواطنيها المتجددة فأي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق انتاجها في بلد اخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الاولى ان تبيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها او بيع كمية منها في الخارج[1].

المرحلة الاولى هي مرحلة الابتكار (الميلاد) اين تجد الدولة المخترعة وهي الولايات المتحدة الامريكية بالطبع تتمتع بشروط الابتكار من الموارد الاولية المؤهلة، تكنولوجيا عالية، طلب فعال نفقات لازمة للبحث والتطوير اتساع السوق الداخلي، كلها شروط تمكنها من ابتكار منتوج جديد، حيث بعدها يتم تسويقه داخليا عن طريق مختلف وسائل الترويج وفي هذه المرحلة نجد ان حجم الانتاج في هذا الاخير يفوق مستوى الطلب المحلي مما يستدعي ضرورة البحث عن الاسواق الخارجية وبالفعل تشهد هذه المرحلة ايضا تصدير كميات قليلة الى الدول المتقدمة الاخرى التي يراعي فيها أذواق المستهلكين وميولاتهم.

[1] علي عباس، **ادارة الاعمال الدولية المدخل العام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2009، ص 151.

– **المرحلة الثانية:** ففيها تندفع الدولة المخترعة –الشركات المخترعة الامريكية – الى التوسع في السوق الدولية ومن ثم تعظيم الارباح في اسرع وقت ممكن مما ينجم عن ذلك انخفاض في نفقات الانتاج وتحكم هذه الاخيرة في الاسعار التي تسمح لها بتغطية نفقات التسويق وكذلك تحقيق الارباح، كل هذا لكون الظروف مواتية تتجلى في بروز التباين التكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة الاخرى التي تفتقد حينها للمعارف التكنولوجية المستخدمة في هذا المنتوج الى جانب تزايد طلب المستهلكين الذي يعزي للنفقات التسويقية، مع الاشارة هنا الى تمكن بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع من استيراده، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة التوسع الحقيقي[1].

– **المرحلة الثالثة:** تبدأ هذه المرحلة عندما تبدأ المنافسة بالظهور ويشهد المنتج عملية نمو سريع، والطلب على المنتوج يصير اكثر حساسية لعامل الاسعار، وبذلك لا تستطيع الشركة زيادة انتاجها في البلد الام، فتعتمد الشركة المنتجة على نقل نشاطها الى الخارج حيث تنخفض التكاليف وتصل الارادات الى اعلى مستوياتها وتبدا بالتصدير من هناك الى البلد الام والاسواق العالمية[2]. وفي هذه المرحلة يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح واصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شرائه له، وفي اطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على ارباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير استراتيجياتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الانتاج والتوزيع الى أماكن قريبة من الاسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع[3].

– **المرحلة الرابعة:** هذه المرحلة تفقد الشركة الاصلية تحكمها في السلعة، وبظهور منتجون آخرون في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء حيث ان السلعة صارت مألوفة ووسائل إنتاجها معروفة ونمطية ويصبح عامل التكلفة مهما جدا في الانتاج حيث يبدأ المستهلكون يبحثون عن سلع جديدة مماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض كما تحاول اعادة تجديد دورة حياة سلعة في الدول الاخرى لم تصل السلعة الى اسواقها، وتقوم بإجراءات دفاعية كإجراء بعض التغيرات على شكل السلعة واحجاماها والوانها وعيوبها واسعارها بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الاسواق وهو ما يطلق عليه بالاستراتيجية الهجومية[4].

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] عبد الرزاق حمد حسن الجابوري، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[3] علي عباس مرجع سبق ذكره، ص 150.

[4] مروة كرامة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

6- نظرية الموقع: تركز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات الى الاستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار.

ان العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في احدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الانتاج والتسويق والادارة بالإضافة الى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:

- العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة؛
- العوامل التسويقية: مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الاعلان؛
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من الواد الخام مدى توفر الايدي العاملة، انخفاض تكلفة العاملة، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الانتاجية الاخرى؛
- ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الاخرى المفروضة على التصدير والاستيراد؛
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبي ة، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفير البنية الاساسية، القيود المفروضة على ملكية الاجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار؛
- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الاجانب؛
- عوامل اخرى مثل: الارباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفير الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الارباح ورؤوس الاموال للخارج[1].

7- نظرية الموقع المعدلة: تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السالف عرضها في الكثير من الجوانب غير انها تصنف بعض المحددات او العوامل الاخرى التي قد تؤثر في الاستثمارات الأجنبية.

ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية الى روبوك سيموندس حيث اقترحا ان الاعمال والاستثمارات الدولية والانشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل المجموعة الاولى تشمل المتغيرات الشرطية اما المجموعة

[1] أميرة حسب الله، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الثانية فهي عوامل دافعة واخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة والضابطة ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع اسهامات روبوك، سيموندس في الجدول رقم (02) التالي[1]:

الجدول رقم (02) العوامل الشرطية و الدافعة والحاكمة لاستثمار الأجنبي المباشر.

العوامل الشرطية	أمثلة
أ. خصائص المنتج/السلعة (product – specific)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة /حدة السلعة، متطلبات الانتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الانتاجية...الخ
ب. الخصائص المميزة للدولة المضيفة (country – specific)	طلب السوق الفعلي، نمط توزيع الدخل مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري (tech – cultural) خصائص البيئة الاقتصادية ...الخ
ج. العلاقات الدولية المضيفة مع الدول الاخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الاخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي على حركة او انتقال رؤوس الاموال والمعلومات، والبضائع، والأفراد، التجارة الدولية...الخ
العوامل الدافعة: الخصائص المميزة للشركة (firm – specific) ب.المركز التنافسي	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية او التكنولوجية حجم الشركة. المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والاخطار التجارية...الخ
العوامل الحاكمة أ. الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الادارية، ونظم الادارة والتعيين وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...الخ
ب. الخصائص المميزة للدولة الام	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الاموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الانتاج
ج. العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الام والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: نبيل براهمية، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية– حالة الدول النامية–مرجع سبق ذكره، ص55.

[1] نبيل براهمية مرجع سبق ذكره، ص 55.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي انواع الاستثمارات الأجنبي ة ،لإدراكها للمزايا التي يمكن أن تجنيها من هذا النوع والمتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي لكن بالمقابل لا يعني ذلك أنه يخلو من العيوب التي يمكن حدوثها، عليه سوف نتناول مختلف المزايا والانتقادات الموجهة إليه في الآتي :

اولا: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر :

– آثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي : إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في حالات معينة على رفع مستوى الاستثمار المحلي باعتبارها رافد اضافي للمدخرات الوطنية الازمة للقيام بالمشاريع الإنتاجية ففي حالة انخفاض المدخرات الوطنية، فإن الاستثمار الأجنبي يضيف إلى التكوين الرأسمالي الثابت الذي يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناجمة عن النقص في المدخرات الوطنية وهذا ما يؤدي إلى زيادة موارد النقد الأجنبي التي تساعد على خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وتحفيز الشركات المحلية على شراء المدخرات الوسيطة المصنوعة محليا وزيادة الصادرات والنتيجة تكون زيادة الاستثمارات المحلية التي ترفع من معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.

و في دراسة معدة من قبل الانكتاد عام (1992) قدمت دعما وضاحا لدور الاستثمار الأجنبي المباشر كماكنة للنمو الاقتصادي في الدول النامية، فمن المتوقع أن يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر كحافز الاستثمار المحلي عن طريق الإضافة إلى الموارد المحلية.[1]

-**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي**: يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج مقارنا بالتدفقات الداخلية، ويرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عدد من الأسباب أهمها:

كبر حجم الأرباح المحولة للخارج واستمرارية تحويل الأجزاء من رأس المال إلى الدول الأم كذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الاجانب، صغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري، فضلا عن ذلك ما قد تمارسه من تصرفات من شأنها المغالاة في تحديد أسعار التحويل ومستلزمات الإنتاج المستوردة ...إلخ.

[1] عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 57

أما رواد المدرسة الحديثة فيعارضون الرأي السابق، فالشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظرهم تساعد في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من سوق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة الاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار، بالإضافة إلى هذا فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية (من المنظمات الدولية وكذلك الدول الأم) المقدمة إلى الدول النامية[1].

– أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي: كبداية يمكن تعريف التكنولوجيا بصفة عامة ومختصرة بأنها "فن وعلم أصول الصنعة " وذلك بما تحتويه و تتطلبه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات لازمة، كذلك هي "الطريقة التي تتم بواسطتها مزج عناصر الإنتاج للحصول على كمية أكبر من الإنتاج أو اكتشاف منتجات جديدة[2].

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن الوسائل إن لم يكن خير وسيلة لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الإدارية من بلد إلى بلد خاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فهو يعمل على نقل التقنية والإدارة ، حيث أن سوق التقنية هو سوق احتكاري وليس من السهل شراء تقنية فيه[3].

و يمكننا اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أهم القنوات للأسباب التالية:

أ–إن التكنولوجيا الجديدة قد لا تكون متاحة تجاريا، اذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على معارفها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق اتفاقيات التراخيص، كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع تكون أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات؛

ب– يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد منافسة بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية، وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لانتشار التكنولوجيا؛

ج– تساهم الاستثمارات الأجنبية في تدريب العمالة ، إذ لا يمكن للشركات المحلية في الدول النامية، تحقيق ذلك بكفاءة عالية بسبب فجوتها التكنولوجية.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر، ص 144-145

[2] نفس المرجع، ص 257

[3] مروة كرامة، مرجع سبق ذكره، ص 29

– عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر: فهناك العديد من العوائد والآثار الإيجابية المصاحبة لتكنلوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، تجلب معها التكنولوجيا الازمة التي تحفز من خلالها الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وأرباحها في السوق المحلية، وبالتالي العمل على رفع من إنتاجياتها.

و يحدث هذا من خلال عمليات المحاكات ونسخ التكنولوجيا الأجنبية، أو من خلال المنافسة بما يساعد على تطوير اساليب الإنتاج محليا، أو من خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية[1].

–أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة: لقد تقدمت الإشارة إلى أن الدول النامية تسعى لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لحط رحاله في أراضيها أملا في تحقيق عوائد كثيرة...منها القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، فقامت بفتح الباب امام هذه الاستثمارات من خلال ما انتهجته من قوانين وسياسات مشجعة للمستثمرين والاستثمار، على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، بالإضافة إلى كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب.

و جدير بالذكر أنه قد وضعت عدة اعتبارات وافتراضات تتناول كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة منها:

– إن وجود الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى خلق علاقات تكاملية بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة المضيفة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة والازمة للشركات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات والتي ينشأ عنها خلق فرص جديدة للعمل؛

– إن دفع المستثمر الأجنبي للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادة في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشاريع استثمارية، صناعية، وخدمية...إلخ جديدة وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل؛

– إن توسيع الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطاته مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سيؤدي –مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة –إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق التي تنشأ فيها تلك الاستثمارات[2].

---

[1] منير خروف، ليندة فريحة، **مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة نظرية ميدانية – حالة الجزائر**– دار الكتاب الجامعي، طبعة الاولى، الإمارات، لبنان،2016، ص 152

[2] محمد عبد الله عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 104 /105

- **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة وميزان المدفوعات:** بصفة مبدئية يمكن القول في نفس الوقت بأن القضية الرئيسية التي تمثل محور اهتمام الدول النامية المضيفة في هذا الخصوص لا ترتبط بالآثار المترتبة على ميزان المدفوعات كنتيجة لفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية بقدر ما ترتبط بالآثار المتوقعة (أو الفعلية) على التجارة والعوائد أو الدخل الحقيقي للدول النامية[1].

تعتبر التجارة الخارجية إحدى القنوات الأساسية التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ويحدث ذلك حال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان المضيفة مصطحبة معها جملة من التكنولوجيات، والمهارات، وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية، بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية.

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدول المضيفة، فمن المتوقع أن تنخفض خاصة بالنسبة للمنتجات النهائية، حيث يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات، أما الواردات من السلع الوسيطة، فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها داخل أسواق الدول المضيفة[2].

أما بالنسبة لميزان المدفوعات فإن "الاستثمار الأجنبي ومن خلال المشروعات التي يتم الاستثمار فيها يمكن أن يسهم في توفير النقد الأجنبي الذي يتسم عرضه بالندرة الشديدة فيها إيزاء الطلب عليه، والذي تشتد حاجة الدول النامية إليه، وذلك من خلال إقامة مشروعات إنتاجية لأغراض التصدير، والحصول على النقد الأجنبي نتيجة لذلك، وتمكن من زيادة الصادرات دون الحاجة لزيادة الواردات.

إن الشركات الأجنبية تفتح أمام الدول المضيفة إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها وهو ما يساهم في تقليل عجز الميزان التجاري الذي يميز معظم اقتصاديات الدول النامية التي تعاني هذا العجز.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل يعتبر أفضل من القروض الخارجية لأنه يدر عائدا بدلا من زيادة أعباء خدمة الدين الناتجة عن تمويل من القروض الخارجية والتي تمثل عبئ على ميزان المدفوعات.[3]

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص238

[2] منير خروف، ليندة فريحة، مرجع سبق ذكره، ص 115

[3] هشام بوعافية، **التنمية الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص :النقود و المالية، جامعة الجزائر3، 2016،2017 ص 35-34

ثانيا : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

– أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات: إن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق استثمار أجنبي مباشر لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث يؤدي هذا النوع من الاستثمار أحيانا إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال: قيام المستثمر الأجنبي بتحويل أرباحه للخارج أو قيام مشروعات الاستثمار الأجنبي باستيراد المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج من الخارج واستنزاف النقد الأجنبي، معظم الاستثمارات الأجنبية تكون في قطاع الخدمات التي تعود على المستثمر الأجنبي بالأرباح الضخمة ويقوم بالتالي بتحويلها إلى بلده الأم [1].

هناك أيضا مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدول المضيفة وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات خاصة حالة التكامل الرأسي مع عدد من فروعها، كما أن الشركة الأم قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من سلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، وقد يكون الدافع وراء إتباع هذه السياسة في تسعير الواردات والصادرات هو محاولة الشركة متعددة الجنسيات نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات أقل تشدد[2] ، أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستقرة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيودا مشددة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أكثر تشدد. إن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات، يعتمد على نظام سعر الصرف المعمول به في الدولة المضيفة، حيث أنه في ظل أسعار الصرف المرنة فإن أي اختلال بين العرض والطلب على العملات الأجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف، وفي حالة زيادة الطلب على العرض فإنه يتم تخفيض سعر الصرف، أما إذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة، فإن صافي الزيادات في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن شأنه أن يؤدي إلى تقليل الفائض أو زيادة عجز ميزان المدفوعات[3].

– أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على السياسة الاقتصادية والسيادة الوطنية: يثير بعض المعارضون للاستثمارات الأجنبية بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسات العامة للدولة المضيفة، وكذلك قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى تعرض المصالح الوطنية لهذه الضغوط أيضا، ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الإنقاص

[1] فيزة بن حمو، **محددات الاستثمار الأجنبي و أثره على الميزان التجاري**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه علوم في تخصص علوم تجارية، جامعة الجزائر3، 2016/2015،ص 20

[2] هشام بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص 37

[3] منير خروف، ليندة فريحة، مرجع سبق ذكره، ص 138-139

من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة، وقد يرجع ذلك إلى تمتع فروع الشركات الأجنبية بالعديد من البدائل غير المتاحة للشركات الوطنية، كأن تتجنب مثلا الإذعان للتشريعات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والبيئية في الدول المضيفة، والتي من شأنها زيادة تكاليف الإنتاج، وتقرر بسهولة فعل أنشطتها الاستثمارية لدولة أخرى ليس لديها تلك التشريعات، كما أن إمكانية حصول تلك الشركات على التمويل اللازم في شكل قروض دولية، قد يعجل بإبطال مفعول السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة المضيفة لضمان التوازن الداخلي والخارجي[1]، كذلك "تخشى العديد من البلدان المضيفة من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤثر على سيادتها الوطنية من خلال التحكم في استقلالية البلد المضيف واستحواذ شركات متعددة الجنسيات على الشركات الوطنية والتغلغل في القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يفضي إلى ظاهرة التبعية الاقتصادية وبالتالي تهديد استقلال البلد المضيف وسيادته[2].

– أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل: يرى المعارضون لنشاط الشركات متعددة الجنسيات أن الاستثمارات الأجنبية تكرس ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني، حيث ينقسم إلى مشروعات جديدة أجنبية تعمل بأحدث التقنيات، وأخرى تقليدية وطنية، ويترتب على هذا الوضع زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء ويزداد توزيع الدخل سوء، حيث يتمتع القطاع الأول بمرتبات عالية ومستويات معيشية راقية، بينما يعاني العاملون في القطاع الثاني من انخفاض مستوى الأجور، وما يترتب عليه من تدهور في أحوال المعيشة[3].

قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ظهور ثقافات غريبة وبعيدة عن ثقافة البلد المضيف، وقد يصيب مفاصل مهمة وفي صلب المجتمع المضيف، ومنها حقوق العاملين الذين تشغلهم فروع الشركات متعددة الجنسيات، أو ربما يخترق الاستثمار الأجنبي المباشر قيما اجتماعية تمثل قيما عليا في المجتمع المضيف، وربما يؤدي إلى تلوث البيئة التي تعمل فيها تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[4]

– أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة: تتسبب أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تتوطن في الدول النامية في تفاقم مشكلة البيئة، خاصة في الصناعات الاستخراجية النفطية، التعدينية، والصناعات البيتروكيميائية،

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص 142

[2] براهمي زرزور، **إدارة الأعمال الدولية، الشركات متعددة الجنسيات–الاستثمار الأجنبي حركية التدويل و مخاطر الأعمال –تجارب دولية في التدويل**–دار التعليم الجامعي، ص 66

[3] منير خروف، ليندة فريحة، مرجع سبق ذكره ص 143

[4] براهمي زرزور، مرجع سبق ذكره، ص 66

وصناعة الإسمنت، ذلك أنها تستند إلى تقنيات ومصانع متقادمة محظورة في مواطنها الأصلية بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بالمعايير البيئية والصحية في حين لا يوجد ذلك الاهتمام بنفس الدرجة في الدول النامية.

– أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقنية والعمالة: إن طبيعة التقنية المستخدمة من قبل الشركات الأجنبية غالبا ما تتلاءم مع ظروف الدول النامية، ذلك أنها (أي التقنية) اخترعت ووجدت لتتناسب وظروف البلدان الصناعية، ولا يمكن نقل بعض منها إلا بتكاليف باهضه، وبشروط قاسية تعجز الدول النامية عن الوفاء بها، بالإضافة إلى صعوبة استيعابها من قبل العناصر البشرية في البلدان المضيفة، نظرا لمحدودية التكوين والتأهيل، الأمر الذي قد يساعد على تفضيل الآلات والمعدات الحديثة في النشاط الاقتصادي بدلا من القوى العاملة[1].

إن وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة أو قد يؤدي وجودها ونتيجة للسبب المذكور سلفا إلى عدم ثبات العمالة الموسمية نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمكافآت التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات (بالمقارنة بنظيراتها الوطنية) فإنه من المحتمل جدا أن تهرب العمالة والكوادر العينية والإدارية المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية[2].

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

اولا : مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

بمجرد ما يبدأ المستثمر بعملية التسويق الفعلي للمنتجات، يبدأ بتحويل عوائده إلى الخارج في شكل نقد أجنبي وبالتالي استنزاف احتياطات البلد من النقد الأجنبي (ضمن شروط قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حرية تحويل الأرباح إلى الخارج) وبالتالي حدوث عجز في موازين مدفوعات الدول المضيفة على المدى الطويل في حالة الخروج المتواصل للفوائد والأرباح (تحويل العملة الصعبة إلى الخارج).

– إن تدخل حكومات الشركات متعددة الجنسيات في إدارة هذه الشركات في الدول الأخرى يؤدي إلى عدم سيطرة الدول المضيفة على هذه الشركات؛

– استنزاف الثروات الوطنية والمواد الأولية للبلد المضيف، فالشركات متعددة الجنسيات تستخدمها بشراهة وكثرة لإنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه ولا تراعي في ذلك الاستعمال العقلاني ولا المحافظة على ثروات الأجيال القادمة خدمة لتنمية المستدامة؛

[1] منير خروف، لندة فريحة، مرجع سبق ذكره، ص 143-144

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 174

– مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد وقد تنشأ عن تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية؛

– التعرض للهزات الاقتصادية العالمية؛

– طلب ضمانات عالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للسوق المحلي؛

– تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة يؤدي اولا إلى تراجع واندثار الصناعات المحلية وثانيا إلى موت المنتوج المحلي، لأن الاثنين لا يستطيعان منافسة ومقاومة المنتوج الأجنبي الذي يتميز بالجودة والنوعية؛

– بعد تموقع الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق المحلي ولإكمال استثماراته فإنه يعمد إلى الافتراض من البنوك المحلية وبالتالي يستعمل الإمكانيات المحلية للبلد عوض تدعيم هذه الإمكانيات للبلد من الخارج؛

– التدخل في القرار السياسي للبلد المضيف، حيث عند انتهائهم من هيمنتهم على الاقتصاد يبدؤون في توجيه القرار السياسي للبلد بما يخدم مصالحهم، عن طريق الضغط على حكومات هذه البلدان لتقديم مزيد من التنازلات.

– التخوف من فقدان السيطرة على بعض الصناعات الوطنية الحساسة مثل الاتصالات والنقل، والتمويل، وصناعة السيارات والصناعات البترولية والإلكترونية، بحيث ينظر كثير من أصحاب القرار أنه تبقى هذه الصناعات تحت السيطرة الوطنية؛

– رغبة الشركات متعددة الجنسيات الدائمة وسعيها الحثيث للتحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم؛

– بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة، فإن هناك ممارسات من جانب بعض الشركات الأجنبية تعمل على الحد من صادرات فروعها في الدول المضيفة لمنعها من منافسة الشركة الأم في الأسواق الدولية، أو قد تسمح لفروعها في الدول المضيفة بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى بالشروط التقييدية؛

– يعتمد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات على نظام سعر الصرف المعمول بيه في الدول المضيفة، ففي ظل أسعار الصرف المرنة فإن اي اختلال بين العرض والطلب على العملات الأجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف، أما إذا كانت الدولة تطبق أسعار صرف الثابتة فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الفائض أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

ثانيا: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ورائه الدول القائمة به تتمثل في:

– **خطر حجم السوق في الدول المضيفة:** حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي.

– **خطر التضخم:** تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

– **خطر تغيرات سعر الصرف:** والمتمثل في درجة المخاطرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف، سوف تجعل المبالغ التي يتم استثمارها في البلد المضيف بعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي، مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

– **البنية الأساسية:** تعد البنية الأساسية غير المكتملة واليد العاملة غير مدربة بشكل كفء عناصر طرد للمستثمرين الأجانب.

– **الاستقرار السياسي:** يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمارات للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد.

كما تبقى أهم تخوفات المستثمر الأجنبي عند مباشرته الاستثمار في الدول المضيفة هي:

– **نزع الملكية Expropriations**: يذهب البعض إلى تعريف نزع الملكية بأنه "الإجراء الذي تتخذه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة لنزع ملكية أموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة، تحقيقا لدواعي الصالح العام، بموجب قرار إداري يصدر عن الجهة المختصة". وهو إجراء قد تستعمله الدول المضيفة في أي وقت.

– **المصادرة confiscation**: المصادرة إجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة وتستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المالية المملوكة لأحد الأشخاص وذلك دون أي مقابل، كما عرف بعض الفقه المصادرة بأنها أخذ الممتلكات الخاصة من قبل الدولة دون تعويض، مهما يكن شكل ذلك وبموجب أي اسم ينفذ، وهو حق لأي بلد يستعمله حتى دعت الضرورة لذلك.

– التأميم Nationalisation: يستعمل التأميم في بعض الدول كوسيلة للحصول على ملكية الغير خاصة في الدول ذات التوجه الاشتراكي سابقا، فهو " إجراء يقصد به نقل ملكية مجموعة من الأموال التي تكون في صورة مشروع الأمة، إما بهدف القضاء الشامل على كافة مظاهر الملكية الفردية لوسائل الانتاج، تلافيا للاستغلال ويسمى (التأميم الإيديولوجي)، أو لمجرد القضاء على سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على الاقتصاد الوطني (التأميم الإصلاحي) وهو غير عملي حاليا منذ انهيار المعسكر الاشتراكي.

– عدم الاستقرار السياسي وحدوث الانقلابات السياسية والحروب الأهلية، والنزاعات المسلحة تؤدي إلى التأثير السليم على القرارات الاستثمارية الأجنبية[1].

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 95-97

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تناولنا الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية المتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف أشكاله، أهدافه، آثاره ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات المفسرة له سواء من ناحية جدواه أو النفع الذي يعود به على الدول المضيفة وكذا من ناحية دوافعه أو الأسباب الداعية للبحث عن أسواق خارجية للاستثمار فيها، ومن ناحية أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يحكمه في الواقع عدة محددات يجب أن تتوفر لكي يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر الغاية المرجوة منه.

تأسيسا لما سبق يمكن القول بأنه لا يمكن أن يراود أي شخص أي شك في أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبرى لأي دولة سواء كانت نامية او متقدمة حيث لا تنحصر أهميته بالنسبة لدولة ما في كونه وسيلة لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية فقط، بل أنه ضروري لزيادة درجة الانفتاح والاندماج والتفاعل مع النظام الاقتصادي العالمي فضلا عن أنه المصدر الحيوي الرئيسي للتدفقات المالية الدولية لمشروعات التنمية وتحويل التكنولوجيا واكتساب المزيد من الكفاءة .

الفصل الثاني:

التأصيل النظري للاستثمار الصناعي

تمهيد:

يعد القطاع الصناعي من القطاعات الرئيسية في النشاط الاقتصادي، فالصناعة ليست حديثة النشأة بل وجدت مع وجود الإنسان وتطورت مع تزايد حاجته ومتطلباته، حيث تعد العمود الفقري لتطوير كافة القطاعات الاقتصادية، ويشترط توفر عوامل أساسية من أجل الشروع في التصنيع لذلك تسعى البلدان إلى تهيئة كافة العوامل لتنمية قطاع الصناعة وإتباع استراتيجيات مختلفة للتصنيع.

و في هذا الصدد يعد الاستثمار الصناعي أحد الخيارات التي اعتمدتها الكثير من الدول، ومن بين البدائل المتاحة أمامها من أجل الإسراع في تحقيق أهداف التنمية، من خلال دوره الفعال في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني في تلبية الحاجات المحلية وحتى الذهاب إلى عمليات التصدير وانعكاساتها الإيجابية على الاقتصاديات الوطنية.

و لقد نجحت الكثير من الدول في التجارب التي خاضتها من أجل تنمية اقتصاداتها الناشئة وتطوير صناعاتها المختلفة وبناء اقتصاد صناعي حديث ومتطور من خلال اعتمادها على استراتيجيات التصنيع

بناءا على ما سبق سيتم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي:

- المبحث الأول: ماهية الصناعة
- المبحث الثاني: نظرة عامة حول الاستثمار الصناعي
- المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا و أهم التجارب الرائدة في التنمية الصناعية

المبحث الأول: ماهية الصناعة

تكتسي الصناعة أهمية بالغة في إحداث التنمية الاقتصادية، وتعتبر النشاط الرئيسي الثاني الذي عرفه الإنسان بعد الزراعة، ويعتمد على الصناعة من أجل إحداث تغيير كبير في الهيكل الاقتصادي الوطني، وتتطلب تنمية القطاع الصناعي تظافر كافة الجهود، وتوفر مجموعة من العوامل المساعدة.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة وأهمية الصناعة

أولا: مفهوم الصناعة

يستند هذا المفهوم إلى استغلال الأساليب الجديدة لإنتاج الثروة، حيث ارتبط هذا المفهوم باستبدال اليد العاملة بآلات مسيرة للطاقة، والتي تنتج مواد صناعية بكميات كبيرة، ولاستغلال كل عوامل الاقتصاد في الإنتاج لابد من[1]:

- جمع المصانع التي تنتج نفس المنتجات الوسيطية، واستغلال الفضلات لتقليل التكاليف؛
- توحيد الإشراف على الإنتاج لخفض أصناف سلعة معينة؛
- لا بد من التخصص في الإنتاج والتوسع فيه؛

1- المفهوم الإحصائي للصناعة:

وتتألف الصناعة بموجب هذا المفهوم من عدة منشآت، والمنشأة هي وحدات اقتصادية، تقوم بنطاق واحد من الفعاليات الاقتصادية والمفهوم الإحصائي للصناعة، وهذا يمثل جوهر مفهوم الصناعة المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي، وهكذا نجد بأن المفهوم الإحصائي للصناعة، هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من المنشآت، أو الصناعات، وهذا المفهوم يعتمد على النشاط الاقتصادي أو نوع الصناعة[2].

---

[1] جميلة مدني، **استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية، مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، اختصاص: التخطيط والإحصاء، جامعة الجزائر 3، 2014-2015

[2] سليم بوهيدل، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية-آفاق 2025**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة-1 2016-2017 ص49

2- مفهوم الصناعة من النظريات الاقتصادية:

تتألف الصناعة من منشآت تنتج سلعة أو عدد من السلع، بحيث تتضمن كل منشأة على وحدة اقتصادية تقوم بخلط عناصر الإنتاج لإنتاج السلع، ويديرها مسير واحد يقوم باتخاذ القرارات، وقد عرف "فورتمان" الصناعة بأنها مجموعة المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا، وقد لقي هذا التعريف نقدا من قبل الاقتصادين لعدم واقعيته، إذ أنه لا توجد صناعة ومنشأة تنتج سلعا متجانسة بشكل مطلق، حتى في حالة وجود منشآت تنتج سلعة واحدة ولو كانت بديلة، فالمفهوم الواقعي للصناعة هو أنها مجموعة من المنتجين لسلع بديلة قريبة لبعضها البعض ويجهزون بها مجموعة من المشترين، كما عرفها "شوبرلان" على أنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع، غير متجانسة مطلقا[1].

كذلك عرفت الصناعة "تعتبر الصناعة بمثابة التحويل المستمر وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها، المقصود من كلمة مستمر استبعاد النشاط الحرفي واليدوي، تعبير يسهل نقلها، استبعاد عمليات البناء مفتاح التطور الاقتصادي للأقاليم وجزء أساسيا من مفردات التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني، فالنشاط الصناعي يؤمن إنتاج السلع والخدمات واستغلال الثروات المادية والبشرية لإشباع حاجات المجتمع ضمن مجالات الإنتاج والاستهلاك والتشغيل، كما يعتبر قطاع الصناعة القطاع المحرك للمخططات التنموية وخاصة في البلدان النامية[2].

3- التعريف الإجرائي:

كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في مجتمع من أجل تحويل المواد الخام والسلع الوسيطية إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعة نهائية يكون الهدف منها تلبية حاجة المستهلك المحلي أو بهدف التصدير.

ثانيا: أهمية الصناعة:

- يحظى قطاع الصناعة بأهمية قصوى نظرا لأنه القطاع الذي يثبت ويوظف الميزات النسبية لأي اقتصاد، ومن هذا المنطق فقد أولت الدول أهمية قصوى لهذا القطاع حيث يعتبر من أهم الأدوات اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني وتنمية وزيادة معدلات نموه، وبالإضافة إلى دور الصناعة في توفير الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات

[1] جميلة مدني، مرجع سبق ذكره، ص47

[2] على طالم، فريدة كافي، **جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني، (تسليط الضوء على الفترة الممتدة 2002-2016)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017 ، ص256

المختلفة لازمة للمجتمع، تعتبر الصناعة مصدرا رئيسا للدخل القومي، وتعمل على الحفاظ على الثروة القومية، وتوفير العملات الأجنبية، وإحلال المنتج المحلي بدل الأجنبي، وتوفير مستلزمات الإنتاج اللازمة لجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما توفر الصناعة العديد من فرص العمل اللازمة لاستيعاب العمالة الوطنية، وإيجاد مصادر مختلفة للدخل لأبناء المجتمع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بهدف زيادة القيمة المضافة للدولة[1]؛

– كما يساهم التطور الصناعي في إيجاد مهارات والخبرات الصناعية والفنية والتي تنعكس على معدلات الإنتاجية وارتفاع مستويات المداخيل[2]؛

– يعتبر التصنيع من الوسائل الضرورية في تطوير القطاع الزراعي ورفع مستوى الإنتاجية فيه باعتباره من القطاعات الرئيسية والمهمة في اقتصاديات الدول النامية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال استخدام الآلات والمعدات الزراعية والأسمدة والمبيدات إلخ...لذلك لا يمكن تصور تطور الزراعة دون التصنيع كما لا يمكن تصور توسع وتطور صناعي دون تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي الذي يمد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام ومواد غذائية[3]؛

المطلب الثاني: أنواع وأهداف الصناعة

أولا: أنواع الصناعة

للصناعة أنواع حسب موضوعها أو شكلها وهي مبينة كما يلي[4]:

1– أنواع الصناعات وفق الموضوع: تتفرع الصناعة إلى ثلاث أنواع رئيسية وفق موضوع الصناعة هي:

– الصناعات الاستخراجية: تعد الصناعات الاستخراجية من أهم الصناعات حسب موضوعها، حيث تعتبر أساس كل الصناعات الأخرى، باعتبار أنها تقوم بالتحويلات الأولية لمواد خامة، وتظهر هذه الصناعات في التصنيع الثقيل، والتعدين، وهي بذلك تقدم منتجات خامة وشبه خامة وتتطلب توفير مواد خام واستثمارات كبيرة وتكنولوجيا عالية، وتنتشر في المناطق التي توجد فيها معادن ومواد خامة.

---

[1] الدليل الإجرائي للمستثمر الصناعي، **مراحل وإجراءات تأسيس المشروع الصناعي، الإصدار الأول، 1431**-1432هـ (2010م)، صندوق التنمية الصناعية السعودي، المدير العام: محمد بن سالم الدبيب، ص7

[2] حميد بن نية، سفيان فكراشة، **الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، عنوان المداخلة: دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر**، جامعة البليدة 2، ص 5

[3] على طالم، فريدة كافي، مرجع نفسه، ص5–6

[4] مدحت القريشي، ، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005 ص 27

– الصناعات التحويلية: تستخدم في الصناعات التحويلية سلع شبه مصنعة لإنتاج سلع تامة الصنع وتتميز بـ:

– أنها قابلة للاستهلاك النهائي؛

– تستخدم اليد العاملة المؤهلة لإنتاجها؛

– توفر فرص أفضل لتحقيق لامركزية بسبب قدرتها على التكيف والتنوع وهي بدورها تنقسم إلى مجموعتين:

أ– صناعات سلع التجهيزات: صناعات سلع التجهيزات هي الصناعات التي تنتج سلعا بصفة عامة للشركات، مثل أدوات، الآلات، والسيارات التجارية، والمعدات الزراعية، وآلات الطيران، بناء السفن، وسطح المكتب، وصناعات السلع الاستهلاكية، الموجهة للاستهلاك المباشر، ومن أمثلتها السيارات، والدراجات، والأجهزة المنزلية، وأجهزة الراديو، والتلفزيون ومستحضرات التجميل.

ب– الصناعات الخدماتية: الصناعات الخدماتية هي صناعات تقوم بإنتاج وتوفير خدمات ذات طبيعة صناعية، مثل تصليح الآلات والأجهزة وإنتاج الطاقة الكهربائية.

– صناعة المعرفة: تعد صناعة المعرفة أداة فعالة في التطوير الصناعي وتجديده، حيث تركز عليها الدول المتقدمة كثيرا لتحديث اقتصاداتها والسيطرة على العالم، وهي تتعلق بإنتاج تكنولوجيا المعلومات (الأنترنت، الإتصال...)، و إنشاء مراكز أبحاث وتشجيعها خدمة لترقية القطاعات الاقتصادية، والتي ترفع من أدائها وتتطلب هذه الصناعة أدوات مادية وبشرية ذات كفاءات عالية.

2– أنواع الصناعات من حيث الشكل: وتنقسم إلى ما يلي:[1]

أ– الصناعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة: يتم إنشاء الصناعات ذات المشاريع الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، بهدف إنتاج السلع والخدمات لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تحدد هذه السلع فيما إذا كانت صناعات كبيرة أو صغيرة أو متوسطة :

– الصناعات الكبيرة: تعرف الصناعات الكبيرة بأنها المشاريع التي تنشأ على نطاق واسع الاستخدام والتوظيف بعدد كبير من العمال وباستثمار كبير(الآلات والمعدات الثقيلة) والمزيد من رأس المال، وهي تشمل إنتاج أنواع مختلفة من المنتجات مثل السيارات والإسمنت...

[1] مدحت القريشي، مرجع نفسه، ص 28

– **الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** وهي التي تعتمد على ما لا يزيد عن 250 موظف، حيث يختلف التعريف من دولة إلى أخرى، ولكن عادة ما يقوم التعريف عن العمالة والأصول أو المزيج بين الاثنين، فبعض الدول لديها مفاهيم للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية والخدمات أو الصناعات المتخصصة أو حسب الشركات التي لديها حيازة الأسهم من قبل الشركة الأم.

ب– أنواع السلع الصناعية: تتشكل السلع الصناعية من 3 أصناف وهي:

– **السلع الإنتاجية:** وهي السلع التي تقوم بإنتاج سلع أخرى مثل الآلات والمعدات الإنتاجية.

– **السلع الوسيطية** :السلع الوسيطية هي السلع التي تنتج من أجل إدخالها في صناعة سلع نهائية، مثل إنتاج الإسمنت، الفولاذ، المواد الكيميائية، القطن والصوف.

– **السلع الاستهلاكية:** السلع الاستهلاكية هي سلع نهائية قابلة للاستهلاك بشكل مباشر من قبل المستهلكين، مثل المنتجات الغذائية والملابس.

ثانيا: أهداف الصناعة

هناك العديد من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها عن طريق الصناعة بمختلف مشاريعها وتشعباتها أهمها ما يلي:[1]

1– تعظيم الربح: يمثل تعظيم الربح الهدف التقليدي والأوسع انتشارا بين الأهداف في نظرية المشروع وفي الاقتصاد الصناعي، إن مبرر مثل هذا الهدف يستند على فرضية أن المشروع هو وحدة اقتصادية مملوكة ومدارة من قبل المنظم الذي ينظر إليه كإنسان اقتصادي (economic man) يعمل من أجل الربح، إن مجهوده بالنهاية يقيم من خلال الفائض الذي يحققه في المشروع، ومن خلال النظر إلى واقع الأمور في عالم اليوم فقد نجد دلائل كافية تؤيد هدف تعظيم الربح، حيث ينظر إلى المشروع على أنه كفء إذا كان يحقق مستوى جيد من الأرباح.

2– تعظيم المبيعات: عند النظر إلى واقع المشاريع الصناعية أي الواقع التنظيمي والمؤسساتي نلاحظ وجود عدة مقاربات جديدة مقترحة تتمحور حول هدف تعظيم مبيعات المشاريع الصناعية ومنه الصناعة بمجملها، مثل تعظيم عوائد المبيعات على سبيل المثال.

[1] ريم هباشي، زينب بوزيدي، **آليات دعم الاستثمار الصناعي ودوره في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة، دراسة حالة: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة قالمة، 2016-2017، ص 24

3- تعظيم نمو المشروع: إن هذا الهدف يمثل هدف آخر مقترحا للمشروع حيث يقوم المشروع في هذه الحالة بتعظيم معدل النمو لأحد جوانب النشاط الصناعي مثل: مبيعات الأصول...، فهناك من اقترح مثل هذا الهدف في حين دعا البعض إلى تعظيم نمو إجمالي الأصول الإنتاجية للمشروع، وقد يعادل هدف تعظيم الأرباح المحتجزة المتاحة لإعادة الاستثمار.

4- تعظيم قيمة المشروع: تم اقتراح هذا الهدف على أساس أن يؤخذ على أنه قيمة رأس المال، إلا أن قيمة المشروع الصناعي (معبر عنها بزيادة سعر السوق لرأس المال المملوك) يعتمد على المستوى الحالي للأرباح وكذلك على الأرباح المستقبلية المتوقعة من المشاريع الصناعية.

5- الأهداف الإدارية: في ظل الانفصام المتزايد بين الإدارة والملكية في المؤسسات الحديثة واتساع حجمها ونطاق نشاطها وتعقد المهام الإدارية وتطورها أصبحت تبرز أهداف جديدة تعبر عن طموحات الإدارة مثل تنمية المرتبات والمكافئات التي يحصل عليها العاملون، الرضا الوظيفي وغيرها من الطموحات التي يعمل المديرون على تحقيق أقصى ربح والاكتفاء بتحقيق هامش معين يكون أكبر من أو يساوي الحد الأدنى للأرباح وهذا مقابل المصروفات الإدارية والتي تلبى احتياجات وطموحات الإدارة.

المطلب الثالث: مزايا الصناعة وأهمية التحديث الصناعي

أولا: مزايا الصناعة

تكتسب الصناعة مكانتها من المزايا العديدة التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا وحيويا في تنمية الاقتصاد الوطني ومن أبرز هذه المزايا[1]:

- ارتفاع متوسط إنتاجية العمل بالمقارنة مع مثيلتها في النشاط الزراعي أو غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن مستوى الإنتاجية في الصناعة يرتفع بتطور القطاع الصناعي، كذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى رفع مستوى المهارة وارتفاع مستوى التنظيم والإدارة ومنه رفع مستوى الإنتاجية؛

- وفرات حجم تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى، الأمر الذي يمكن من جني ثمار هذه الوفرات من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم، وبالتالي تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة؛

- تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكية ضمنية مما يجعلها محفزة على النمو التراكمي؛

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص 39

إضافة إلى هذه المزايا، توجد أخرى يمكن حصرها فيما يلي[1]:

– تستخدم الصناعة منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعلها تلعب دورا رياديا في تعزيز القدرات التكنولوجيا في بقية القطاعات الاقتصادية؛

– للصناعة إمكانيات واسعة نسبيا في استيعاب الأيادي العاملة من بقية القطاعات وخاصة من الزراعة وبذلك تساهم في محاربة البطالة وخلق فرص عمل في القطاع الصناعي وفي القطاعات الخدمية ذات العلاقة؛

– تساهم الصناعة في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية وتطوير مستوى المهارات في العمل وبالتالي تساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستويات المعيشة؛

– الصناعة هي القطاع الوحيد الذي يقوم بإنتاج وسائل الإنتاج الضرورية لتطوير الصناعة ذاتها وتطوير بقية القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يجعلها قادرة على إتمام الدورة الإنتاجية المتكاملة أي إنتاج وسائل الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع والخدمات؛

ثانيا: أهمية التحديث الصناعي

تحديث الصناعة ضرورة ملحة وحتمية للاقتصاد تصبو إليها جميع البلدان المتقدمة وكذا النامية، إذ تواجه الصناعة تحديا كبيرا لتوفر التمويل اللازم ولاختيار التكنولوجيا وتحديث وتطوير القائم منها، كما أن انخفاض معدلات النمو الصناعي في الدول المتقدمة والمشاكل الهيكلية التي تعاني منها الصناعة في بلدان العالم النامي جعل النظر إلى إعادة هيكلة وتحديث الصناعة أمرا ملحا وتحديا لا مناص منه، من خلال التعاطي الكامل لعملية الكفاءة والإنتاجية والقدرة الإنتاجية للصناعة بشكل عام، وقد تقتضي تلك العملية دون شك عمليات إغلاق ودمج وتصفية وإعادة تنظيم لبعض المشروعات الصناعية، ومن بين أهم عناصر تحديث الصناعة ما يلي[2]:

– استغلال القدرة الإنتاجية للآلات من خلال التعديلات في التصاميم والصيانة المحسنة المستمرة؛

– تحسين تكنولوجيا الإنتاج أو تغيير هيكل الإنتاج بإجراء التوسع إلى الحجم المناسب اقتصاديا سواء بالدمج أو الغلق؛

– إعادة توطين المصانع والعمال في المواقع المناسبة؛

[1] مدحت كاظم القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر، عمان ، الطبعة الأولى، 2001، ص 25

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص85

- إعادة رسم الخريطة الصناعية؛

- تحديد الأدوار النسبية التي يمكن أن تلعبها الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع صناعات الحجم الكبير؛

- إيجاد وتبني تعريفات واضحة لمفهوم الصناعات لكل قطاع على حدا؛

- إنشاء مراكز تطوير الأبحاث الصناعية؛

- إنشاء وتطوير مراكز التطوير والتأهيل المهني والتدريب؛

- وهنا تجدر الإشارة بأنه زاد سطوع الثورة الصناعية الجديدة المتمثلة بالحواسيب والثروة التكنولوجية للتركيز على الصناعات الإلكترونية المتقدمة حتى ترادف التطور الصناعي في شتى مجالات تنمية الاقتصاد الصناعي وبالأخص في مجال الصناعات الثقيلة والإلكترونية، فقد بات الشغل الشاغل للاقتصاديين النظر في كيفية تطوير وتحديث القدرات الصناعية لإحداث التحديث الصناعي لإحالة المجتمع من الاقتصاديات القائمة على الأنماط الصناعية التقليدية إلى مجتمع معرفي يعتمد على الاقتصاد الرقمي.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول الاستثمار الصناعي

يحظى موضوع الاستثمار الصناعي بمكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات، حيث يعد ضرورة أساسية لزيادة الإنتاج من أجل إشباع حاجات الأجيال الحالية والقادمة، فهو عنصر مهم في عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة، وهذا من أجل تحقيق الربح الذي يشجعه على زيادة النشاط في جميع المجالات الاستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الصناعي وأهميته

أولا: مفهوم الاستثمار الصناعي

هو عبارة عن أحد جوانب عمليات التنمية الاقتصادية تخصص فيه نسب متزايدة من الموارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور قوامه قطاع تحويلي ديناميكي.

كذلك عرف بأنه «يدل على زيادة الموارد الرأسمالية الحقيقية المتوافرة للفرد أو زيادة نسبة الإنتاج الصناعي من الدخل القومي.

أما منظمة الأمم المتحدة عبرت عنه بأنه: عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها قسم متزايد من الموارد القومية لأجل تطوير الهيكل الاقتصادي الوطني بفروعه المتعددة والمجهزة بتكتيك حديث، والذي يتميز بوجود

قطاع تحويلي ديناميكي لإنتاج وسائل الإنتاج وسلع استهلاكية وقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد ككل وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي[1].

عرف أيضا على أنه "يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات، والملابس والمواد الغذائية...إلخ"[2].

التعريف الإجرائي: هو العملية التي تؤدي إلى استغلال ونمو الموارد المحلية، وباستخدام وسائل التكنولوجيا المعاصرة، إذ يكون الغرض منه خلق طاقة إنتاجية صناعية أو توسيعها أو تحديثها وبالتالي تحويل المجتمع من مجتمع زراعيا واستهلاكي، إلى مجتمع إنتاجي صناعي، وبالتالي تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي.

ثانيا: أهمية الاستثمار الصناعي

شغل الاستثمار الصناعي مكانة كبيرة ضمن الأولويات الاقتصادية التي ترتكز عليها اقتصاديات الدول لذلك نجد أن المبررات الرئيسية لضرورة إعطاء الأولوية للاستثمار في إنشاء طاقات إنتاجية صناعية أي إعطاء الأولوية للاستثمار الصناعي، على أساس أن البلد النامي يعاني قبل كل شيء الوضع المتخلف للصناعة وأنه لابد من القيام باستثمارات صناعية للقضاء على التخلف الاقتصادي، من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية لتطوير مختلف أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق انطلاقته الذاتية في مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويكون هذا بالقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي والثقافي لأفراد المجتمع[3].

ولقد قدمت حجج قوية للتركيز على الاستثمار الصناعي كحل جذري لمشكلة التخلف الاقتصادي وتتمثل مجملها فيما يلي[4]:

– الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة التي تعتبر دول متقدمة لأنها أصبحت دول صناعية؛

– النشاط الإنتاجي الصناعي نشاط ديناميكي بطبيعته بالمقارنة بالنشاط الأولي الزراعي، و إن تنمية القطاع الصناعي سوف تتيح القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل، الذي يتخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي والذي تشكو منه معظم البلدان النامية؛

[1] ريم هباشي، زينب بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 24

[2] على مطاي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الاعمال، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2016 ، ص 14

[3] محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سبق ذكره، ص 159

[4] المرجع نفسه، ص160-161

– إن تنمية القطاع الصناعي سوف يصحح الاختلال الهيكلي في الاقتصادي القومي للبلاد النامية، ويؤدي إلى تنويع منتجاتها وصادراتها ويحقق لها قدر كبيرا من الاستقلال الاقتصادي، والتخلص من مخاطر التخصص في إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية، وما يصاحبها من تقلبات في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع من معدل نمو الطلب على صادراتها؛

– اخيرا فإن تنمية القطاع الصناعي يلعب دورا هاما في مجال تثقيف وتدريب الأيدي العاملة بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية التقليدية، مما يؤدي إلى وجود خبرات ومهارات جديدة ويشيع روح الانتظام والدقة وإدراك قيمة الوقت، فالقطاع الصناعي يخلق وفرات خارجية تدفع عجلة التقدم في القطاعات الأخرى؛

إضافة إلى ما سبق يمكن إبراز أهمية الاستثمار الصناعي في النقاط التالية[1]:

– إن أهمية الاستثمار الصناعي تأخذ مكانها بتأثيراتها في النظم الاجتماعية وتطويرها، فظهور الثورة الصناعية والمجتمع الصناعي غير كثيرا من مسيرة الإنسانية وانتقالها إلى مرحلة جديدة يأخذ فيها التطور التقني والنشاط الصناعي المحور الأساس في بناء المجتمع والدولة؛

– يعتبر المحرك الأساس للأنشطة الاقتصادية الأخرى التجارة والزراعة سواء على مستوى رفدهما بالوسائل والأدوات أو على مستوى تحويل معطياتها إلى سلع وخدمات صالحة للاستخدام البشري؛

– زيادة الدخل القومي للدولة إذ أنه يزيد الناتج القومي بمعدل أعلى من المعدل الذي يمكن أن يحقق أي قطاع آخر كالقطاع الزراعي؛

– توفير السلع والحاجات الغذائية والتي تحقق للمجتمع ما يسمى بالأمن الغذائي؛

– زيادة فرص العمالة ومعالجة مشكلة البطالة؛

[1] باسم الجميلي، **سياسة التصنيع**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص23

المطلب الثاني: العوامل المشجعة على الاستثمار الصناعي وشروط نجاحه

أولا: العوامل المشجعة على الاستثمار الصناعي:

هناك العديد من العوامل الواجب توفرها عند الشروع بعملية الاستثمار الصناعي حيث تعتبر هذه العوامل المحفزة ومشجعة للقيام به نذكر أهمها فيما يلي[1]:

– السياسة الاقتصادية الملائمة: حيث يجب أن تتسم بالوضوح والاستقرار، وأن تنسجم القوانين والتشريعات مع اتجاهات الاستثمارات الصناعية، وأن يكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة.

فالاستثمار الصناعي يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية للقطاع الخاص في الإستراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، ويجب أن تكون مستقرة، محددة وشاملة، وهذا يعني أن الاستثمار يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى وهذا من الممكن أن يتوقف على:

– إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور؛

– تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه؛

– تطوير إجراءات التسليف وتنشيط المصرف الصناعي وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للصناعيين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية؛

من الجدير بالإشارة كذلك أن الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الصناعي في الداخل مثل أسعار الفائدة العالمية ومعدل الأرباح، ظروف الاستثمار من حيث خروج رأس المال ونقل الملكية في الدول الأخرى.

– البنية التحتية الازمة للاستثمار: أي بصفة خاصة المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات، بدرجة أفضل إن لم تكن مساوية لأغلب دول العالم، فنظرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الاستثمارات الصناعية والمنتجة الإنتاج بتكاليف منافسة، ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصاريف الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية.

[1] ماجد أحمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 23-25

و من المهم كذلك أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر تكاليف الاستثمار.

– **بنية إدارية مناسبة:** بعيدة عن روتين وإجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الصناعة، والكهرباء، والتموين والبلديات، فهناك ضرورة لمساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

– **ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض:** المفروض أن تكون هذه القوانين غير متناقضة من القرارات والسياسات المختلفة، وضرورة عدم تشعبها وتعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والجمارك، وضرورة تبسيط تلك القوانين وإنهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها.

إضافة إلى ما سبق توجد جملة من التسهيلات والحوافز التشجيعية للاستثمارات الصناعية تقوم بها وتوفرها وتجهزها الدولة نفسها، وهي كما يلي[1]:

– منافذ التصدير وتجهيزها بشكل جيد؛

– الأراضي الرخيصة في مواقع مناسبة خارج المدن؛

– الطاقة الكهربائية الرخيصة وإيصالها إلى المناطق الصناعية؛

– الحماية الجمركية المجدية والإعفاء من الضرائب؛

– القروض والمعونات الميسرة طويلة الأمد؛

– تزويدها للمياه وضخها للمناطق الصناعية؛

– التصريف الصحي وإنشاء بنية تحتية في مواقع الصناعات؛

– مكتسبات للنفايات مع وضع برامج لجمعها من قبل البلديات؛

– خدمات الهاتف والبريد والفاكس في نفس المواقع الصناعية؛

[1] فوزي يوسف الور، **الإشراف والتنظيم الصناعي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، ص 30

حيث أن قيام الدولة بتقديم الحوافز والتسهيلات المذكورة بتشجيع المستثمرين المحليين على استثمار أموالهم في البلد لإنشاء الصناعات الجديدة تساعد على دعم البلد اقتصاديا والقضاء على البطالة فيه ودفع هذا البلد إلى إنشاء وإقامة تنمية محلية.

ثانيا: شروط نجاح الاستثمار الصناعي

هناك عناصر وعوامل عدة تأثر على نجاح الاستثمار الصناعي ويمكن النظر إلى مصدر تلك العوامل مثل مصادر داخلية خاصة بالمشروع وبالمنتج، وأخرى خارجية ليس للمشروع سلطة مباشرة للتحكم بها وتتمثل هذه العوامل في[1]:

1- العوامل الداخلية: وهي العوامل ذات العلاقة المباشرة بالمؤسسة المستثمرة نفسها والتي يمكن التحكم فيها كليا أو جزئيا ونذكر منها:

- التمتع بميزة انخفاض أو على الأقل المساواة بعد إضافة كلفة النقل بتكاليف إنتاج المنتجات المنافسة، وبحيث يكون الفارق بالتكلفة إن وجد مرتبط بجودة المنتج النسبية مقارنة بالسلع المنافسة والبديلة الموجودة في السوق المحلي، ومن هنا فإن دراسة السلع المنافسة فنيا أمر حيوي في دراسات الجدوى للمشاريع الصناعية؛

- اجتذاب ممولين أو مستثمرين للمشروع سواء من الداخل أو الخارج، ويعتمد ذلك على حسن تسويق الاستثمار أي المشروع، وهنا فإن الدعاية والعلاقات العامة تلعب دورا مهما وحيويا في هذه المهمة، ولذا تحرص الكثير من الدول والمؤسسات على الاشتراك في المعارض الدولية والمحلية لأغراض التسويق لمشاريع قائمة أو مستقبلية، بغية توسيع قاعدة تمويل المشروع.

2- العوامل الخارجية:

- توافر الأسواق اللازمة لتصريف المنتج الصناعي: وهو شرط مهم لتجنب إضافة عبء البحث عن الأسواق إلى عبء المشاكل التقنية والإدارية والتي تكتنف بداية المشروع عادة؛

- الدعم المادي اللازم للصناعة في مهدها: لتنافس الصناعات المنافسة والأجنبية، فكلما كانت الصناعة كبيرة وضخمة كلما كانت الحاجة أن تضطلع بها الحكومات، أو تساهم بها وشروط نجاح الرعاية الحكومية هو أن تكون للصناعة خطط مستقبلية ومشاريع مبدعة؛

[1] حسين العمر، المؤمن عزام، عبد الله العازمي، **مقدمة في الاقتصاد الصناعي**، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 2002 ص124

– **الموقع الجغرافي**: ونعني به تمتع الدولة بموقع قريب من الأسواق العالمية، أو القريبة من الطرق البحرية الرئيسية اللازمة لإقامة علاقات تجارية متميزة، ولعل أهم ما تستفيد منه الدولة بموقعها الجغرافي هو توفير تكاليف النقل والتنقل للأسواق المختلفة.

– **الروابط التفضيلية (التميزية)**: وهي طبيعة العلاقات التجارية التي تربط الدولة ببعضها البعض، ومدى الحصول على مميزات اقتصادية وتجارية بين دولة وأخرى، وتشتمل على التسهيلات الجمركية وتسهيلات تحويل العملية، ولكل هذا دور بارز في تدعيم الصناعة في البلدين بما يفتح من أسواق جديدة ومساحة جغرافية لصادرات السلع المحلية وبالتالي الحصول على نفس نتائج ميزة و وفرات الحجم الكبير.

– **الاستثمارات الأجنبية (الخارجية)**: تعتبر ذات دور حيوي ومهم في توفير النقد الأجنبي للدولة المضيفة من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمام المستثمرين المحليين في أسواق الدولة المستثمرة، كذلك فهي تستخدم بشكل يؤدي إلى تطوير الصناعة المحلية وذلك بإشراك العنصر الوطني في تلك الاستثمارات بأكبر ما يمكن من مجالات.

– **المعونات الأجنبية (الخارجية)**: ويمكن أن تأخذ عدة أشكال منها المساعدات المالية كتمويل المشاريع أو المساهمة بجزء من المشروع عن طريق شراء أسهم، مساعدات تقنية وفنية، كالصيانة، أو التطوير لبعض الجوانب التقنية في الآلات المستخدمة، كذلك يمكن أن تأخذ شكل مساعدات إدارية والتي تأتي عادة على هيئة عقود، وتكون خاصة بإدارة المشروع وتحقيق الأرباح المستهدفة.

– **التعليم**: ويساعد على تقدم الصناعة إذا أدت نوعية التعليم إلى مخرجات مناسبة للصناعة المعينة وزيادة درجة استيعاب المتغيرات المختلفة، ومواكبة التطور العلمي للصناعة.

– **الحوافز والدعم والتشجيع**: وتؤدي هذه الحوافز التي تمنحها الدولة أو المؤسسات الصناعية الكبرى للصناعة المحلية، سواء حوافز إدارية كتسهيل الإجراءات الروتينية لقيام الصناعة، أو الدعم المالي للصناعة كالإقراض بشروط ميسرة، أو الدعم المالي المباشر، دورا أساسيا في تدعيم التنافس قبالة الصناعات الأجنبية.

المطلب الثالث: استراتيجيات الاستثمار الصناعي والتحديات التي تواجهه:

أولا: استراتيجيات الاستثمار الصناعي: هناك استراتيجيات عدة يتخذها الاستثمار الصناعي حيث يتبنى كل بلد استراتيجيته بما يتناسب وظروفها وكذا إمكانياتها ومواردها، يمكن ذكر أبرز هذه الاستراتيجيات فيما يأتي:

أ- الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة:

تلجأ بعض الدول إلى الاعتماد على استراتيجية صناعية قائمة على أساس الصناعات الثقيلة، في حين تعتمد دول أخرى على الصناعات الخفيفة لتنمية اقتصادها، فالصناعة الثقيلة تتضمن صناعة السلع الإنتاجية وسلع الاستهلاك الدائم كالحديد والمواد الكيماوية والبترولية، والمنتجات التعدينية وغيرها، في حين تتضمن الصناعات الخفيفة صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالمنتجات الغذائية والمشروبات، والمنتجات النسيجية والجلدية، والمنتجات الخشبية والأثاث...إلخ، وتتميز الصناعات الثقيلة بضخامة رأسمالها المستثمر ومستلزماته التكنولوجية الكبيرة، وطول فترة استرداد تكاليفها، وتعتبر موردا أساسيا وحيويا لمختلف القطاعات الاقتصادية وإنعاش التجارة الخارجية والتصدير، أما الصناعات الخفيفة فتتميز بانخفاض حجم باستثماراتها، وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة، واستقطاب عدد كبير من العمال العاطلين، واحتواء منتجات الصناعات الثقيلة، إلا أنها تعاني من عدة مشاكل أهمها مشكل المنافسة، ورغم مميزات وعيوب كل نمط معين وفق السياسات الاقتصادية المرسومة، والوضع السكاني للبلد، والمواد الوطنية الموجودة دون إهمال النمط الثاني[1].

2-الصناعات كثيفة الرأسمال و كثيفة العمل

حيث يتميز كل نمط من هذه الأنماط بجملة من النقاط، نوضح ما ينطوي عليه كل نمط في[2]:

- نمط كثيف رأس مال: يتضمن هذا النمط إنتاجية أعلى للعنصر الإنتاجي المستخدم، وفي نفس الوقت فإن الارتباطات الصناعية التي يخلقها تعميم نمط كثيف رأسمال قد تؤدي إلى تنمية اقتصادية معتمدة على الذات، حيث أن تطبيق هذا النمط سيؤدي إلى إرتفاع كبير نسبيا في معدلات إعانة الاستثمار ومنه تحقيق فرص عالية نسبيا لاستيعاب القوى العاملة وذلك نتيجة للسلسلة المتشابكة والمتكاملة من الصناعات التي تبدأ بالمصدر وصولا لمرحلة الإنتاج النهائية، كذلك يتميز هذا النمط بما يخلقه من مدخرات كبيرة وبمعدلات أعلى من النمط الثاني(كثيف العمل).

---

[1] الهادي براي، **أثر الإنفاق الحكومي على تنمية قطاع الصناعة في الجزائر، خلال الفترة (1990-2016)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة يحي فارس بالمدية، 2018-2019، ص68

[2] هوشيار معروف، **التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005 ص 20-22

– نمط كثيف العمل: هذا النمط لا يتطلب مستلزمات كبيرة من مدخلات أولية و وسيطية، ويساعد في الحفاظ على الصناعات الحرفية وتعزيزها وجعلها أكثر قدرة على جذب الموارد الاقتصادية، حيث تعد هذه الصناعات من أكثر النشاطات قدرة على تطبيق هذا النمط وبالتالي يمكن للبلدان التي ترتفع فيها نسبة سكان الريف أن تنمو بتكاليف استثمارية منخفضة نسبيا وكذا تقديم فرص كبيرة لتشغيل العمل الفائض في المناطق الريفية، وبدورها يمكن لهذه الصناعات أن تمد النشاطات الزراعية السائدة ببعض المدخلات الأساسية (الآلات، الخدمات الإنتاجية...)، كما يمكن أن تستوعب الصناعات المعنية جزءا هاما من المنتجات الزراعية كمواد خام لمختلف الأغراض التحويلية، أضف إلى ذلك لا يمكن للصناعات الريفية كثيفة العمل أن توفر فرص عمل كبيرة وتزيد من نصيب الفرد من الدخل ومنه تقليل التفاوت في توزيعه، كذلك تحفيز وتيرة الإنتاج والإنتاجية ومنه تحويل عوامل الطرد إلى عوامل جذب.

2– استراتيجية الصناعات المعوضة عن الاستيراد والصناعات المعززة للصادرات:

– استراتيجية إحلال الواردات: و هي تناسب الدول النامية في بداية تصنيعها، ومن خصائصها أنها تحتاج إلى تكنولوجيا بسيطة وكثافة استخدام اليد العاملة غير الماهرة، ويتم إقامة صناعات خاصة بالسلع الاستهلاكية غير معمرة مثل: الملابس والأحذية والأدوات المنزلية، وبالتالي يزداد الإنتاج المحلي، وهو يحل محل الواردات من الخارج وبالتالي يعني إحلال الواردات أن ننتج محليا ما كنا نستورده ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعات التي تحل محل الواردات وذلك بمنع استيراد السلع التي نريد إحلالها باستخدام القيود الجمركية[1].

ترتكز هذه السياسة في الأساس على إنتاج صناعات محلية تنتج سلع استهلاكية مستوردة، وتتم عبر انتهاج سياسة الحماية الجمركية وغيرها ضد السلع المستوردة المماثلة، حيث أن المواد الاستهلاكية هي المستهدفة بالدرجة الأولى من خلال هذه السياسة. ذلك لعدم تعقدها في استخدام التكنولوجيا المتطورة فيها، إضافة إلى إمكانية التصريف والاستهلاك للسلع المنتجة.

يمكن تلخيص استراتيجية إحلال الواردات فيما يلي:

[1] مصطفى بودرامة، **تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، 2009، ص83

الشكل رقم(02) مراحل استراتيجية إحلال الواردات.

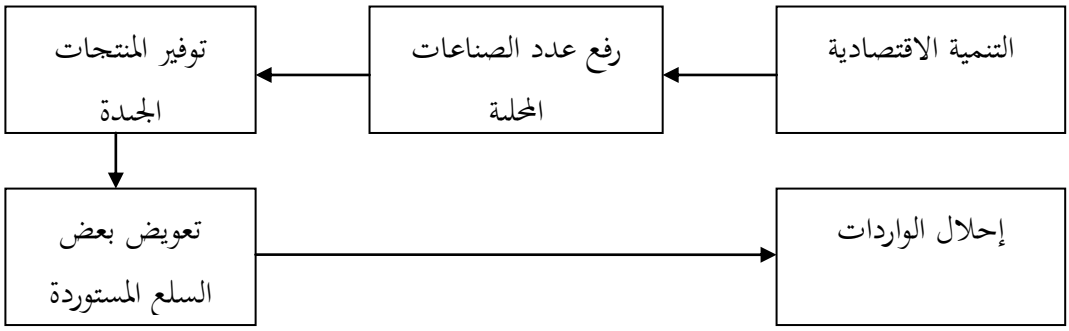

المصدر: جميلة مدني، استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية، مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 64

– استراتيجية التصنيع للتصدير: لجأت بعض الدول إلى انتهاج سياسة تشجيع الصادرات أي استهداف الأسواق الخارجية بدل السوق المحلي لاعتقادهم بأنها تؤدي إلي تحقيق نمو أفضل من سياسة إحلال الواردات، لأنها توفر حوافز متشابهة للمبيعات الصناعية المحلية الموجهة للتصدير، كما أنها تزيد من استخدام الطاقات الإنتاجية، وتساعد في تطوير المهارات والتسريع في امتلاك التكنولوجيا بهدف المنافسة الخارجية، كما تساعد في إيجاد فرص العمل، وتستخدم السياسات الصناعية عدة أدوات لتشجيع الصادرات وأبرزها:

تخفيضات وإعفاءات ضريبية، خفض فوائد القروض الصناعية وتمويل وتأمين الصادرات، توفير مناطق صناعية للصناعات التصديرية، إجراءات وتسهيلات جمركية، إنشاء مؤسسات ذات صلاحيات واسعة لإنجاز معاملات التصدير، إعانات أخرى كخفض أسعار الكهرباء والطاقة والماء المستعملة في السلع التصديرية[1].

و يمكن أن تسمى باستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، ويتم بموجبها توجيه القطاع الصناعي إلى السوق الخارجي، بحيث يتم في المرحلة الأولى منها إنتاج المنتجات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، فالتصنيع للتصدير يؤدي إلى تخطي عقبة ضيق السوق ويؤدي كذلك إلى إجبار المؤسسات الصناعية على العمل إلى الوصول إلى مستويات جودة مرتفعة بسبب المنافسة[2].

[1] حميد بن نية، مرجع سبق ذكره، ص 7

[2] مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص 83

ثانيا: التحديات التي تواجه الاستثمار الصناعي

يعتبر الاستثمار الصناعي الخيار الاستراتيجي الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية، إلا أنه ونظرا للتغيرات المستمرة في المناخ الاقتصادي نجد بروز العديد من التحديات التي تواجه الاستثمار الصناعي ومشاريعه ونذكر أهمها فيما يلي[1]:

– غياب التحفيزات الجبائية وشبه جبائية: بالرغم من سياسات الإصلاح الجبائي التي تتبعها مختلف الدول والتي كانت من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء والعراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظم الجبائية، إلا أنه في العديد من الدول لا يزال يتسم بالكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية في العديد من الدول وعدم الشفافية وبطئ عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى ارتفاع الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي التي تثقل كاهل المؤسسات الصناعية.

– مشكلة العمالة: تعتبر مشكلة العمالة الفنية المدربة والمؤهلة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصناعية تجاوزها رغم اعتماد الغالبية منها على أصحاب المؤسسات أنفسهم، ويرجع هذا إلى عدم ملائمة نمط التعليم والتدريب المتبع لمتطلبات الاستثمار الصناعي والتنمية الصناعية بصفة عامة.

– مشاكل العقار والعقار الصناعي خاصة: يعاني أصحاب المؤسسات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية وعقد الإيجار يعد أساسيا من أجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، فالمجال العقاري يعتبر من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة والعديد من النصوص القانونية وهو ما يترجم بصفة واضحة في:

– طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار؛

– الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات؛

– اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل؛

– مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات الصناعية: من المشاكل التي تقابل الاستثمارات الصناعية هي نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم والنمو، فالمعلومات الصناعية هي جملة البيانات والدلالات والمعارف والمضامين التي تتصل بموضوع الصناعة وتساعد المهتمين بالصناعة في التعرف عليها والعلم بها، وحتى يسهل التعامل مع المعلومات

[1] ريم هباشي، مرجع سبق ذكره، ص 35-37

الصناعية لابد من تبويبها وتصنيفها وفهرستها، إذ أصبحت موردا اقتصاديا مهما لكثير من الدول، حيث أهم نتائجها زيادة الناتج المحلي وتوفير فرص وظيفية جديدة لقطاع الشباب، وقيام صناعة مزدهرة وراقية تؤسس لاقتصاد حيث يعتمد على التكنلوجيا والمعلومات.

في حين يعتبر نقص المعلومات الكمية والكيفية أهم معوقات اتخاذ القرار الصناعي، وأن عدم دقتها وصحتها وحداثتها يؤدي إلى بعثرة الجهود والجهل بالقرارات وعدم الاهتمام بعنصر الوقت، وتردد بعض متخذي القرار من المواجهة الجزئية للمشكلات، فكل هذا يؤدي إلى هشاشة المؤسسة الصناعية أمام المنافسة.

– **مشكلات المنافسة:** إن انفتاح أسواق الدول النامية على الأسواق العالمية يضع المؤسسات والمشاريع الاستثمارية الصناعية في وجه منافسة غير متكافئة تحتم عليها الالتزام بمعايير إنتاجية جديدة وتوظيف تكنولوجيا قد يكون الحصول عليها مكلفا، حيث تواجه معظم هذه المؤسسات قدرا متزايدا من المنافسة والضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل والعولمة تضغط على المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها.

– **المشكلات التكنولوجية:** لعل من أبرز خصائص الاستثمارات الصناعية ومؤسساتها في الدول النامية خاصة هو إتباع أسلوب تكنولوجي تقليدي، وهو أسلوب يقف سدا أمام هذه المؤسسات ويحول بينها وبين المواد الجديدة والدخول في أسواق واسعة، الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة، وبالتالي يحرمها من أسواقها التقليدية خصوصا في الحالات التي تنتج فيها منتجات نهائية.

– **غياب التكامل بين مختلف القطاعات:** حيث تفتقر الدول النامية إلى التكامل بين مختلف النشاطات الصناعية من جهة نشاطات القطاعات الأخرى، فتحقيق تنمية صناعية يترتب عليه تنشيط باقي القطاعات خاصة القطاع الفلاحي والذي يتغذى من مخرجات المؤسسات الصناعية.

لذا لابد من تسخير الوسائل والهيئات الازمة والكفيلة بمواجهة التحديات السابقة لضمان تفعيل دور الاستثمار الصناعي في دعم التنمية.

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا و أهم التجارب الرائدة في التنمية الصناعية

يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم وسائل نقل التكنولوجيا وتحسين وسائل الإنتاج المختلفة وزيادة الإنتاجية، كذلك تأهيل وتدريب العمال المحلين وتطوير البيئة الأساسية للدول المضيفة، ولعل تجارب دول شرق آسيا على الصعيد تنموي عموما والتنمية الصناعية خصوصا، أحد أبرز وأقوى التجارب الاقتصادية التي عكست بشكل واضح الدور الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا

على الرغم من مقدرة الدول النامية في الحصول على التقنية الحديثة من خلال قنوات عدة، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات من أفضل الطرق للحصول على التقنية الحديثة، وذلك لأن هذا النوع من الشركات يمتلك من الوسائل والإمكانيات المالية الضخمة التي تسمح لها بالإنفاق الكبير على مشاريع البحث والتطوير، فضلا عن مقدرتها على التنقل بيسر وسهولة عبر الحدود الدولية، فعلى سبيل المثال وصل عدد الشركات متعددة الجنسيات عام 2009 نحو 82 ألف شركة، وكانت قيمة أصول هذه الشركات تقدر بنحو77.1تريليون دولار، وبلغ الناتج المحلي للشركات ما يقارب 5.8 ترليون دولار في الفترة نفسها.

أولا: دور الشركات متعددة الجنسيات في تجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر الأداة الرئيسية المستخدمة لتحقيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي بمثابة القاطرة التي تجر ورائها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم مختلفة، وعلاوة على ذلك فقد تحل محل الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تسيطر على ثلثي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الدول الصناعية، كما أنها جعلت منها القوة الرئيسية في الاقتصاد العالمية نظرا لارتباطهما بمفهوم "تدويل الإنتاج ورأس المال "من خلال إعطاء الصبغة الدولية للنشاط الإنتاجي ورؤوس الأموال، واللذان يتم نقلهما من الدولة الأصلية إلى الدولة المضيفة، ومن ثم توسيعها، بحيث يشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2002 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن دور الشركات متعددة الجنسيات أخذ في التعاظم في الاقتصاد العالمي المباشر في طريق العولمة، وقد ذكر التقرير أن عدد هذه الشركات بلغ عام 2001 حوالي 65ألف شركة تضم نحو 850ألف شركة أجنبية تابعة لها في نفس أنحاء العالم، ويقدر عدد العاملين فيها بحوالي 54مليون شخص مقارنة بنحو 24 مليون شخص في عام 1990، وقد بلغ رقم مبيعاتها حوالي 19 ترليون دولار أي ضعف قيمة الصادرات العالمية، في حين كان

الرقمان متساويان عام 1990، واستأثرت الشركات متعددة الجنسيات والشركات التابعة لها بعشر الناتج المحلي الإجمالي[1].

و قد بانت هذه المؤسسات نقطة ارتكاز أساسية للاقتصاد العالمي، ولاسيما أنها استحوذت عام 2010 على ما يتجاوز 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مقارنة مع أقل من نسبة 5٪ منه لعام 1990، فيما أصبحت تمثل لغاية نهاية الربع الأول من عام 2012 قرابة 25٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

و تعمل الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغيير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلائم وتحقيق ذلك الهدف، وتشغل هذه الشركات العديد من الخصائص التي تتمتع بيها، ومن أهمها التقدم التكنولوجي والأساليب الإدارية والتنظيمية المتطورة، فضلا عن القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية والإعلان، "كما أنها تلعب دورا محوريا في زيادة عولمة الاقتصاد العالمي، ففي عام 1999 شكلت العمليات المحلية لنحو 2400 شركة أمريكية متعددة الجنسية نحو 26 ٪ من الناتج المحلي الأمريكي، ونحو 63٪ من إجمالي الصادرات الأمريكية، 37٪ من إجمالي الواردات الأمريكية، ونحو 68٪ من نفقات البحوث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ما يقرب نصف العاملين بالقطاع الصناعي الأمريكي يعملون في مثل هذه الشركات في عام 2004، فهي تعتمد على مجموعة من الحوافز التي تسمح لها بتوطين في بلد ما عن غيره ومنها خدمات المقرHead quarter services، التي يمكن لها استغلالها لدعم كل من المصانع المحلية والشركات التابعة لها والمتمثلة في الإدارة والتوزيع والتسويق، المنتجات الخاصة في البحث والتطويرproduct-specific R&D، اقتصاديات الحجم...إلخ، إلى جانب الاختلافات الدولية في عاملendowments and technologies التكاليف والتكنولوجيا من أجل الإنتاج النهائي في ذلك البلد المضيف.

ثانيا: الشركات متعددة الجنسيات والاحتكار التكنولوجي:

بالرغم من القوانين واللوائح في إطار ما يسمى بالملكية الفكرية الخضراء، التي تنص بأنه لا ينبغي على الباحث أو هيئة البحث احتكار نتائج البحث المحصلة في إطار صندوق البحث والتطوير وهيكلهما، من خلال اللجوء إلى حماية بموجب براءة اختراع، وينبغي أن يتيح هيكل البحث والتطوير للآخرين البناء على النتائج المتأتية

[1] بروش نورة، **أثر نقل التكنولوجيا في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر على استراتيجية التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص 27-28

من جهود صندوق البحث والتطوير، هذا الصندوق الذي يرمى إلى معالجة أوجه الخلل في نظام الملكية الفكرية الذي قد يعوق الابتكار أو الإتاحة.

إن نشاطات البحث والتطوير للشركات متعددة الجنسيات تجري كلها في البلد أصلي، وإن وجدت بعض الحالات ففي دائرة ضيقة ومستوى محدود جدا وهذا للأسباب التالية:

– نشاطات البحث والتطوير تمثل خاصية استراتيجية بالنسبة للشركة، وهي مرتبطة بالإدارة العامة للشركة الأم؛

– التكنولوجيا عامل تنافسي ينبغي حصره في مخابر الشركة الأم، أين تتطلب نشاطات البحث والتطوير توفير يد عاملة مؤهلة متخصصة جدا؛

– تركز نشاطات البحث والتطوير يعطى للشركات متعددة الجنسيات امتيازات، بحيث تصبح صاحبة التحديدات الجديدة من جهة، وتسمح لها بتخفيض تكاليف تموينها من الطلبات الهائلة التي تقوم بها مع مجموع فروعها من جهة أخرى؛

– فبخصوص مسألة "تحويل التكنولوجيا من طرف الشركات الأجنبية، ثمة عوامل ثلاث رئيسية تحدد مضمون عمليات تحويل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر بين الشركة الأم وفروعها في الدول المضيفة، وتتجلى هذه العوامل فيما يلي:

- الخصائص التي تميز النشاطات الإنتاجية أو الخدمية والتي يتجسد فيها استثمار الشركات الأجنبية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الوتيرة الحقيقية للتقدم التكنولوجي الذي يميز تلك النشاطات، وقدرة الصناعات المحلية على استخدام التكنولوجيا الجديدة؛
- العامل الثاني الذي يتمثل في استراتيجية تلك الشركات والتزاماتها؛
- الظروف القائمة في الدول المضيفة والتي تكمن في الإطار التنظيمي والقانوني للمنافسة، حماية الملكية الفكرية، حوافز تشجيع الاستثمار، عدد مراكز البحث...إلخ؛

من النقاط التي يجب التنبيه لها فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم عبر فروع الشركة الأم في الدولة المضيفة، أن التكنولوجيا المتاحة للفروع تصمم على أن يتفق في معظم الأحيان مع الإمكانات المتوفرة محليا أن تسعى الشركة الأم لتعظيم الفوائد، وتقليص الأخطار بغية التوصل إلى التنافسية الأمثل ضمن الشروط المتاحة، وهناك بالطبع إمكانات إبقاء هذه التكنولوجيا على حالها، عند إقلاع مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر، ما لم تنشأ شروط جديدة تحفز الشركة الأم لتحسينها والارتقاء بمردودها.

إلى جانب هذا في أحيان أخرى يمكن أن تبدى هذه الشركات الأجنبية نوعا من التحفظ، عندما تخشى من إمكانية استفادة الشركات المنافسة في الدول المضيفة من معارفها التكنولوجية المحولة، وهذا الذي يمنع من قيامها بتحويل تكنولوجيا متطورة في الدول النامية.

و بالموازاة ولأجل الحفاظ على ميزة "الاحتكار التكنولوجي" وعدم إمكانية انتقال التكنولوجيا، تعمد الشركات الأجنبية إلى منح أجور عالية لموظفيها مقارنة بتلك التي تقدمها الشركات المحلية المنافسة، إلى جانب توفير لهم ظروف حسنة وحوافز مغرية حتى لا يتسنى للشركات المحلية من محاولة استقطابهم، وعلى ضوء ذلك يتبين إذا أن ثمة شروط وعوامل تتحكم في عملية تحويل التكنولوجيا أو عدمها من الشركة الأم إلى فروعها في الدول المضيفة[1].

ثالثا: التكنولوجيا وتطور الصناعة:

قد أدركت الكثير من دول العالم أن وسيلتها للحاق بركب الدول التقدم والنهضة الاقتصادية هو الاتجاه إلى الصناعة ونقل التكنولوجيا الحديثة، التي تظل أحد الآليات الرئيسية التي من خلالها تستطيع الدول النامية أن تستمر في عمليات التصنيع من أجل الآتي[2]:

– تحقيق الكفاية الذاتية بالاعتماد على ما تصنعه وليس ما تستورده حتى تتحرر من تبعيتها للدول وسيطرتها الاقتصادية والسياسية، من خلال تصنيع المنتجات المطلوبة في البلد النامي نفسه، بدل أن يتم استردادها من الشركة الأم؛

– إن استخدام التكنولوجيا في التصنيع يمكن من التمتع بميزات وفرات الحجم الكبير في الإنتاج سواء بشراء كميات كبيرة من المواد الخام أو الوقود أو مواد التغليف، مما يمنح أسعار منخفضة جدا للحجم الكبير في المواد الخام وغيرها، مما يؤدي إلى نقص التكلفة للوحدة وجعل سعرها منخفضا ومنافسا؛

– زيادة وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتوفير الوقت والجهد والمال مما يقلل من تكلفة السلع بتقليل كمية المواد المفقودة أو التالفة والمهدور أو الضائع، ويؤدي إلى تقليل سعرها وتحسين نوعيتها؛

– رفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق مستوى أعلى لدخل الفرد يضمن له حياة كريمة وهادئة ومستقلة؛

– تضييق الفجوة الكبيرة بين دول العالم المتقدم والنامي في المجالين الاقتصادي والعلمي؛

– الوصول إلى النهضة الملموسة للدولة ورفع مقوماتها الداخلية والإنتاجية؛

[1] بروش نورة، المرجع نفسه، ص 28-30

[2] المرجع نفسه، ص105-106

– السماح بنمو أكبر للصناعات المحلية وباستغلال أفضل للموارد المحلية، البشرية و المادية؛

لقد ساهم التطور المعرفي والتكنولوجي في مجالات الكمبيوتر والاتصالات في تحسين أداء الشركات، وزيادة فدرتها التنافسية وبالتالي إحداث تغيرات متعددة في الهياكل الصناعية ممثلتا في الآتي:

– ظهور الشركات العملاقة بالاندماج بين الشركات وشراء الشركات الصغيرة: فنتيجة للتطور المعرفي والتكنولوجي اتجهت عدد من الشركات الكبرى إلى الاندماج لتحسين قدراتها، كذلك اتجهت الشركات الأكبر إلى شراء الشركات الصغيرة الناجحة وتهدف عمليات الاندماج والشراء إلى الاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة المتقدمة، ولتحسين القدرات الاقتصادية، وكذلك لدعم البحوث والتطوير وتحسين أساليب التصنيع، فمثلا في عام 2000 قامت كل من شركة بوينج وشركة لوكهيد مارتن كذلك حدث اندماج في عام 1997 بين شركة بوينج وماكدونال دوجلاس بلغ قيمته 16.3بليون دولار أمريكي،

– **ظهور الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات:** أدى تحسين الاتصالات إلى اختزال المسافات عبر العالم وأمكن للشركات الصناعية نقل أجزاء من نشاطاتها من دول أخرى من العالم، للاستفادة من وجود ميزات أفضل مثل وجود تكنولوجيا أفضل أو ظروف أفضل للاستثمار والتسويق.

– **ازدياد الاعتماد على الأوتوماتيكية:** فقد لحق بالتطور في أتوماتيكية التصنيع تطورا أخر مع انتشار شبكات الأنترنت عرف بالتجارة عبر الأنترنت E-commerce في التسعينات، ثم لحق بها التصنيع عبر الأنترنت E-manufacturing والتمويل عبر الانترنت لملاحقة التطورات في التصنيع وفي الاحتياجات التمويلية للمشروعات.

المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مستوى الأداء الصناعي

أولا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى تأهيل وترقية المهارات:

إن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا مباشر على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالدول المضيفة، وذلك من خلال توفير فرص العمل المؤهل وإمكانية التدريب الإضافي، بالإضافة إلى مختلف التحفيزات المقدمة للموظفين من أجل رفع مهاراتهم، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال ما يلي[1]:

[1] سليمان حسين، **تأثير الاستثمار الأجنبي على تنافسية القطاع الصناعي بالدول العربية**، معارف(مجلة علمية محكمة)، قسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة–العدد 18، جوان 2015، ص 173-178

– **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى تأهيل:** بصفة عامة تتميز اليد العاملة التي يتم اعتمادها في إنتاج السلع الموجهة بالدرجة الأولى نحو التصدير بمستوى تأهيلي ضعيف، ونجد كمثال على ذلك تركيب المنتجات الإلكترونية في الدول الآسيوية، بحيث كانت نسبة 90٪ من اليد العاملة التابعة للفروع الأجنبية، هي يد عاملة نسوية، وحتى وإن كان التأهيل ذو مستوى عالي فإنه لا يمكن اعتباره إيجابيا بالنسبة للدول النامية المضيفة، وذلك لأنه ليس بإمكان أي صناعة محلية استغلال هذه اليد العاملة المؤهلة، نظرا للخصائص الوظيفية بالدول النامية، و التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

إن مستوى التأهيل يرتفع–بصفة عامة– في حالة إنتاج السلع الموجهة للطلب المحلي، والتي يكون قد شرع في استهلاكها قبل دخول الشركة متعددة الجنسيات، هذه الأخيرة تستعمل طرقا أكثر مردودية مقارنة مع نظيراتها من المؤسسات المالية، وهذا بفضل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة التي يتم الاعتماد عليها في الإنتاج، كما أن هذا المستوى العالي من التأهيل لا يعتبر إيجابيا للدول النامية المضيفة إذا لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير المؤسسات المحلية، حيث نجد أن العامل الذي وظف في الشركة متعددة الجنسيات، والذي إنتقل إلى العمل في مؤسسة محلية، لا يمكن له أن يقدم خبراته، وذلك لأن المؤسسة المحلية تستعمل أنماط إنتاج أقل، مقارنة مع الشركة متعددة الجنسيات، كما هو الشأن بالنسبة للجانب الإداري كالمسيرين والماليين والتقنيين، لأن الشركة متعددة الجنسيات تستعمل طرق ووسائل إدارة أكثر حداثة مما هو موجود بالمؤسسات المحلية، وبالتالي فإن هذه الأخيرة تكون ملزمة على بلوغ نفس مستوى الشركات متعددة الجنسيات.

– **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية المهارات:**

– **مستوى التعليم الرسمي:** ينطوي على ثلاث مستويات رئيسية:

المستوى الأول: التعليم الابتدائي؛

المستوى الثاني: التعليم الثانوي؛

المستوى الثالث: التعليم ما بعد المدرسي؛

إن دور الشركات متعددة الجنسيات يكون محدودا في المستوى الأول والثاني غير أنه أكثر أهمية في المستوى الثالث، فالبنسبة للتعليم الابتدائي نجد أن الفروع الأجنبية تمنح فرصها حسب ما تفرضه الظروف المحلية، ومثال على ذلك وضع تسهيلات الإنتاج في المناطق المعزولة أو في حالة محدودية الاتصال بالمجتمع المتمدرس، فقد يحصل ذلك في بعض العمليات الفلاحية أو المنجمية، بحيث قد تكون هذه الشركات مسؤولة عن مجموعة من الخدمات، كالخدمات الصحية والتربوية.

بالنسبة لتأثير الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الثاني، نجد أن ذلك يتم وفق شكلين عامين: الأول يتمثل في تزويد الثانويات بالدعم المالي وكذا المختصين، أما الشكل الثاني فيتمثل في منح فرص للتعليم بالنسبة للذين لم يستفيدوا أو استفادوا بقسط قليل من النظام العام للتعليم، فقد يحصل العمال ذوي المؤهلات الضعيفة على القراءة والكتابة وتعلم الرياضيات في مكان العمل حيث أن استفادة الأفراد من هذا النوع من التعليم يسمح بوجود اتصال داخلي فعال، وذلك من خلال تفعيل استيعاب التعليمات والتحذيرات للعمال.

أما بالنسبة للمستوى الثالث، يمكن القول بأن دور الشركات المتعددة الجنسيات يحظى بأهمية بالغة، وذلك من خلال الدور المباشر الذي تؤديه الشركات المتعددة الجنسيات في توفير التمدرس والتكفل بالعمال، من أجل تعليم أفضل وتوفير فرص الشغل للعمال ذوي المهارات العالية في الهندسة والتجارة وغيرها.

إن قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل يتوقف على مضمون هذا الاستثمار، إذ أنه في الحالة التي يتم خلالها إنشاء وحدات إنتاج جديدة، يكون خلق مناصب العمل أكبر من الحالة التي يتم فيها اقتناء أو الاندماج في مؤسسة قائمة، إلا أن الأمر المؤكد بالنسبة للعمل أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته.

- **تدريب العمالة:** يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر على تدريب العمال بالدول النامية المضيفة، وحتي يمكننا التعرف على مدى تحقق ذلك، نقوم بدراسة كل العوامل المؤثرة على التدريب، درجة وشكل التدريب.

ثانيا: العوامل المؤثرة على التدريب

إن توفير التدريب لعمال الشركات متعددة الجنسيات يعتبر أهم مساهمة لها من أجل تنمية الموارد البشرية في البلدان المستقبلية، غير أن هناك بعض العوامل التي تحدد مقدار التدريب، أنواعه الناتجة عن هذه الشركات وأثرها المحتمل على أسواق العمل المحلية، تتمثل هذه العوامل في: شكل الصناعة، حجم الاستثمار، مدة نشاط في البلد، طبيعة النشاطات المباشرة فيها وأسلوب الدخول في الأسواق المحلية.

إن الاستثمارات الجديدة تتطلب استثمارا ابتدائيا في التكوين أكبر مقارنة مع عملية الدمج التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات.

كما أن السياسات الحكومية تعمل على تشجيع ترقية البرامج التدريبية في الشركات متعددة الجنسيات، وذلك بتقديم الحوافز المناسبة لها وللعمال، كما تقوم بتوفير برامج بديلة تؤدي إلى نفس الدور، غير أن نوع التدريب المقدم من طرف الشركات متعددة الجنسيات يتأثر بقيم وثقافة الأعمال الغالبة في البلد الأم، حيث أن بعض شركات متعددة الجنسيات تميل إلى المغالاة في المكافئات غير النقدية للراغبين في التدريب، كما أن حجم الفرع

الأجنبي يعتبر عاملا مهما في اختيار نوع التدريب، حيث تعمل الفروع الكبيرة على تقديم برامج تدريب رسمية ومتخصصة لعمالها، بينما تهتم الفروع الصغيرة ببرامج تدريب مؤقتة وغير رسمية.

بالإضافة إلى ما سبق، تعتبر الاستراتيجية المتبعة من طرف الشركات متعددة الجنسيات في السلم الوظيفي للنشاطات وفي مختلف الأماكن مؤثرة على مقدار ونوعية التدريب والطريقة التي يتوزع بيها بين الشركة الأم وفروعها المنتشرة في مناطق العالم، ففي الشركات المعتمدة على استراتيجية (Stand alone)، يتحدد مقدار ونوعية التدريب بالظروف المحلية لتسيير الإنتاج في السوق المحلي، فالقدرات الخاصة مثل المهارات التكنولوجية والتسويقية، تعتبر عاملا مهما لنجاح أي شركة تعمل في الخارج.

– درجة وشكل التدريب: تعمل أغلبية الشركات متعددة الجنسيات على منح تسهيلات وبرامج من أجل تدريب عمالها، وتكون درجة التدريب في فروعها الخارجية–في العادة– مماثلة لما توفره في البلد الأم.

و عموما نجد أنه قد مثل متوسط الإنفاق على تدريب العامل الواحد في الفروع الأجنبية السويدية حوالي ثلاثة أرباع ما تدفعه الشركات الأم، ونفس العملية تحدث في اليابان، حيث تقوم الشركات اليابانية بإنفاق أموال معتبرة على التدريب وإعادة التدريب لعمالها في البلدان المستقبلة مقارنة مع ما يحصل عليه العمال من تدريب في الشركات الأم، نشير كذلك إلى أن إنفاق الشركات متعددة الجنسيات على التدريب في فروعها الأجنبية يفوق بكثير ما هو عليه في نظائرها من الشركات المحلية للدول المستقبلة، فدراسة نشاطات التدريب في الشركات متعددة الجنسيات بكل من تايلند، ماليزيا، نيجيريا، وتركيا تأكد أن الفروع الأجنبية تنفق على التدريب أكثر من نظيراتها المحلية.

كما أن التدريب المنجز في الخارج من طرف الشركات الأجنبية التابعة للبلدان المتقدمة يعتبر أكبر من ذلك التابع للبلدان النامية، وذلك باعتبار أن نوعا من التدريب الذي توفره هذه الشركات قد يحصل خارج البلاد المستقبلة، فقد يكون في مركز القيادة، كما قد يكون ممولا من طرف الشركة الأم.

ومن هنا فإن الفرص التكنولوجية في هذه الشركات تختلف من صناعة لأخرى وحسب نوع العمال المستخدمين، فمثلا يميل التدريب الذي تتكفل به الشركات الصناعية السويدية للارتباط بكثافة البحث والتطوير في هذه الشركات حسب الصناعة، وبالنسبة للفروع الأجنبية اليابانية، نجد أن هذه الأخيرة تركز اهتمامها نحو تدريب العمال في مجال الصناعات الكهربائية، الميكانيكية والكيميائية.

في الأخير نذكر كذلك بأن حجم التدريب لا يختلف فقط بحسب فئة العمال ونوع الصناعة، وإنما أيضا حسب استراتيجية التوغل، طبيعة التكنولوجيا وأساليب التسيير المستعملة من طرف الفروع الأجنبية، فمثلا عندما قامت شركة Ford Motors،بإنشاء مشروع جديد شمال المكسيك، عملت على الاستثمار بقوة في التدريب

وخاصة التدريب المتعلق بنظام الإنتاج، فتحصل العمال الجدد على 700ساعة تقريبا في قسم مكثف قبل بداية العمل، كما قضى ثلاثمائة عامل تقني بين شهر وثلاثة أشهر تدريبيا في الخارج.

المطلب الثالث: أهم التجارب الرائدة في مجال الاستثمار الصناعي الأجنبي المباشر

تركزت المقارنة على اقتصاديات الدول الناشئة التي يشبه وضعها الجزائر، وكانت ماليزيا وكوريا الجنوبية الأقرب إلى الجزائر وسيتم توضيح كلتا التجربتين فيما يلي:

أولا: التجربة الماليزية

– واقع قطاع الصناعي الماليزي: شهد الاقتصاد الماليزي تحولا لا سريعا منذ الاستقلال، حيث كان الاقتصاد يعتمد على سلعتين أساسيتين هما المطاط. و القصدير، وكانت أسعارهما شديدة التقلب، وكان تنويع الصادرات من أولى التدابير التي اتخذت بعد الاستقلال، وكان النخيل، الزيت، والفلفل والكاكاو والأناناس من بين المحاصيل التجارية الجديدة والموجهة لسوق التصدير[1].

فبعدما أجرى مهاتير محمد (1981-2003) دراسة ميدانية في شكل جولة استطلاعية إلى اليابان سنة 1981، توصلت الحكومة الماليزية إلى أن النموذج الياباني المفتوح، يتناسب مع تطلعات الشعب الماليزي نحو بناء مستقبل بلدهم التنموي، نظرا لما يوفره هذا النموذج من هامش كبير للحرية، والحد من وصاية الدول الغربية، لذا اعتمدت على الاستفادة من التنمية اليابانية بشكل خاص، وإعطاء الضوء الأخضر للماليزيين من الاستفادة والتعلم من اليابان كونها تحظى بعمليات تنموية شاملة في شتى المجالات، فتم إرسال البعثات إليها والتعلم والاستفادة منها وأن يتم نقل الخبرات والمهارات التي ساعدت على النهضة اليابانية، ويعتقد الرئيس أن العوامل وراء نجاح النموذج الياباني هي النظام وأخلاقيات العمل[2].

تستند تجربة التنمية الصناعية في دول جنوب شرق آسيا إلى ما يعرف بنظرية الإوز الطائر، ففي التسعينات شجعت الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة من أجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية، فخلال فترة 1980-2000شهدت توسعا في استثمارات القطاع الصناعي،[3]حيث قام أكثر من 15 ألف مشروع صناعي، شكلت فيه المشروعات الأجنبية حوالي 54٪، وتمتاز ماليزيا بتبني خطة عامة للتطوير مدتها 10 سنوات تقوم على التركيز على صناعات معينة تتميز بالتقنية العالية وكثافة رأس المال، والتي تنتج سلعا وسيطة لتقليل المستورد منها،

[1] الهادي براي، مرجع سبق ذكره، بتصرف ص 124

[2] المرجع نفسه، ص126

[3] مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص 186

والاهتمام بقطاع تقنية المعلومات، وقطاع البتروكيماويات والبحوث والتطوير، ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2001، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنه رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية وكانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك على كل من إيطاليا والسويد والصين[1].

و يعد القطاع الصناعي العمود الفقري لماليزيا فهو يساهم بنحو 54.7٪ من إجمالي الناتج المحلي ويوظف حوالي 30٪ من إجمالي فرص العمل المتاحة، ويساهم بنسبة 82٪ من إجمالي الصادرات في سنة 2002، ولهذا يعتبر الآلة الرئيسية الدافعة إلى النمو في الاقتصاد الماليزي وقد استفادة كثيرا من العولمة الصناعية.

و ينقسم القطاع الصناعي الماليزي إلى قطاعين هما:

-القطاع الصناعي المعتمد على المصادر الطبيعية: ويعتمد على مواد الخام المنتجة محليا مثل: الصناعات الغذائية، الخشبية، والكيماوية، والبترولية المطاطية، ويقدم هذا القطاع بحوالي 49٪ من إجمالي الناتج الصناعي.

-القطاع الصناعي المعتمد على المصادر الخارجية غير الطبيعية ويمثل: الصناعات الكهربائية والإلكترونية والنسيجي، ووسائل المواصلات والحديد والصلب، ويساهم هذا القطاع بحوالي 51٪ من إجمالي الناتج الصناعي[2].

- عوامل نجاح التجربة الماليزية:

- ربطت الأجر بالإنتاجية، كما زادت مرونة ساعات العمل وإتباع أسلوب التسريح المؤقت بدلا من التخفيض الكلي؛

- الاستثمار في مشروعات البنية التحتية والاستقرار السياسي النسبي وتنمية الموارد البشرية؛

- من أهم أسباب تطور الاقتصاد الماليزي هو التركيز على سياسات تجارية تحبذ نمو الصادرات، وفي سبيل ذلك قدمت الحوافز الازمة كما خلقت مناخا استثماريا؛

- استفادتها من التجربة اليابانية في الاستثمار الياباني المباشر، كسياسات تعبئة المدخرات المحلية، والاستفادة منها في مجال التدريب الصناعي، واعتمدت كذلك على التصنيع العنقودي[3]؛

- فتح الباب أمام الاستثمارات اليابانية في ماليزيا بعد تهيئة المناخ والأيدي العاملة والبيئة الصناعية، وبذلك تنتقل التكنولوجيا اليابانية إلى ماليزيا، وقد ساعدت هذه الاستثمارات في رفع مستوى معيشة الماليزيين؛

[1] مصطفى بودرامة، المرجع نفسه، ص 193

[2] المرجع نفسه، ص 194

[3] مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص 212-211

– نقل تكنولوجيا الصناعات الثقيلة إلى ماليزيا، وذلك لأن توطين هذه الصناعات سوف يضمن تحويلها إلى دولة قائدة في إقليم جنوب شرق آسيا[1]؛

– أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

– البدء بإنشاء صناعات تنتج ما تستورده البلدان العربية من سلع خاصة الغذائية منها لتوفير العملة الصعبة التي تهدر في شراء هذه السلع؛

– التركيز على الصناعات التصديرية، و الصناعات ذات القيمة المضافة؛

– تفعيل دور الاستثمار المباشر عن طريق قوانين تكفل توجيهه نحو الصناعات المرغوب تفعيلها حسب المرحلة الراهنة؛ والشراكة و الانفتاح على تجارب الآخرين[2]؛

– الوحدة القومية لمجتمع متعدد الأعراق من خلال تحقيق التوافق و الانسجام فيما بينها، وعليه يجب إيجاد بيئة مستقرة من خلال إيجاد ثقافة الحوار والتوافق؛

– الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي، وعدم التبعية للمؤسسات المالية الدولية[3]،

– إن التطور الصناعي في دول جنوب شرق آسيا وعلى وجه الخصوص في ماليزيا كان مسنودا بالتركيز على دعم التعليم وتطويره، وتحسين مدخلاته إلى جانب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيل وتدريب العمالة؛

– يمكن وصف الأنماط الصناعية في التجربة الماليزية على أساس التطور الإنتاجي من إنتاج منتجات أساسية زهيدة الثمن إلى منتجات ثانوية ذات قيمة مضافة؛

– اتفقت تجربة ماليزيا مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، وإن لم يتم الإعلان صراحة عن هذا الإنتماء، فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية[4]؛

---

[1] الهادي براي، مرجع سبق ذكره، ص126

[2] أمينة هناء جابي وآخرون، **ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالمواد الطبيعية، دراسة حالة ماليزيا**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص 309

[3] حفيظة عزران، **التنمية الاقتصادية في ماليزيا، ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 05 2017، ص 172،

[4] الهادي براي، مرجع سبق ذكره، ص 128

ثانيا: التجربة الكورية:

– واقع قطاع الصناعة في كوريا: عندما بدأت مسيرة التنمية الاقتصادية الكورية عام 1962م، كانت كوريا الجنوبية ثالث أفقر دولة في آسيا، ولم يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي في ذلك العام ال87 دولار أمريكي، وكانت تعاني من التخلف، وترتفع فيها نسبة الأمية، وتفتقر إلى المصادر الطبيعية[1]،

بالإضافة إلى هذا كان يتميز الاقتصاد الكوري بالخصائص التالية[2]:

– اعتماد الاقتصاد الكوري، على سلعة تصديرية واحدة هي الأرز؛

– عجز دائم في الميزان التجاري، وكان يغطى من المساعدات الأمريكية؛

– ضيق المساحة القابلة للزراعة؛

– معاناتها من الهجرة المستمرة؛

– عمالة غير مؤهلة وغير مدربة؛

– لا توجد قاعدة صناعية ولا تتوفر مهارات في الصناعة؛

وقد "تطور التصنيع عن طريق تغيير جذري في الهيكل الصناعي، حيث سيطر قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة مثل المنسوجات والملابس والمواد الغذائية والمشروبات إلى حدود السبعينات، وفي الثمانينيات تجاوزت نسبة الصناعات الكيمياوية والثقيلة 50٪ من قطاع الصناعة التحويلية، استمرت إلى عام 2000، وشكلت المنتجات الإلكترونية، والمواد الكيميائية والسيارات معظم الصناعات التحويلية في السنوات الأخيرة"[3].

تمتلك كوريا قاعدة من الصناعات المتنوعة، حيث حدثت تحولات هامة في البنية الصناعية طول مسيرتها التنموية، ويرجع ذلك التنوع إلى الطلب الخارجي على منتجاتها الصناعية، واحتلالها مراتب متقدمة على المستوى العالمي في صناعات الأساسية، مثل هيونداي وكيا في صناعة السيارات والشاحنات، LG، Samsung، في الصناعات الإلكترونية، والجانب الآخر المهم وجود شركات صناعية قوية والتي تهتم بإنتاج الصناعات عالية التكنولوجيا، ومنها

[1] ياسين عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية في كوريا الجنوبية**، مجلة بدر، جامعة بشار، 0796-2170 ص 141

[2] محمد زغيش، **كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية-المجلد الثالث، العدد الأول، مارس 2019، ص 290

[3] منصوري حاج موسى، بشرى عبد الغني، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا**، مجلة الاقتصادية وإدارة الأعمال، مجلد 02، العدد 07، 2018، ص 250

شركة ... التي تحتل المرتبة الثانية عالميا في صناعة أشباه المواصلات التي يزداد الطلب عليها في الأسواق العالمية في كل أنواع وفروع الصناعات الدقيقة وصناعات الإتصال والتواصل، حيث أصبحت هذه الصناعة تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الكوري الجنوبي خصوصا مع نمو الطلب عليها.[1]

خلال الفترة من عام 1962 إلى 1986 كان مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر نحو3.631 مليار دولار 52.2٪ لليابان و29.6٪ الولايات المتحدة الأمريكة وفي عام 1987 استثمرت اليابان بقيمة 494 مليون دولار، أما الولايات المتحدة فقد استثمرت في نفس العام نحو 255 مليار دولار، أو ما يعادل 24٪ من مجمل الاستثمار عام 1987،و كان المجموع التراكمي للاستثمار الأمريكي نخو 14 مليار دولار بحلول عام 1998 .[2]حيث كانت السياسة الحكومية تحاول الضغط على الواردات وتوجيه الاستثمارات نحو البنى التحتية كالتعليم والطرقات وغيرها، وهو ما يعنى التوجه نحو سياسة إحلال الاستثمارات محل الواردات التي تستوجب تسخير مجهودات وطاقة كبيرة.

و قد تمثل دور الاستثمار الأجنبي المباشر أساسا فيما يلي[3]:

- المساهمة في التصنيع والتنمية الاقتصادية لكوريا؛

- تعزيز المنافسة في القطاع الصناعي؛

- المساهمة في نقل المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا؛

- المساهمة في اعادة الهيكلة الاقتصادية في البلاد؛

و قد "قامت كوريا الجنوبية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جملة من الحوافز التي تضمنها قانون الاستثمار في كوريا، الصادر في نوفمبر 1998، والتي تمثلت في:

حوافز ضريبية للأنشطة ذات التكنولوجيا العالية والأنشطة الخدمية التي تزيد من التنافسية الدولية للصناعة المحلية، والمنشآت المنوطة في مناطق الاستثمار الأجنبي، ومن بين تلك الحوافز الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الشركات بنسبة 100٪ لمدة سبع سنوات، ثم تخفيض ضريبي بنسبة 50٪ في الثلاث سنوات الموالية ،

[1] الهادي براي، مرجع سبق ذكره، ص122

[2] منير خروف، ليندة فريحة، مرجع سبق ذكره، ص261

[3] المرجع نفسه، ص261

تمويل الحكومة المشروعات الموجهة لتطوير مناطق الاستثمارات الأجنبية، كما تقدم قروضا لشراء الأرض بهدف تأجيرها للمنشآت الاستثمارات الأجنبية، وتقدم إعانات عامة، لأغراض مختلفة مثل تدريب العمالة؛

ثم تحرير كافة القطاعات أمام المستثمر الأجنبي باستثناء القطاعات المرتبطة بالصحة والبيئة والأمن الوطني، فمعظم قطاعات الصناعة التحويلية والخدمات تم فتحها أمام المستثمر الأجنبي بنسبة 100٪؛

بالإضافة إلى الحوافز السابقة فإن مشروع استثماري في كوريا يتم في 4 أيام فقط، ويتطلب 3 إجراءات كما لا يشترط تسبيق رأس مال أدني[1].

– أسباب نجاح التجربة الكورية:

– إن الصناعة الكورية قد استفادت كثيرا من الاحتكاك التجاري مع الخارج مما دعم موقفها التنافسي وجعل من التدفقات الخارجية الاستثمارية تخلق نسقا متجددا من النسيج الصناعي، يمكن تشبيهه بأثر تراكم التجربة الذي يتولد عن الممارسات المتراكمة وتأثيرها على مردودية التخصيصات الاستثمارية؛

– نتيجة لظروف الحرب والتوترات الإقليمية في شبه الجزيرة الكورية وما جاورها استفادت كوريا الجنوبية من مساعدات لإعادة البناء ومساعدات عسكرية سخية في إطار الحرب الباردة، مما وفر مناخا خصبا للإقلاع الاقتصادي؛

– انسجام الخيارات الاستراتيجية للدولة مع توجهات قطاع الأعمال الداخلي، مما أوجد انسجاما كبيرا بين الخطط المقترحة من طرف الدولة والتي ساهم في صياغتها القطاع الخاص بفاعليته وبين ضرورات الإنتاجية والمردودية الواجب احترامها من الجميع[2]؛

– قامت تجربة التنمية الاقتصادية على أساس التقليل من الواردات مقابل رفع حجم الصادرات، وهذه النقطة في غاية الأهمية، فأغلب الدول النامية وخاصة الريعية منها تعتمد اعتمادا شبه كلي على الواردات وبالمقابل حجم صادراتها خارج النفط ضئيل جدا ومحدود؛

– قدمت كوريا الجنوبية حوافز مغرية لجذب الاستثمار الأجنبي، وناهيك عن الفترة الصغيرة جدا والمقدرة بثلاث أيام ليبدأ النشاط الاستثماري[3]؛

---

[1] محمد زعيش، مرجع سبق ذكره، ص 294

[2] أحمد بيرش، **إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه: في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 2012، ص 50

[3] محمد زعيش، مرجع سبق ذكره، ص 304

- تعدد المناطق الصناعية المتخصصة وتركزها بالسواحل:

* منطقة سيول - إنشون بالشمال الغربي(Séoul-Incheon): متخصصة في الصناعات الكيماوية والإلكترونية والسيارات والصناعات الغذائية؛

* منطقة بوسان – بوهانغ بالجنوب الشرقي(Busan-Poheon): بها صناعة النسيج والسيارات وبناء السفن وتكرير البترول بالإضافة إلى الصناعة الكيماوية

* منطقة كوانغ جو بالجنوب الغربي(Gwangju): بها صناعات نسيجية وأخرى للسيارات وتوليد الكهرباء الحرارية؛

- إهتمام كوريا الجنوبية الكبير بالصناعات النظيفة العالمية التكنولوجية كصناعة شبه المواصلات التي تعد أساسية وحيوية في صنع الأجهزة الإلكترونية الدقيقة، والتي تتوفر فيها على شركات كبرى عالية مثل سامسونغ Samsungو هينكس Hynix اللتان تصنفان ضمن العشر الأوائل في العالم[1]؛

- موارد بشرية مهمة فسوق الشغل بكوريا يتوفر على يد عاملة شابة، وتقنية، مؤهلة، رخيصة، منضبطة، ومنخرطة في مشاريع التنمية وإطار المشاركة الشعبية؛

- تركيز الاقتصاد في يد شيبول Chaebol التي تحتكر أنشطة اقتصادية متنوعة ومتكاملة وتحتكر 75٪ من الصادرات الكورية [2]؛

- الدروس المستفادة من التجربة الكورية:

إن ما لا شك فيه أنه لا يمكن استنساخ تجارب الدول بحذافيرها، فالظروف والعوامل تختلف من بلد لآخر، ولكن هذا لا يمنع من استخلاص بعض الدروس والعبر خاصة بالنسبة للدول العاجزة عن تحقيق نهضة شاملة، وخاصة إذا تعلق الأمر ببلدان ذات موارد وفيرة كالجزائر، ولعل من أهم هذه الدروس:

- تجهيز البنى التحتية؛

- تشجيع البحث العلمي والتهيئة الملائمة للعنصر البشري، وذلك من خلال الاستثمار في العامل البشري، خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وذلك من خلال إرسال البعثات العلمية إلى الدول المتقدمة لتأهيلها وتدريبها والاستفادة من خبراتها؛

[1] خالدية بلعجين، **المعجزة الكورية في التنمية الاقتصادية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، أوت 2019، ص 204

[2] المرجع نفسه، ص 209

- إعادة هيكلة الاقتصاد، وتوجيه الجهود لدعم الصناعة، وتشجيع الصادرات؛

- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة اقتصاديا كاليابان؛

- إنشاء المؤسسات الصناعية العملاقة؛

- محاربة الفساد بكل أشكاله والتجاوزات الإدارية ومحاربة التبذير[1]؛

- سعت الدولة إلى السيطرة على السوق وتوجيهه بما يساعد على إنجاز الأهداف التي كانت تسعى لتحقيقها؛

- وقد تدخلت الدولة بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية بغرض دفع الاستثمار والصناعات والصادرات في المسارات المرغوبة[2]؛

لم تكن المعجزة الاقتصادية الكورية إلا تعبيرا عن الإرادة القوية والجهود العظيمة التي قام بها الشعب الكوري، فما حدث ليس عملا خارقا، ولكنه حصيلة جهد ومثابرة، وصبر وإصرار، و إخلاص وتفان وانتماء وولاء لم يسبق له مثيل.

المؤشرات الاقتصادية لعام 2010،الناتج المحلي الإجمال: 1007مليار دولار، نصيب الفرد من الدخل القومي: 20.265 دولار أمريكي، الصادرات:466.3 مليار دولار، الواردات: 417.9 مليار دولار، الفائض في الميزان التجاري: 48.4مليار دولار، أما احتياطات كوريا من العملات الأجنبية فكانت: 305مليار دولار[3].

[1] حفيظة عزران، **التنمية الاقتصادية، في كوريا الجنوبية، من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم**، مجلة التنظيم والعمل، مجلد الخامس، العدد4، (11)2016، ص 128

[2] الهادي براي، مرجع سبق ذكره، ص 122

[3] ياسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 141

خلاصة الفصل

في نهاية الفصل يمكن القول بأن الصناعة قطاع من القطاعات الاستراتيجية لما لها من دور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر الاستثمار في هذا القطاع كأحد أهم أنواع الاستثمارات لما يوفره من خدمات ومخرجات، وتوفير لفرص العمل وإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وذلك لأغراض الاستهلاك النهائي، والوسيط، او بهدف التصدير، إضافة إلى قنوات نقل التكنولوجيا التي توفر للبلدان المضيفة تكنولوجيا جديدة وتحسن في نوعية التدريب العملي للعمالة المحلية فيها وتحسين أدائها الصناعي، و لكي يكون الاستثمار الصناعي دور فعال في الحياة الاقتصادية لا بد من توفر جملة من المحفزات التي تشجع وتوجه أموال المستثمرين إليه، كذلك لا بد من توفر عناصر داعية ومساندة للاستثمارات الصناعية حتى تكلل بالنجاح، ولأجل هذا نجد أن هذه الأخيرة أخذت وتبنت عدة استراتيجيات للأداء وظيفتها وذلك بما يتماشى مع أهدافها ومتطلباتها.

وقد أثبتت التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية الصناعية فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي، حيث تعتبر تراكما معرفيا يمكن الاستفادة منه، خاصة بالنسبة للدول التي تتشابه ظروفها الاقتصادية، وعلى رأسها الجزائر وهو ما سيتم بحثه في الفصل الثالث

الفصل الثالث:

ترقية القطاع الصناعي الجزائري

في ظل الانفتاح على

الاستثمارات الاجنبية المباشرة

تمهيد

ان وضع حلول الية من اجل النهوض بالمشاريع التنموية الصناعية في البلاد الجزائرية يتطلب توافر المزيد من الجهود و العمل على محاربة و حل مختلف العراقيل خاصة ما تعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للقطاع الصناعي بمختلف فروعه الاستراتيجية، على اعتباره من اكثر القطاعات اتساعا و تعددا و شمولية لتنويع مصادر الدخل فضلا عن مساهمته في الانتاج و تنشيط سوق العمل، و من بين فروعه الحساسة التي اعطت نتائج جد ايجابية و محفزة نجد الصناعة الصيدلانية، و يجسد مجمع صيدال الصناعي المثال الافضل في نجاح الشراكة الاجنبية في الجزائر.

و عليه سنحاول في هذا الفصل تحليل بعض الاحصائيات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الصناعي الجزائري و اخذ مجمع صيدال الصناعي كمثال وطني يمكننا من الاجابة عن الاشكال المطروح

حيث قسمنا هذا الفصل الى ما يلي:

- المبحث الاول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
- المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي الجزائري
- المبحث الثالث: نظرة عامة حول مجمع صيدال للصناعة الصيدلانية الجزائرية
- المبحث الرابع: مساهمات الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية مجمع صيدال

المبحث الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

انتهجت الجزائر في اطار سياستها الحكومية الهادفة الى تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة إصلاحات اقتصادية هيكلية، حيث بادرت الى توفير البيئة القانونية و التنظيمية الملائمة لاستقطاب الاستثمار من خلال اصدار مجموعة من القوانين و الاجراءات التنظيمية التي تهدف الى تقديم حوافز و ضمانات للمستثمرين، هذا فضلا عن استحداث اجهزة و هيئات متخصصة في خدمة المستثمرين و دعمهم و توفير مختلف التسهيلات و التقليل من الصعوبات و العراقيل الادارية.

المطلب الاول: الإطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: الاطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر

- **قانون الاستثمار الصادر في 1963**: صدر قانون 63-277 الصادر بتاريخ 1963 الموجه أساسا إلى رؤوس الأموال الإنتاجية وأعطى ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب وبعض من الضمانات الخاصة بالمؤسسة المنشأة عن طريق الاتفاقية تمثلت في:

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب (المادة3)

- حرية التنقل والإقامة بالنسبة للمستخدمين ومسيري المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية المساواة أمام القانون، ولاسيما المساواة الجبائية (المادة 5)؛

- ضمان ضد نزع الملكية، حيث لا يكون نزع الملكية ممكن إلا إذا أصبحت الأرباح المتراكمة، في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، كما يؤدي نزع الملكية الى تعويض عادل؛

لكن رغم هذه الضمانات المقدمة فقد قامت الجزائر فترة 1963-1964، بعد تأميمات (البنوك، المناجم، القطاع الخاص) لذلك لم يعرف قانون 1963، تطبيقا على ارض الواقع كما أن هذا القانون لم يحفز على الاستثمار الأجنبي[1].

- قانون الاستثمار المؤرخ في 15 جوان 1966: لقد اهتدت الدولة الجزائرية الى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون، 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني

[1] حسينة بوشايب، مرجع سبق ذكره، ص 131-132

والاجنبي، والذي اعطى الاولوية للاستثمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل.

اما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية اجراءات جديدة سمحت بمشاركة راس المال الأجنبي في اطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس اموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية[1].

– الاستثمار الأجنبي فترة الثمانيات(1982–1988):

نص القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة والذي سمح للشريك الأجنبي بامتلاك 49% من رأس المال بالشركة، أي في اطار ما يعرف بالشركات المختلطة، لم يعطى الفرصة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة واضحة.

ثم تلاه قانون 86-13 الخاص بالشركات المختلطة معدلا لقانون 82-11 فقد أوضح القانون أطراف الشركات الاقتصادية المختلطة من خلال بروتوكول الاتفاق المبرم بين المؤسسات والطراف الأجنبية، الذي يتضمن حقوق و التزامات كل طرف وبموجب هذا القانون فإنه يحق للمتعامل الأجنبي في ظل الشراكة المختلطة المشاركة في اتخاذ القرارات أي حق المراقبة والإدارة.

في اطار الإصلاحات التي تم تبنيها منذ 1988 كان من نتائجها القانون رقم(88-55) المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة والذي أدى الى ظهور المؤسسات العمومية الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي. لكن هذا القانون جاء في ظروف معارضة واضطرابات سياسية عرقلت تنشيط الاستثمار.

– قانون النقد والقرض: صدر في سنة1990 قانون النقد والقرض رقم90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990. هو ليس بقانون الاستثمار ولكنه نص على الاستثمارات حيث سمح لغير المقيمين بالاستثمار في الدولة الجزائرية ولقد نصت المادة183 على انه يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال الى الجزائر لتمويل أي نشاط اقتصادي مخصص للدولة او المؤسسات المتفرعة عنها او لأي شخص معنوي بموجب نص قانوني، كما اعطى هذا القانون لبنك الجزائر صلاحية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة الى محاربة التضخم والترخيص

[1] منير خروف، ليندة فريحة. مرجع سبق ذكره، ص 287

للاستثمارات الأجنبية والغاء الاحكام المتعلقة بنسبة الملكية للشركات المختلطة، وكذا الغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص.

يعد هذا القانون نقطة البداية التي من خلالها اقرت الجزائر تكريس مبدأ الانفتاح لصالح رؤوس الأموال الأجنبية ولقد عرف عدة تعديلات.

– قانون ترقية الاستثمار لسنة1993: يتمثل هذا القانون في المرسوم التشريعي رقم93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث فتحت الباب لرأس المال الأجنبي والرأس المال الخاص الوطني من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وكوسيلة لحل أزمة المديونية وقد ارتكزت فلسفته على ما يلي:

– الغاء إجراءات الاعتماد التي كانت لمدة طويلة في اشكال مختلفة وانشاء في المقابل تصريحا اسهل مما كان عليه؛

– انهاء التفرقة بين الاستثمار العمومي والخاص وكذا المستثمر المقيم وغير المقيم مما يعنى أنهم متعاملون بنفس الرؤية من ناحية القانون؛

– تسهيل الحصول على الحوافز المشجعة على المستوى الجمركي والجبائي بحيث ان الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار تقوم على مساعدة المستثمرين ومنح المزايا المنصوص عليها في القانون؛

– أنظمة التحفيز من خلال النظام الخاص (مناطق خاصة حرة ومناطق أخرى) الى جانب النظام العام؛

– قانون تطوير الاستثمار لسنة2001: يندرج الأمر رقم01/ 03 الصادر في 20 أوت والمتعلق بتطوير الاستثمار في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنوات، وقد الغى هذا الأخير المرسوم التشريعي رقم 93-12 في 1993 المتعلق بترقية الاستثمار فلقد أدى هذا الامر الى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي الى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة، والى خلق المناخ الملائم لدفع وتنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية بطريقة تمكن من تحفيز النشاط الاقتصادي، خلق مناصب شغل، حيث كرس هذا الامر اهم المبادئ لنجاح أي قانون استثماري وهي:

– مبدأ حرية الاستثمار؛

– المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، الغاء التمييز ما بين القطاع العام والخاص؛

- حرية تنقل رؤوس الأموال والى إقرار التحكيم الدولي؛

_ عدم اللجوء الى التأميم[1].

– الامر رقم06–08: يعتبر هذا الامر امتداد للأمر رقم01–03 المؤرخ في 20–08–2001 وهو يهدف الى تسليط مسار منح الامتياز من خلال نظام بسيط ومن اهم التعديلات:

- المادة 07 من القانون 01–03 عدلت؛

- يمنح للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 72 ساعة للإصدار قرار بالامتيازات في اطار مرحلة الإنجاز و10 أيام فيما يخص القرار بمرحلة الاستغلال؛

- فرض ايتاوات محددة مقابل تحملها لتكاليف دراسة ملفات المستثمرين(المادة05)؛

- الاعفاء كليا من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المنشأة والمستوردة؛

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

عموما جاء في الامر رقم 06–08 جد مشجع ومحفز للاستقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار، أي جاء بتعزيز مناخ الاستثمار وجعله اكثر جاذبية للمستثمرين أي كانت جنسيتهم او صفاتهم.

– الامر رقم 09–01: يضمن الامر رقم 09–01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 التدابير التي تسمح بتأطير الاستثمارات الأجنبية من خلال المادة58 التي نصت على:

- تخضع الاستثمارات الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات قبل إنجازها الى التصريح لدى وكالة الاستثمارANDI؛

- لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية الا في اطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية والمقيمة، بنسبة51% على الأقل من راس المال الاجتماعي؛

[1] حسينة بوشايب، مرجع سبق ذكره، ص 133–135

– يجب ان يخضع كل مشروع استثمار مباشر او استثمار بشراكة مع رؤوس الأموال الاجنبية الى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار CNI؛

– يتعين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة او بالشراكة تقديم ميزان فائض للعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع؛

– التدابير الخاصة بالاستثمار المدرجة خلال السنوات 2013–2016: عرف قانون المالية لسنة 2013، تعديلات تخص الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها:

– ترخيص منح إجراءات جمركية مبسطة والتي تأخذ شكل تصريح تقديري او مبسط اجمالي؛

– ترخيص للإدارة اسناد الزيادة الضريبية للشركات على شكل أقساط؛

– الترخيص للامتياز بالتراضي حول الأرض التابعة للتوسيع السياحي بعد موافقة الوكالة الوطنيةANDI ؛

اما في قانون المالية لسنة2014، فان ابرز التعديلات التي جاءت لتخفيف عمليات الاستثمار هي:

– الاعتماد من الزامية انجاز الاستثمار في ظرف 5 سنوات في اطار الوكالة ANDI

– المراجعة من قبل مجلس الاستثمار الوطني بالنسبة للمشاريع الاستثمارية الأجنبية التي تستفيد من مزايا ضريبية فقط، إذ تجاوزت 1.5 مليار دج؛

اما في قانون المالية لسنة 2015، فقد أدرجت إجراءات جديدة تتعلق بالتخفيف من الأعباء المالية لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، مع الاعفاء لمدة خمس سنوات من الضريبة على الدخل الاقتصاديين الذين يستثمرون في القطاعات الصناعية، لاسيما في الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والمناولة والتكنولوجيات الاعلام الجديدة.

– قانون رقم 16–09 لسنة 2016، ويتعلق الامر بـ 06 مراسيم تنفيذية التي يتم بمقتضاها إعادة تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كذا تحديد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا، وكيفية تطبيق هذه المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات، وأيضا المزايا التي تخص المستثمرين الذين سيحدثون اكثر من 100 منصب[1].

[1] حسينة بوشايب، المرجع نفسه، ص 136–138

- قانون 17-101 المؤرخ في 6جمادى الثانية 1438 الموافق 5 مارس 2017 المحدد للقوائم السلبية وحدود الاهلية والطرق تطبيق المزايا على أنواع الاستثمار المختلفة، يستثني ما يقارب من 150 نشاطا من مزايا الاستثمار التي تمنحها الدولة. يهدف هذا الاجراء الى تقليل الجهد المالي الذي تبذله الدولة من خلال دفع الفائدة والاعفاء الضريبي وغير ذلك من تدابير الحوافز.

- المرسوم رقم 17-102 المؤرخ في 6جمادى الثانية 1438 الموافق 5 مارس 2017 المحدد لشروط تسجيل الاستثمارات وشكل وآثار الشهادة المتعلقة بها.

- المرسوم رقم17-103 المؤرخ في 6جمادى الثانية 1438 الموافق 5 مارس 2017 بتحديد مبلغ وطرق تحصيل رسوم معالجة الملفات الاستثمارية.

- المرسوم رقم 17-104 المؤرخ في 6جمادى الثانية 1438 الموافق 5 مارس 2017 بشأن مراقبة الاستثمارات والعقوبات المطبقة على عدم الامتثال للالتزامات والتعهدات التي تمت التعهد بيها.

- المرسوم رقم17-105 المؤرخ في 6جمادى الثانية 1438 الموافق 5 مارس 2017 المحدد لشروط تطبيق المزايا: التشغيلية الإضافية الممنوحة للاستثمارات التي تخلق اكثر من مائة (100) فرصة عمل[1].

ثانيا: الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر

1- وكالة دعم وترقية الاستثمارات APSSI: تأسست وكالة دعم وترقية الاستثمارات يوم 17-10-1983 في اطار المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار 93-10 حسب المادة 08 الفقرة 02 في شكل شباك وحيد يضم جميع الإدارات والهيئات المهتمة بالاستثمار في مكان واحد (جمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل)[2].

و هي هيئة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، يديرها مجلس اداري يراسه رئيس الحكومة يتكون من أعضاء الذين يمثلون الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار.

[1] http://www.mdipi.gov.dz/?Nouveau-cadre-juridique-de-l تاريخ الاطلاع 2020/03/13

[2] منير خروف، ليندة فريحة، مرجع سبق ذكره، ص 299

➢ **مهام الوكالة:** تقوم الوكالة بالمهام التالية:

- تقرير منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات، في اطار المرسوم التشريعي 93-12 في اطار السياسة الاقتصادية الوطنية (المادة 3 من المرسوم التنفيذي 94-319)

- تضمنت متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال مع الإدارات المعنية؛

- تشعر المستثمر كتابيا باستلامه تصريح الاستثمار، قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر او يرفضها؛

- تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة (المادة 4، المرسوم التنفيذي 94-319)؛

- تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار؛

- تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة الزاميا، والهيئات الأخرى المعنية للاستثمار[1]؛

وقد تحولت فيما بعد الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

2- المجلس الوطني للاستثمار CNI:و يراس المجلس رئيس الحكومة تبعا للمادة 18 من القانون رقم(01-03)، ويحدد تشكيلة المجلس وتنظيمه وهياكله وسيره، ويتكلف هذا المجلس بما يلي[2]:

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛

- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع تطوير الملحوظة؛

- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ، وترتيب اجراء دعم الاستثمار وتشجيعه؛

- يضع مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها؛

- يدرس قائمة النشاطات والسلع المنشأة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها؛

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: انشاة هذه الوكالة على اثر الانتقادات التي وجهت لوكالة ترقية دعم الاستثمار باعتبارها ذات طابع مركزي بيروقراطي، وقد انشات هذه الوكالة الامر رقم(01-03) ومقرها

[1] خالد اعميري، **اثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 45-46

[2] نوال بوقليع، مرجع سبق ذكره، ص 122

الاجتماعي بالجزائر العاصمة ولها هياكل لا مركزية على المستوى المحلي و الولائي ومكاتب في الخارج، كما انها تضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار مثل: بنك الجزائر، إدارة الضرائب، أملاك الدولة، إدارة الجمارك، البلدية، CNRC CALPI ANEM، لها شخصية معنوية ومستقلة ماليا فهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تحت وصاية رئيس الحكومة[1].

- **مهام الوكالة**

- تسجيل الاستثمارات؛
- ترقية الاستثمارات في الجزائر و الخارج؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الاعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم و مرافقتهم؛
- الاعلام والتحسيس في لقاءات الاعمال؛
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني وتقييمها واعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها[2].

4- الشباك الوحيد اللامركزي: هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية يضم داخله علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- تأسيس وتسجيل الشركات؛
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء؛
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات؛

على هذا النحو فهو مكلف باستقبال المستثمرين، استلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، وتوجيهها للمصالح المعنية وحسن انهائها.

[1] منير خروف، فريحة ليندة، مرجع سبق ذكره، ص 300-301

[2] http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi 2020/03/13 تاريخ الاطلاع

➢ **مهام الشباك:**

يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية لهذا الغرض، يؤهل ممثلو الإدارات والهيئات الموجودون على مستوى المراكز، لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، وتقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وتكوين الشركات.

ويكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم او هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون.

من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقة للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم ادخال تعديلات بغرض السماح لإنشاء فضاء ضروري لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية.

ان الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على المعلومات البسيطة بل تمتد الى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، وهذا بفضل التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع الممنوح من طرف الإدارات والهيئات المعنية لممثليهم داخل الشباك[1].

المطلب الثاني: تطور حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للجزائر

سنتناول استعراض تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، خلال الفترة 2002-2017، و هذا من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(03): تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2002-2017

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
2754	2632	1743	1888	1145	882	638	1065
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
1232	1630	-585	1507	1697	1499	2581	2301

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/presentation

الشكل رقم (03): تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (2002-2017)

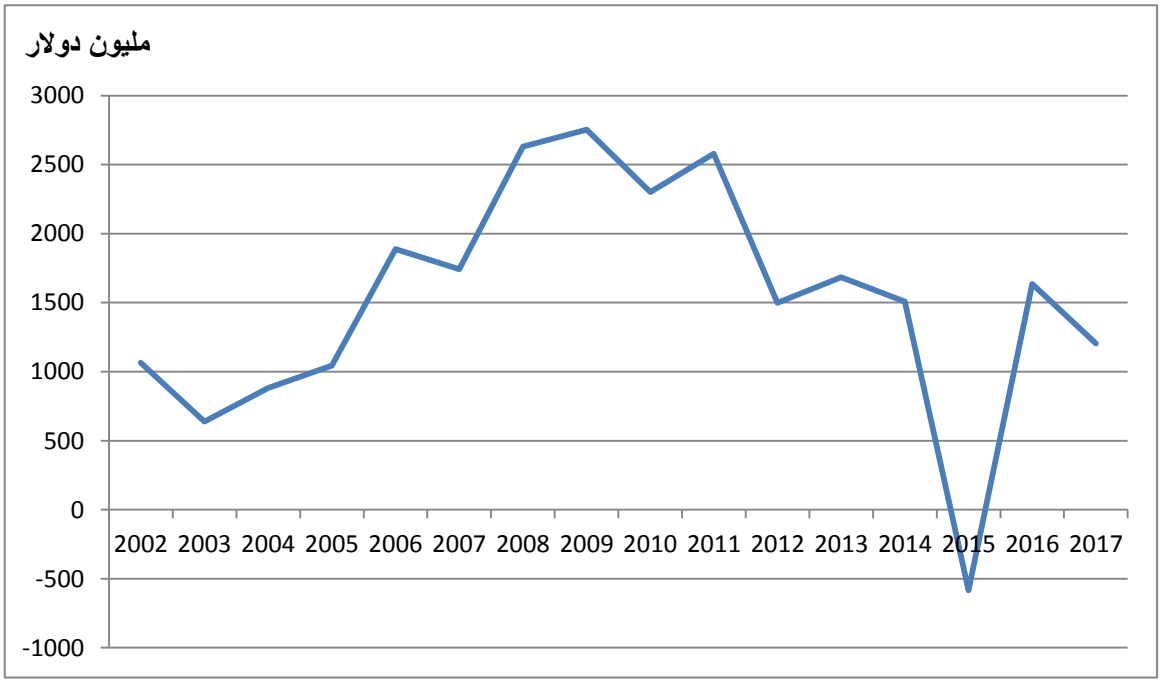

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 02

شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي في سنة 2002 حوالي 1065 مليون دولار وهذا راجع الى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم تيليكوم بتاريخ 21 جويلية 2001 وخصخصة شركة الصناعة الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندي.

خلال سنة 2003 انخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة نحو الجزائر لتبلغ 637.9 مليون دولار ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض المشاريع الاجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الاول في استقطاب الاستثمارات الاجنبية، رغم هذا الانخفاض الا انه في سنة 2003 عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ارتفاعا حيث وصلت الى 881.9 مليون دولار بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية مما يؤكد الاثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لان اغلب الحوافز الضريبية يمنحها الامر 03/01 ضمن النظام الاستثنائي، لتسجل رقما قياسيا طوال مسيرة الاصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية حيث بلغت 2753.8 مليون دولار سنة 2009، هذا دليل على ان الاقتصاد الوطني تحمل اثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية للسنوات 2008-2011 لتصنف من بين خمسة دول افريقية جالبة للاستثمار الاجنبي المباشر.

لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر انخفاض لتسجل 1499.4 مليون دولار وهذا راجع الى فرض قاعدة 51/49 الاستثمار الاجنبي، والتي تنص على ان للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الاقل في اي مشروع مع شريك اجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع، بالإضافة عدم امكانية المستثمر الاجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة وعشرون سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار, واستمر تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من سنة إلى أخرى حيث سجل تراجع محسوس لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2017، حيث بلغت 1.20 مليار دولار مقابل 1.635 مليار دولار سنة 2016، ويتضح أن قطاع الطاقة والمحروقات يؤثر إجمالا على حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ويجعل الجزائر دوما وجهة ثانوية للاستثمارات الأجنبية ونشاط الشركات الدولية وتعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعا البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر

في هذا المطلب نتطرق الى اهم القطاعات وعدد المشاريع في كل قطاع، وهذا ما يتضح جليا في الجدول الموالي:

الجدول رقم(04): التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2002-2017

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	عدد مناصب الشغل المحققة	%
الزراعة	13	%1.44	5768	%0.23	641	%0.48
البناء	142	%15.76	82593	%3.28	23928	%17.91
الصناعة	558	%61.93	2050277	%81.37	81413	%60.955
الصحة	6	%0.67	13572	%0.54	2196	%1.64
النقل	26	%2.89	18966	%0.75	2407	%1.80
السياحة	19	%2.11	128234	%5.09	7656	%5.73
الخدمات	136	%15.09	130980	%5.20	13842	%10.36
الإتصالات	1	%0.11	89441	%3.55	1500	%1.12
الاجمالي	901	%100	2519831	%100	133583	%100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم (04):عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

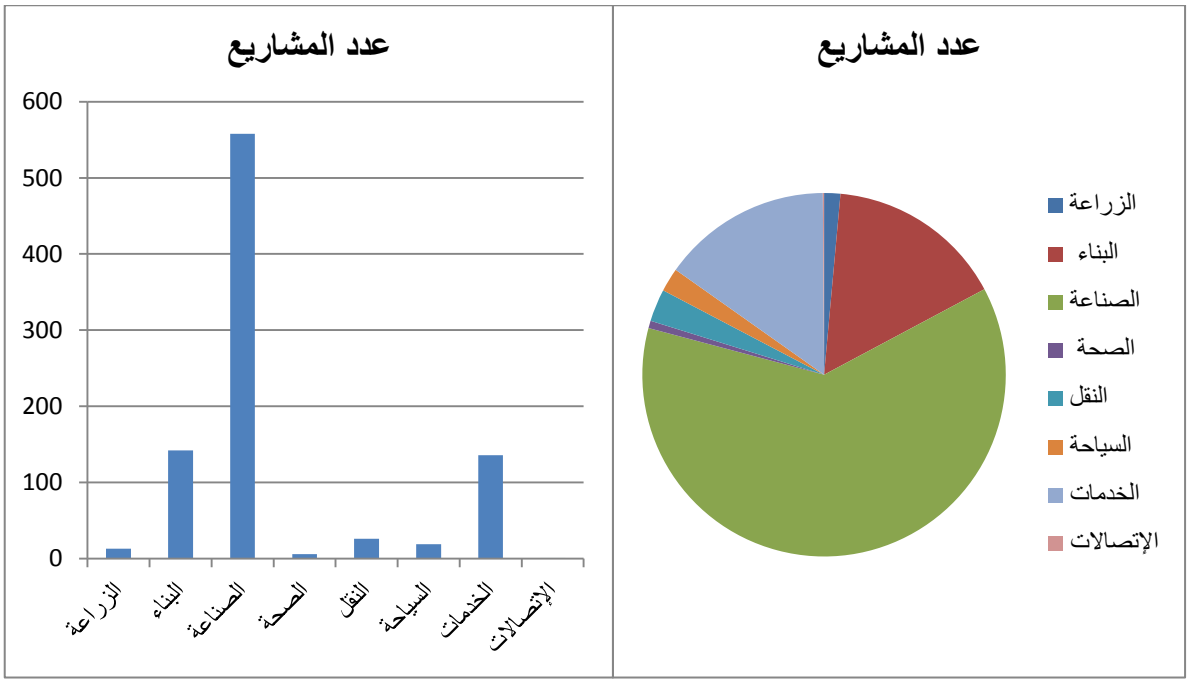

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(04)

الشكل رقم (05): يمثل مناصب الشغل المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار..

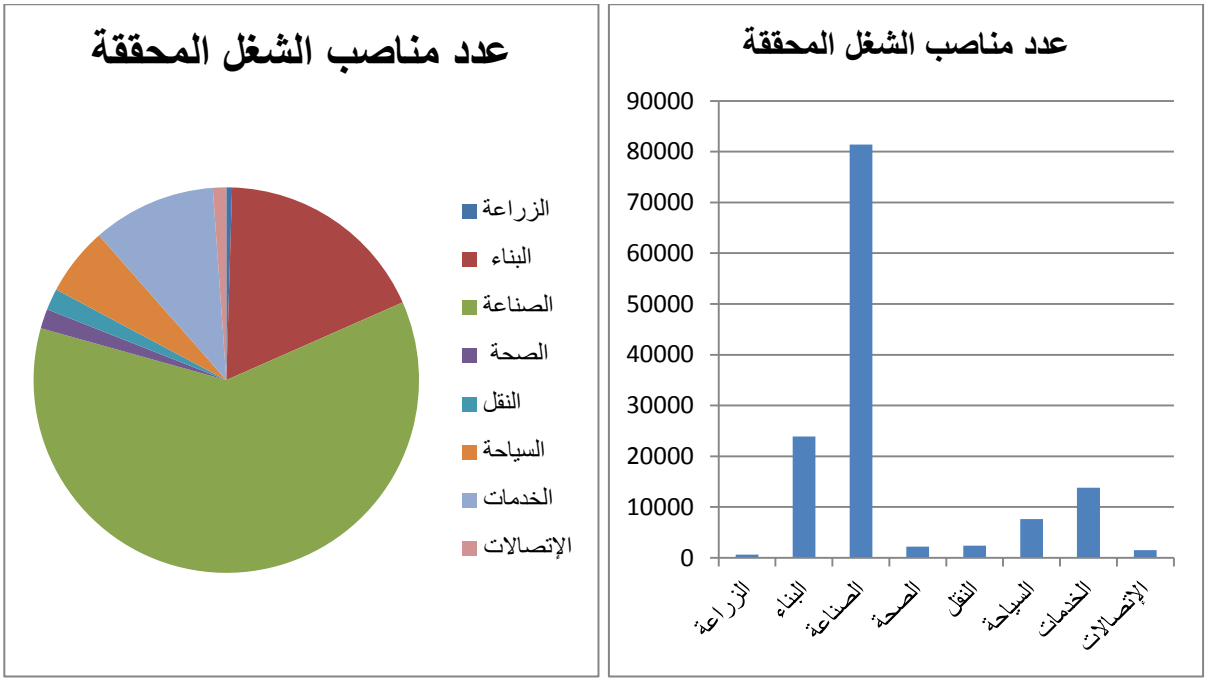

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (04)

من الجدول اعلاه نلاحظ ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتوزع على عدة قطاعات اقتصادية حيث ياخذ قطاع الصناعة حصة الاسد من حيث عدد المشاريع المصرح بها ب558 مشروع خلال فترة 2002 الى غاية 2017، اي ما يفوق نصف مجموع المشاريع المصرح بها من طرف الدولة، و بقيمة قدرت ب 2050277 مليون دينار جزائري اي 81.37%، و محققا ل60.96% منصب شغل من اجمالي عدد مناصب الشغل هذا ما يظهر بوضوح في الشكلين(04)،(05) ، يليه قطاع البناء ب 142 مشروع وبغلاف مالي نسبته 3.28%، اما في المرتبة الثالثة فنجد قطاع الخدمات ب136 مشروع ما يعادل 15.09% من اجمالي المشاريع، و محققا ل 13842منصب شغل على المستوى الوطني، لتتوزع باقي المشاريع على كل من قطاع النقل، السياحة، الزراعة، ب26،19،13مشروع على التوالي، في حين نسب المبالغ المالية الخاصة بها كانت 2.89%،2.11%،1.44%، بينما لم يستقطب قطاع الصحة و الاتصالات مشاريع كثيرة فكانت هناك 6مشاريع لقطاع الصحة بقيمة0.67% و مشروع واحد لقطاع الاتصالات بقيمة0.11% و كان قطاع الزراعة الاضعف من بينهم من حيث مناصب الشغل المحققة.

ما يمكن استنتاجه في الاخير ان المستثمرين الاجانب ينجذبون بدرجة كبيرة للاستثمار في قطاع الصناعة نظرا لارتفاع انتاجيته و الموارد و المواد الاولية الكثيرة التي تميز الجزائر عن غيرها من البلدان.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر

رتب تقرير المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات الصادر سنة 2014 أهم عشرة دول مستثمرة في الجزائر للفترة 2002-2016، حيث تصدرت فرنسا عدد المشاريع ب 10 مشاريع و8 شركات تليها اسبانيا ب 8 مشاريع و4 شركات، وألمانيا ب 7 مشاريع و7 شركات، لتتفرد الصين الترتيب بأكبر اجمالي للاستثمار قدرت ب 3.509 مليون دولار تليها سنغافورة وإسبانيا على التوالي ب3151 مليون دولار و2247مليون دولار لتحتل قطر المرتبة الرابعة بحجم استثمارات بلغ 2150مليون دولار، وفيما يلي جدول يوضح أهم البلدان المستثمرة في الجزائر للفترة بين 2000-2016[1].

[1] اسماء بن طراد، عيسى ايت عيسى، **تقيم تجربة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر**، مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة، العدد السادس، سبتمبر 2018، ص 241

الجدول رقم(05): أهم الدول و الاقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة2002-2017

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	472	1148208	78415
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	332	666499	44646
اسيا	114	169732	11761
امريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
افريقيا	6	39686	609
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	901	2519831	133583

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم (06): يمثل عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

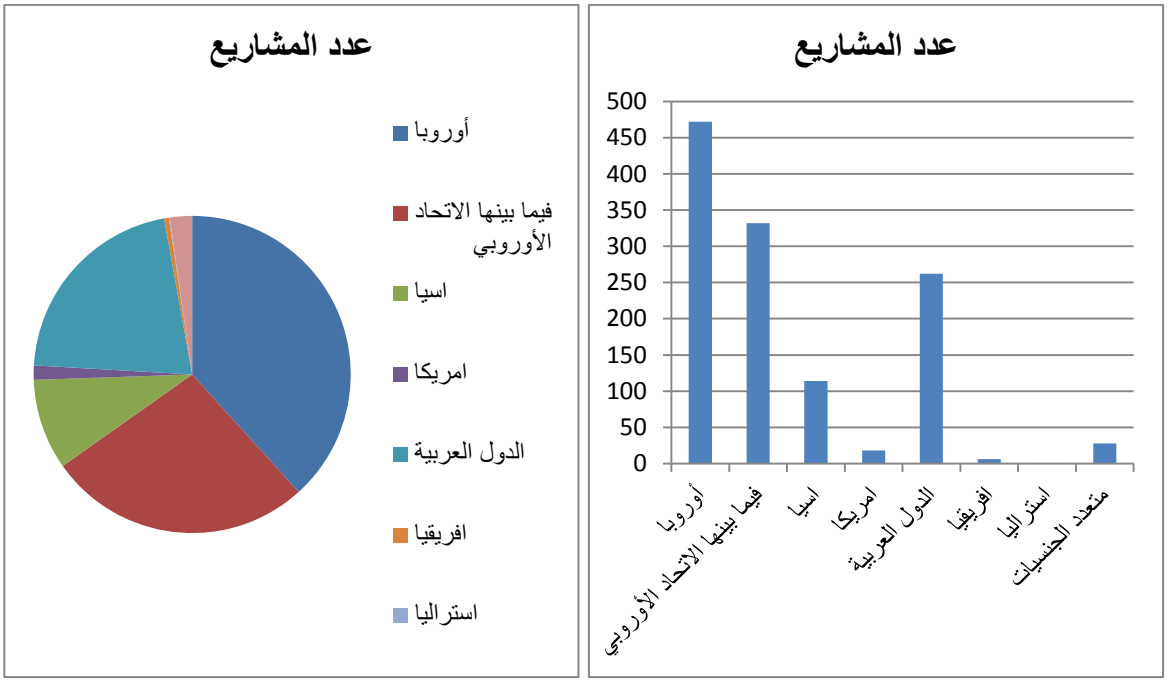

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (05)

الشكل رقم (07): يمثل عدد مناصب الشغل المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

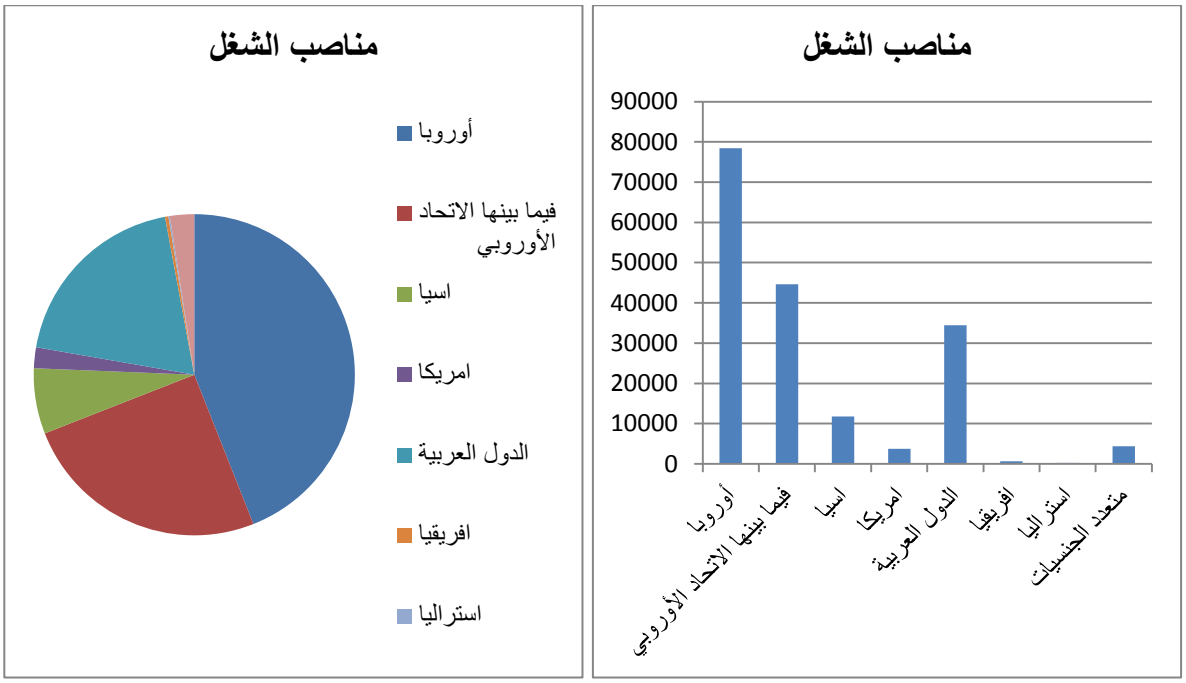

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (05)

يتضح من الجدول اعلاه و من الاشكال البيانية ان الدول الأوروبية جاءت في الصدارة من حيث المشاريع المنجزة والتي مثلت حوالي نصف المشاريع المنجزة وقدرت ب 472 مشروع ومن اهم الدول الأوروبية المستثمرة في الجزائر نجد فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، وتركزت اغلب استثماراتها في قطاعات متعددة كالمحروقات، والصناعات الغذائية والخدمات حيث قامت بخلق 78415 منصب شغل، وهو ما ساهم بشكل جيد في الامتصاص من حدة البطالة التي تعاني منها الجزائر، في المرتبة الثانية نجد ان الدول العربية قد ساهمت ب 262 مشروع، من اهم الدول العربية المستثمرة : قطر الامارات العربية المتحدة، السعودية، الأردن، مصر وتوزعت استثماراتها على قطاع الاتصالات، والبناء والصناعة الغذائية، صناعة الحديد والصناعة الصيدلانية، اما عدد المشاريع المنجزة من الدول الآسيوية فلم تتجاوز 114 مشروع من المجموع الاجمالي وقامت بها كل من الصين، اليابان، اندونيسيا، ماليزيا، كوريا الجنوبية، ومست العديد من القطاعات واستطاعت توفير 11761 منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين 2002-2015، اما المشاريع المتبقية فكانت موزعة على كل من امريكا ب18 مشرع، والشركات متعددة الجنسيات ب28 مشروع، بينما افريقيا واستراليا ب1،6 على التوالي وكانت اغلبها تتمركز في قطاع المحروقات. و فيما يلي جدول يوضح اهم الشركات المستثمرة في الجزائر:

الجدول رقم(06): اهم خمسة شركات مستثمرة في الجزائر لفترة 2012-2016

الشركة	الدولة	التكلفة ب مليون دولار
China State Corporation Engineering Corporation	الصين	3300
Indorama	سنغافورة	3151
Crupo Drtiz Construccion y Servicios Del Meditarraneo	إسبانيا	2209
Qatar Petroleum (Q.P)	قطر	2000
Taypa Tekstil	تركيا	900

المصدر: اسماء بن طراد، عيسى ايت عيسى، تقيم تجربة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص242

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي الجزائري

تنوعت الصناعة الجزائرية على مر الزمن و اصبحت غير محتكرة على قطاع معين، خاصة مع انفتاح الدول على العالم، و دخول القطاع الخاص في عملية التصنيع بعد تخلي الدولة عن سياسة السيطرة على كل نشاط اقتصادي، و قد كانت للاستثمارات الصناعية دور مهم في تنمية هذا القطاع، و حققت نتائج ملموسة رغم انها تعتبر ضئيلة بالنسبة للموارد التي تمتلكها الجزائر سواء مادية او بشرية، و في هذا المبحث سنتطرق الى اداء القطاع الصناعي الجزائري ، مشاكله و سبل تطويره، اهم المشاريع و الاستثمارات المنجزة في الجزائر.

المطلب الاول: أداء القطاع الصناعي الجزائري وأهم الاصلاحات المتعاقبة عليه

أولا: أداء القطاع الصناعي الجزائري

يتسم معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر بالتذبذب، حيث ارتفع من 2.8٪ في سنة 2007 إلى 4.8 وتجاوز 8.2٪ سنة 2009، غير انه سجل تراجعا في سنة 2010 الى اقل من 4٪ وعرف معدل نموه استقرارا نوعا ما في حدود 4.1٪ في سنتي 2013 و2014 وشهد ارتفاعا في سنة 2015 الى مستوى 4.8 ٪ لينخفض مرة اخرى في سنة 2016 الى مستوى 23٪ بسبب تراجع قطاع نمو صناعات الصلب والمعادن والميكانيك و(الكهرباء ولإلكترونيك) ISMMEE الى 1.1٪ في سنة 2015 مع تسجيل تراجع لنمو قطاع الطاقة الذي سجل معدل نمو اقل من ذلك المسجل في سنة 2015 والمقدر ب 6.8٪، وفي سنة 2017 سجل

القطاع الصناعي العمومي معدل نمو ناهز 2.6٪ ارجعه الديوان الوطني للإحصائيات الى التحسن المسجل في قطاع الطاقة والكهرباء والمحروقات الذي ارتفع فيه حجم الانتاج ب4.5٪ في الثلاثي الاخير من السنة وقطاع البناء وصناعة الخشب والورق والصناعات الغذائية، وبذلك اعتبرت وتيرة توسع النشاط في قطاع الصناعة سنة 2017 الأكثر ارتفاعا ب 4.8٪ مقابل3.8٪ في 2016 حيث بلغ تدفق الثروة المنتجة من طرف هذا القطاع 10370مليار دينار، ما يمثل5.5٪من اجمالي الناتج الداخلي وساهم توسعه بحوالي 17٪ في النمو الإجمالي للنشاط الاقتصادي، مقابل 6.2٪ في 2016[1].

و قد قسمت الوكالة الوطنية للاستثمار فروع قطاع الصناعة الى ما يلي[2]:

– صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية و الكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية الميكانيك وقطاع السيارات، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية،

النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث.

اما بالنسبة لاهم المناطق الصناعية في الجزائر فهي موزعة كما يلي:

ان الجزائر تتكون من77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها[3]:

المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين مليلة بأم البواقي، واريس وجرمة بباتنة، واقبو ببجابة، وسيدي خالد بالبويرة، ووادي السمار الحراش بالجزائر العاصة، والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ.

ثانيا: الاصلاحات المتعاقبة على القطاع الصناعي:

رغم الأهمية التي يمليها القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري الا انه شهد فترة تراجع خلال عقد التسعينات بسبب انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية وتخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية التابعة لهذا القطاع ومحدودية استثمارات القطاع الخاص فيه، والملاحظ عن مسار نشاط هذا القطاع والنتائج المحققة ان هذا الاخير يواجه بعض المعوقات بالنظر لعدم صرامة الاصلاحات اذ نجد الجزائر من البلدان النامية التي باشرت

[1] ذهبية لطرش، دلال عرامة، **استراتيجية ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر للاندماج في سلاسل القيمة العالمية**، مجلة بحوث الاقتصاد و المانجمنت، ص 76

[2] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie 2020/03/13 تاريخ الاطلاع

[3] باية ساعو، **القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل و الحلول**، معارف مجلة علمية دولية محكمة، قسم: العلوم الاقتصادية، العدد 22، جوان 2017، ص 83

بجملة من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية، والتي خصت الواقع المتردي الذي نتج خاصة بعد الأزمة البترولية 1986 والتي ادت الى انخفاض معدلات الدخل، وبالتالي تقليص في مستويات التبادل، ولما كان النموذج التنموي الذي اعتمدته الجزائر كبلد اشتراكي هو تنمية وتطوير البنية التحتية الصناعية بالخصوص، فانه يعتمد في استمراره وتطوره على الموارد المالية المتأتية من الايرادات النفطية، وبالتالي فان اي ازمة تصيب قطاع المحروقات يؤثر سلبا على نمو وتقدم قطاع الصناعة.

و بعد هذه الفترة تلتها فترة تتسم بتطبيق برنامج الخوصصة والتعديل الهيكلي او ما يسمى بإعادة الهيكلة الصناعية في معظم المؤسسات العمومية وتمثل ذلك في:

- إعطاء الحرية المالية للمؤسسات في القطاع العام. توظيف آلية تسيير حديثة؛

- الاستخدام العقلاني والموضعي لكامل الطاقات والقدرات المادية والبشرية للمؤسسات. التركيز على رفع مستوى الإنتاج وتحسينه؛

فمن اجل تحقيق هذه العناصر بالمؤسسة العمومية الصناعية بالخصوص للتوجه التدريجي نحو نظام اقتصاد السوق ومن بين هذه القوانين نجد:

- قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 /1990/04
- قانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05
- ابرام اتفاقية Stand by في 1994.برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995 وقد كلفت عملية تطهير المؤسسات حوالي 13 مليار دولار خلال الفترة (1994-1999)، إلا انها لم تحقق كامل الاهداف التي جاءت من أجلها وباعتبار ان معظم المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها كانت تشكو في تلك المرحلة من مشكلة العجز المالي، حيث بلغ عدد المؤسسات التي خصت بهذه العملية حوالي 23مؤسسة في القطاع العام سنة 1996، كما تم ايضا وضع برنامج من اجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات ذات الحجم الانتاجي الكبير، اما بالنسبة للخوصصة فقد ركز برنامجها في سنة 1997 على بيع 250 مؤسسة خلال الفترة (1998-1999)، وبالتالي فإن القطاع الصناعي هو الأول الذي تضرر من عملية الحل[1]،

و بعد عشرية كاملة من الازمة جاءت السلطات الجزائرية بسياسة الانعاش الاقتصادي والتي تهدف بالأساس الى تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني من الركود، وهذه السياسة تمثلت في كل من برنامج الانعاش

[1] باية ساعو، المرجع نفسه، ص 78-79

الاقتصادي(2001-2004) وبرنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج الخماسي لدعم النمو (2009-2014) بحيث نلاحظ في الفترة الاولى للبرنامج الانعاش تطور الناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة من 7.9٪ سنة 2001 إلى تراجع ب 6٪ سنة 2004، كما نلاحظ ايضا بالنسبة لهذا القطاع في تراجع جد خطير للنمو الاقتصادي والقيمة المضافة سنة 2005 ب 25٪، 3٪ ،5٪ 5.4٪، 5.3٪ خلال السنوات 2007،2009،2010،2011 على التوالي[1].

المطلب الثاني: خصائص القطاع الصناعي الجزائري وسبل تطويره

أولا: خصائص القطاع الصناعي

تمتلك الجزائر كأي دولة ذات اقتصاد ريعي قطاعا صناعيا ضعيفا من حيث الحجم والأداء، بالرغم من كل السياسات والبرامج والاستراتيجيات التي حاولت الرفع من مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد، الوطني وفيما يلي أهم ما يميزه:

– مساهمة ضئيلة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي: لم يكن الاستراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة المتبعة خلال السبعينات أثر إيجابي على مساهمة الصناعات التحويلية التي تتجاوز 13٪ من اجمالي الناتج المحلي الخام خلال نفس الفترة

في فترة الثمانينيات وبعد انتهاء سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للنسيج الصناعي العمومي لم تكن مساهمته في الناتج المحلي الخام لتتحسن عن العقد السابق.

أما خلال فترة التسعينات وبعد التوجه نحو تحرير الاقتصاد، تم فتح المجال أمام المستثمرين الخواص. المحليين والأجانب و إعتماد سياسة خصخصة المؤسسات العمومية، إلا أن القطاع الصناعي عرف تراجعا وحقق معدلات نمو سالبة بفعل الأزمة السياسية والأمنية.

كان لتحسن الوضع الأمني والعوائد المالية في مطلع الألفية الثالثة أثر إيجابي في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث عززت الحكومة السياسات الاقتصادية التحررية، ولكن بالرغم من كل التدابير والإجراءات الرامية لتطوير ودعم دور القطاع الصناعي إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الخام لم تكن لتتجاوز حدود 6.6٪ كما ظلت معدلات نمو القطاع محدودة[2].

[1] باية ساعو، المرجع نفسه، ص 80

[2] عمر متيجي، محمد علجية، **تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على القطاع الصناعي**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد01، جانفي2020، ص 414

الجدول رقم(07): مساهمة القطاع الصناعة في الناتج المحلي الخام (الوحدة: مليار دج)

السنوات	معدل 2001-2005	معدل 2006-2010	معدل 2011-2014	معدل 2015-2018
الناتج المحلي الخام	5542.3	10165.84	16.128.53	18223.15
الصناعة	359.8	516.88	748.88	1018.15
النسبة٪	٪6.6	٪5.80	٪4.64	٪5.59

المصدر : عمر متيجي، محمد علجية،، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على القطاع الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص 414

ما يمكن ملاحظته من الجدول اعلاه هو التطور والارتفاع المستمر لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخام الجزائري.

الصناعة والمساهمة في التشغيل: أساس الصناعة الإنتاج وأساس الانتاج أحد أهم عوامله اليد العاملة، لذلك توفر الصناعة مناصب شغل مختلفة سواء كانت مؤهلة او غير مؤهلة لأن الانتاج هنا يتطلب إما جهدا فكريا أو عضليا، تساهم الصناعة في استقطاب ما يقارب 13٪ في المتوسط من إجمالي العمالة في الجزائر مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(08): القوى العاملة في القطاع الصناعي ونسبتها من اجمالي العمالة خلال الفترة 2002-2016

السنة	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
العمالة الصناعية	1012	1061	1264	1141	1337	1335	1290	1244
النسبة٪	٪11.7	٪12.5	٪14.24	12.47	٪13.73	٪13.12	٪12.6	12.13

المصدر: طالم علي، كافي فريدة، جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص261

رغم أهمية نسبة القوى العاملة في القطاع، إلا أنها تبقى ضعيفة بالنظر إلى جملة الآمال المعلقة على الصناعة، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات. كانت السبب الرئيسي في ضعفها. يذكر فقط للتدليل لا للحصر، ماذا ترتب عن برنامج التعديل الهيكلي الممتد على طول الفترة 1995 - 1998

من موجة تسريح العمال في الكثير من المؤسسات العمومية والتي كانت قاعدة للتشغيل، خاصة وان ترك خيار النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق قد ساهم في انخفاض العمالة الصناعية، فأجبرت المجموعات المسرحة إلى التوجه إما إلى البطالة القصرية وهم الأكثرية في حين توجه البقية نحو قطاع الخدمات، كما كان للتطور التكنولوجي الدور الفاعل للتقليل من اليد العاملة المشتغلة في الصناعة أيضا.

فقطاع الصناعة يوظف 1.4 مليون عامل، في نمو 76٪ وتشمل 12.13٪ من اليد العاملة وذلك في سنة، 2016 كما شملت الصناعة المعملية 83900/مؤسسة صغيرة ومتوسطة (أشخاص معنويين) مما يمثل 15.6٪ من المجموع[1].

بالإضافة الى هاذه الخصائص يمكن ايضا تحديد نقاط قوة وضعف القطاع الصناعي الجزائري فيما يلي[2]:

- **نقاط القوة:**

– وجود أداة هامة للإنتاج بطاقات مركبة قادرة على تلبية الطلب من عدد كبير من المنتجات وإمكانات التكامل الوطنية وبأشكال مختلفة؛

– وجود العناصر الأساسية للخبرة في العمليات التكنولوجية المختلفة، ومختلف المهن؛

– توفر المواد الخام والطاقة واليد. العاملة الرخيصة، ووجود سوق عمومية لجميع المنتجات؛

– الموقع الجغرافي للجزائر المشجع أو المناسب لنشوء سوق إقليمية ونقل صناعي؛

– فرص كبيرة لإدراج في التقسيم الدولي للعمل؛

– امتلاك فائض مالي ضخم وغير مستغل والمهم بالنسبة لهذا الفائض هو أنه مملوك للدولة مما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه؛

– قدرات انتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة؛

- **نقاط ضعف وقيود القطاع الصناعي:**

– تجهيزات إنتاج قديمة ومتهالكة تواجه معوقات فنية ثقيلة، و استخدام ناقص للطاقات الإنتاجية؛

[1] علي طالم، كافي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص260-261

[2] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطير قطاع الصناعة، في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 283-284

– ضعف في مجال تنظيم العمل والمهارات الإدارية؛

– قيمة مضافة منخفضة ثلاث مرات أقل من الصناعات المماثلة في جميع أنحاء العالم؛

– ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني، والتأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في اساليب الإنتاج؛

– التوجه الأوحد نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي لا توفر العملة الصعبة الضرورية وارادتها من السلع التي تحتاج اليها المؤسسات الصناعية؛

– الارتباط القوي لصناعتنا بالخارج للتزود بالمواد الاولية الضرورية النصف مصنعة وقطع الغيار؛

– محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير؛

– مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛

– ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛

– تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، ادت الى نقص في تنوع الصادرات؛

– ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى الى تراجع نوعية المنتجات الصناعية؛

– حماية وضعف القدرة على المنافسة، ان نشوء الصناعات الجزائرية ضمن حماية مطلقة أو شبه مطلقة، بالإضافة إلى انحصار عملها في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، وعدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، وبالتالي فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها ومنافسة منتجاتها؛

– عدم وجود قاعدة صناعية متينة للانطلاق فضلا عن تخلف كبير للجهاز المصرفي وعدم قدرته على تخصيص كفء للموارد المالية؛

فالخصائص التي تم ذكرها آنفا توضح لنا الوضعية الحرجة التي تعاني منها الصناعة الجزائرية والتي تستوجب ضرورة تنميتها وإنعاشها.

ثانيا: سبل تطوير القطاع الصناعي الجزائري

و هذا من خلال[1]:

أ- تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية: وذلك من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص للمشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال:

- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية و التحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية؛
- منح التسهيلات كشكل من أشكال التفضيل الوطني للشركات لاختراق السوق؛
- إنشاء و تطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية؛
- ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية يرتكز على:
  - زيادة وتحسين المعروض من الأراضي؛
  - أقلمة السياسة الصناعية لتحسين الكفاءة في تنفيذ برامج الدعم العامة في الصناعة؛
  - الربط الشبكي بين الجهات الفاعلة في الصناعة و التدريب والبحث للشروع في اعتماد التكنولوجيا والتعلم في عملية الابتكار الصناعي؛

ب- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: فلابد من اعادة هيكلة الجهاز الانتاجي لتحقيق افضل اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ومحاولة انشاء سلاسل انتاجية متكاملة لها. وذلك عن طريق اجراء الدراسات المتخصصة في القطاع الصناعي والسلاسل الإنتاجية وتوجيه الاستثمارات الصناعية، وتكوين الايدي العاملة الوطنية الفنية والمتخصصة. فالحكومة يجب ان تتولى مهمة خلق مناخ مواتي للاستثمار والانتاج الصناعي ووضع القواعد العامة المنظمة للاقتصاد الجزائري من خلال مسايرة التطورات التكنولوجية، ومحاولة استحداث اكثر الفنون الانتاجية حداثة وملائمة ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بالشركات متعددة الجنسيات التي تكون لها عادة اسماء تجارية عالمية وتشترط مواصفات معينة، وتكون ذات قدرة عالية على اقتحام الاسواق العالمية.

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، مرجع نفسه، ص 285-290

كما ان تطوير القطاع الصناعي يتطلب تطوير البنية التحتية للقطاع، بإعطاء الاولويات في تزويد الخدمات(ماء، كهرباء، وقود، محطات معالجة المياه... وغيرها) الى المناطق والتجمعات الصناعية والعناية بتوفير لهذه الاخيرة وسائل نقل للبضائع والركاب بتكلفة معقولة.

ج- التركيز على صناعات معينة للتصدير:

و التركيز على الصناعات القادرة على النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية معتمدة على كفاءتها وتكاليفها الرخيصة، التي يمكنها من الاستفادة من المقومات التصنيفية المتوفرة محليا.

و في هذا الصدد يمكن ان يكون التركيز على الصناعات التالية:

أول نوع من الصناعات المناسب للجزائر هو الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة فبدل تصدير المواد الطاقوية على شكلها الخام يتم تحويلها إلى منتجات تامة الصنع، كأن يتم التركيز على الكيماويات المتخصصة والناعمة، اذ يساعد ذلك على إضفاء قيمة مضافة جديدة على المنتجات مما يساعد على زيادة التوظيف-الصناعات التي تستخدم الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة- إن امتلاك الجزائر لاحتياطات غازية ضخمة يساعد على قيام العديد من الصناعات كصناعة توليد الكهرباء وتحلية المياه فضلا عن استخداماته العديدة.

كذلك من الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات للتنمية هي: الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات اخرى خاصة مثل: الصناعات الغذائية، الصناعات المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية، الإلكترونية، وتدعى صناعات لإحلال الواردات لأنها تشتمل على انتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة.

تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة، ترقية الصناعات الجديدة او تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تأثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات، من خلال تشجيع الدولة للاستثمارات الأجنبية في هذه الصناعات.

د- تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الجزائرية: إن التحدي الذي تواجهه الجزائر يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية في بيئة دولية تشهد تنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية فيجب الاعتماد أساسا على تحسين مستوى جودة المنتجات ونوعيتها للقدرة على المنافسة.

و لا بد للجزائر زيادة قدرتها التصديرية من خلال الحفاظ على الأسواق المحلية، ومحاولة فتح أسواق جديدة مع تنوع مصادرها الجغرافية لا يتحقق ذلك إلا من خلال إجراء دراسات حول الطلب العالمي للمنتجات التصديرية وتطورها ودراسة العرض العالمي المتوقع والسياسات التخطيطية والتسويقية للمنتجين المنافسين، وإمداد المستثمرين والمنتجين بالبيانات والمعلومات الازمة، إضافة إلى رفع مستوى جودة المنتجات الصناعية.

كذلك تحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة من أجل منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يمكن له الاستفادة من مستوى الأجور المنخفضة مما يقلل من تكاليف الإنتاج.

هـ- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات: إن تطوير العنصر البشري يعتبر أساس لنجاح أي سياسة صناعية مستقبلية باعتباره عاملا مشجعا على امتصاص التكنولوجيا الحديثة وعصرنت الصناعات فلا طالما عانت الصناعة الجزائرية من سوء التأطير والتكوين للعمال الذي يصاحبه ضعف في الاستجابة لمتطلبات السوق والمنافسة ()، فيجب إعادة تأهيل القوى العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي، فيمكن أن نستفيد في هذا الشأن من التجربة الماليزية، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على إقامة جسر كبير بين الجامعات ومؤسسات التكوين وبين مؤسسات الإنتاج وهنا يبرز دور البحث العلمي، ولا بد من تطوير الذكاء البشري وهذا يعني أنه علينا مراجعة المنظومة التربوية والجامعية من اجل تكوين الأجيال القادمة دون تجاهل الإطارات التي تشتغل حاليا والتي تحتاج إلى إعادة رسكلة تدوم من سنة إلى سنتين حتى يكونوا جاهزين وفي مستوى عال[1].

و- التكنولوجيا كعنصر مهم لتطوير الصناعة: الصناعة من أكثر القطاعات تقبلا لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي، وهذا تابع من طبيعة النشاط القائم أصلا على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة، وباستعمالات متنوعة، ولذلك برز تأثير التقدم التقني أكثر وضوحا في عملية التصنيع بدءا من مكننة العمليات الإنتاجية إلى آليات التسويق وتلبية طلبات المستهلكين، وما التطور الصناعي الكبير الذي تشهده الدول المتقدمة إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميادين العمل الصناعي لديها، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر للارتباط الوثيق والتداخل بين التصنيع والتكنولوجيا[2].

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، المرجع نفسه، ص 288

[2] المرجع نفسه، ص 289

ي- تطور النظام الضريبي والنظام الجمركي: للسياسة الضريبية أثار إيجابية على الاستثمارات ويتم ذلك من خلال تخفيف الأعباء الضريبية المفروضة على هذه الاستثمارات بما تقدمه من حوافز ومزايا وإعفاءات ضريبية، وإن كانت الحواجز والحوافز الضريبية ينجم عنها ضياع عام لحصيلة مالية على مستوى الدولة باعتبارها أنها تمثل تنازل الدولة عن حقها في فرض وتحصيل الضريبة وفقا لقانون معين، إلا أنه قد ينشأ عن تلك الحواجز قيام او تدفق للاستثمارات التي من شأنها أن تساعد في إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة وتشجيع التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات ذات التكنولوجيا المتقدمة[1].

المطلب الثالث: مؤهلات الاقتصاد الجزائري في مجال جذب الاستثمارات الصناعية الاجنبية

في هذا المطلب سنتناول مؤهلات الاقتصاد الوطني في مجل الاستثمار الصناعي بالإضافة الى التطرق الى اهم المشاريع الصناعية الاجنبية المقامة على ارض الوطن:

اولا: مؤهلات الاقتصاد الجزائري في استقطاب الاستثمارات الصناعية

تمتلك الجزائر العديد من المميزات التي تؤهلها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولعل ابرزها حجم السوق المحلية، والقرب الجغرافي في الأسواق الاستراتيجية، وتوفر فرص الاستثمار في قطاع الطاقة وبعض القطاعات الاستراتيجية الأخرى كالمناجم، والصناعات الغذائية والكيمياء، والتكنولوجيا الجديدة والإعلام والاتصال وبالمقابل تواجه الجزائر العديد من المشكلات التي تسهم بشكل واسع في تعطيل ولوج الشركات الأجنبية إلى الجزائر، ويمكن ذكر بعض الميزات التي ينتجها الاقتصاد الجزائري كالآتي:

أ- طبيعة الموارد البشرية: إن تكلفة العامل في الجزائر من أخفض التكاليف مقارنة بدول الجوار، ودول البحر الأبيض المتوسط، حيث يتراوح متوسط الأجر الشهري لأعوان التنفيذ ما بين 19400 و29200 دج، ويتراوح الأجر الشهري للإطارات ما بين 34900و 78900دج،

و بالتالي توفر اليد العاملة المؤهلة والرخيصة، والتي يمكن استخدامها خاصة في مجال الإلكترونيك مثلما هو جاري في الهند ودول شرق آسيا، لأن برامج المعلوماتية لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة.

ب- حجم السوق: يضم السوق الجزائري ازيد من 30 مليون نسمة بمتوسط دخل فردي يتحسن من سنة إلى اخرى خاصة في ظل انتعاش أسعار البترول في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى هذا فإن موقع السوق الجزائري يمكن

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، المرجع نفسه، ص 290

أن يشكل نقطة انطلاق نحو أسواق أخرى، نتيجة قربه الجغرافي من دول جنوب أوروبا والدول الإفريقية جنوب الصحراء.

ج- توافر الموارد الطبيعية: إن ثراء الجزائر بمختلف الموارد الطبيعية، وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي يمثل عاملا مهما للاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس يعد القطاع الحيوي من اهم قوى الجذب الفعالة للمستثمر الأجنبي في ظل العولمة الصناعية، لاسيما عندما يتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي.

و تتوفر الجزائر على أنواع عديدة من المعادن كما يوضحه الجدول الموالي، ولكن يبقى اغلبها غير مستغل نتيجة نقص التكنولوجيا وندرة التجهيزات المرتبطة بالإمكانات المالية.

الجدول رقم(09): اهم المواد الاولية المتواجدة في الجزائر

نوع المعدن	الاحتياطي المؤكد	الإمكانيات المحتملة	الموقع
الحديد(مليار طن)	3.5	5	تندوف
فوسفات(مليار طن)	1.6	2.5	جبل العنق-تبسة
رصاص/زنك(مليون طن)	1.6	4	باتنة
زئبق(طن)	37000	50000	عزابة-سكيكدة
الذهب(طن)	110	200	الهقار- تمنراست
اورانيوم(طن)	26000	30000	الهقار-تمنراست
الملح(مليار طن)	1	2	الجنوب الشرقي للجزائر
بريت(اوكسيد الباريوم)	9.5	16	الاطلس
بنتونيت(مليون طن)	14.3	27	مغنية -مستغانم

المصدر: مصطفى بودرامة، تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص254

د- القرب الجغرافي من الأسواق الاستراتيجية: تعد الجزائر من الناحية الجغرافية واجهة للقطب الثلاثي المكون من أوروبا، إفريقيا، والدول العربية، مما جعلها تحتل موقعا استراتيجيا مميزا، ويمثل هذا الأخير بالنسبة للجزائر ميزة تمكنها من تنمية فرصها الاستثمارية، واستقطاب الاستثمار الأجنبي لاسيما الموجه للتصدير[1].

[1] مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص252-254

و تعد الجزائر اول دولة افريقية من حيث مساحتها الشاسعة، وتتربع على ما يفوق 1200 كلم من السواحل، حيث تبلغ شبكة الطرق المعبدة فبها 112039 كلم، وعلى رأسها الطريق السيار شرق-غرب، 36 مطار منها16 دولية، 45مرفأ بحري منها 11 ميناء تجاري، ميناءين للنفط، 31ميناء للصيد وميناء واحد للترفيه، سكك حديدية بطول 4498 كلم منها 3854 كلم خط مستغل و2380 كلم في اطار الانجاز.

ثانيا: أهم الاستمارات الصناعية الأجنبية في الجزائر

سنتطرق في هذا الفرع للحديث عن اهم الاستثمارات الصناعية المنجزة في الجزائر خارج قطاع المحروقات: استنادا الى بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عرفت النشاطات الصناعية بالنسبة للمشاريع الاجنبية تزايدا، حيث تم تسجيل 495 مشروع ما بين 2002و 2016 بنسبة 60.22% من مجموع المشاريع الاستثمارية الاجنبية، بقيمة تقدر ب1783922 مليون دينار جزائري بنسبة 80.48% سمحت بإنشاء 70793 منصب عمل او ما نسبته 59.23% من اجمالي مناصب العمل الموفرة[1].

– **صناعة البتروكيماوية:** تحظى هذه الصناعة في الجزائر بعناية بالغة نظرا لتوفر المواد الخام الرئيسية، زيادة على ذلك الاهتمام الكبير للمستثمر الأجنبي بهذا القطاع، حيث تم إنشاء المؤسسة الوطنية للصناعات البتروكيماوية وهي فرع تابع لمؤسسة سونطراك ويشمل مركبين للبتروكيماويات هما:

- مركب الميثانول ومشتقاته CPIZ الواقع بآرزيو؛
- مركب الإيثيلين ومشتقاته CPIK الواقع بسكيكدة؛

– **صناعة المنظفات:** أما الاستثمارات الألمانية فقد تركزت في عدد من المشروعات كان أهمها مشروع الشراكة في سنة 2001 بين شركة Henikel للمنتجات الاستهلاكية والشركة الوطنية للمنظفات ENAD.

– **قطاع الاتصالات:** إن الشركات متعددة الجنسيات تبحث عن أسواق واسعة، والجزائر واحدة منها، حيث إنه في نهاية الثمانينيات استعانت الجزائر بالشراكة الفنلندية Nokiaمن أجل إدماج نظام الهاتف النقال غير الرقمي، وخلال فترة التسعينات أسهمت كل من شركة Ericson السويدية والشركة الكورية Daewooعلى إدماج الأنظمة الرقمية وخطوط الألياف البصرية، بعدما كان البنك العالمي قد منح فرصا بقيمة 9 مليون دولار للمساهمة في ذلك وقد تم فتح هذا القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية، حيث في ميدان الاستثمارات جنوب-جنوب تحصلت مصر على حصة معتبرة في سنة 2001 في ميدان الاتصالات في الهاتف النقال لشركة orascom،

[1] علي طالم، فريدة كافي، مرجع سبق ذكره، ص 262

والشركة الكويتية الوطنية سنة 2003 من رخص الاستثمار في الهواتف النقالة، إضافة إلى الرخصة الثانية في سنة 2004 للهاتف الخلوي GSMالذي أسند إلى المجموعة الكويتية (الوطنية) بمبلغ 1.2 مليار دولار منها 421 مليون دولار تتعلق بشراء الرخصة، والباقي يستثمر في التجهيزات الازمة[1].

– **صناعة الحديد والصلب:** في المجال الصناعي تعد الاستثمارات الهندية الاهم في الجزائر ذلك بعد قيام شركة "اسبات" في 2002 بشراء 70% من اسهم الشركة الوطنية للحديد والصلب بالحجار، ولقد التزمت الشركة الهندية باستثمار 120 مليون دولار على مدى 10سنوات، مع التزام الدولة الجزائرية بالمديونية السابقة للشركة الوطنية والمقدرة ب600 مليون دولار، وتم الاتفاق على تجميد اسعار الطاقة والكهرباء لمدة 10سنوات مع تحمل خزينة الدولة للفارق في الاسعار في حالة ارتفاعها مع ضمان حماية مؤقتة للسوق الجزائرية من المنافسة الاجنبي.

وفقا لهذه المعطيات نجد بان الاستثمار الاجنبي المباشر الذي قامت به شركة "اسبات" الهندية تحقق بفضل التسهيلات والضمانات الكبيرة التي قدمتها السلطات الجزائرية للمستثمر الاجنبي، لقد تمكنت الشركة من رفع مستويات الانتاج سنة 2005 ب70% مقارنة بسنة2001 ليبلغ 1.2 مليون طن، كما تمكنت الشركة ايضا من زيادة مبيعاتها بالسوق الوطنية، اذ اصبحت تقدر ب80 الف طن شهريا بعدما كانت في حدود 33 الف طن وارتفعت الصادرات لحدود 10000 طن شهرا نحو المغرب وتونس[2].

من جانب اخر ابرمت الجزائر مشاريع شراكة معتبرة مع دولة قطر ووصلت اجمالا الى حوالي 05 مليار دولار، اهمها انشاء مركب لإنتاج الحديد والصلب بمنطقة بلارة جيجل، بقدرة انتاج تصل الى 10ملاين طن سنويا، اي اكثر من خمسة اضعاف القدرة القصوى لمركب الحجار، يشرع المصنع المشترك بين الشراكة الوطنية للصلب "سيدار" وشركة "قطر ستيل" في انتاج 5.2 مليون طن في مرحلة اولى من الفولاذ الطويل ثم 05 ملايين طن من الفولاذ المصفح، يتضمن المشروع ايضا انجاز محطة للطاقة الكهربائية بطاقة 1200 ميغاواط، لتموين المشروع بالطاقة الكهربائية، على ان يتم ربطها بالشبكة الوطنية للاستفادة من فائض الكهرباء[3].

– **صناعة الدواء:** تعد صناعة الدواء من أهم الصناعات الاستراتيجية في العالم، وأكثرها سرعة وتطورا، فهي تأتي بعد الحديد والصلب و الاتصالات، وهي تستخدم آلات وتقنيات دائما في تطور مستمر، و تسيطر على إنتاج الدواء شركات عالمية عملاقة تملك مراكز بحوث جد متطورة، ولقد ساهم هذا القطاع في حجم الاستثمار الأجنبي

[1] مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص 303

[2] علي طالم، فريدة كافي، مرجع سبق ذكره، ص 262-263

[3] المرجع نفسه، ص 264

المباشر في الجزائر بحوالي 400 مليون دولار بين 1993 و2003، وتعد تجربة صيدال كتجربة رائدة لنجاح الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات، سيتم التطرق الى تجربة صيدال بالتفصيل في الفصل الثالث.

– **الصناعة الغذائية:** أما في الصناعات الغذائية فهناك عقد شراكة ما بين المؤسسة الوطنية للسكر و Geanlion الفرنسي لإنجاز مصنع لتكرير السكر، إضافة إلى ذلك فلقد استثمرت شركة Danone الفرنسي في ميدان المشروبات، وهي صناعة واعدة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويجب إعطاءها كل العناية، وتم إنشاء شركة pepsi-colaبين مجمع مهري والشركة الأمريكية الأم pepsi-cola وهو استثمار يقدر ب 60 مليون دولار امريكي يشغل ما يزيد عن 800 عامل.

– **صناعة العجلات** :في ميدان صناعة العجلات هناك مصنع مسيلان الفرنسية يقوم بإنتاج العجلات المطاطية ذات الوزن الثقيل، ويهدف إلى تغطية 40٪ من السوق المحلي، وتصدير 60٪ من إنتاجه.

– **صناعة مواد البناء:** وفي ميدان الإسمنت قامت شركة orascom constraction industriesبإنشاء شراكة في الجزائر تسمى ب ACC(algérien cimant compagnies) وحددت قيمة الاستثمار ب 450 مليون دولار، وكذلك استثمرت مصر في هذه الصناعة ففي 1999 أنشئ مصنع للإسمنت على اساس شراكة جزائرية مصرية بمنطقة حمام الضلعة بالمسيلة، أما شركة بوزي أونسيام Buzzi unionفقد اشترت في 2006 ما يقارب 35٪ من رأسمال الاجتماعي لمركبي الإسمنت حجار جنوب عنابة وسور الغزلان.

– **الصناعة الميكانيكية والإلكترونية** : تم عقد عدة اتفاقيات شراكة في الميكانيك ولإلكترونيك أهمها:

– عقد شراكة بين SNVI الجزائرية وشركة BENZDAIMLE الالمانية الخاصة بإنتاج الحافلات الصغيرة.

– عقد شركة بين شركة SNVIالجزائرية وشركة RENAULTالفرنسية والخاصة بإنتاج الشاحنات الصغيرة.

– عقد شراكة بين CNT الجزائرية وشركة DEUTZ MOTORالالمانية، والخاصة بانتاج محركات الجرارات ومحركات مبردات الماء.

– عقد شراكة بين ENIE الجزائرية وشركة VECTRONالكندية والخاصة بانتاج اجهزة الاعلام الاليز

– عقد شراكة بين ENIE الجزائرية وشركة LG ET DAEWO لكوريا الجنوبية والخاصة بانتاج اجهزة التلفزيون.

–عقد شراكة بين AMCالجزائرية وشركة S.M.S (Sensus metering systems)الامريكية العالمية المختصة في العداد المائي والذي انطلق في سنة 2005

- أنشات شركة مختلطة في 25 سبتمبر 1997 لأجهزة التلفزيون (20000 ألف جهاز سنويا) بين شركة Samsungالكورية، وشركة خاصة جزائرية.

و فيما يخص إعادة التوطين نحو الجزائر فهناك شركة رونو، حيث أنه في سنة 2004 جرت المفاوضات على تحويل إنتاج تجمع رونو من إسبانيا إلى الجزائر، وفي سنة 2005 تم إعادة التوطين مجموعة رونو من إسبانيا إلى الجزائر.

– الصناعة الكيماوية : الشراكة بين PB-AMOKO الأمريكية والتي تعد أكبر شركة عالمية، وأول مستثمر أجنبي في الصناعة الكيماوية الجزائرية في سنة 1993.

– صناعة الهليوم: وقعت الشركة الأمريكية –ايبرودكت– إتفاق مع الشركة الجزائرية للمحروقات –سونطراك–لبناء مصنع لصناعة الهليوم في منطقة أرزيو بولاية وهران، هذا فضلا عن إنجاز مصنع اخر في ولاية الجزائر، ومن المتوقع ان تصبح الجزائر من اكبر المنتجين في العالم لمادة الهليوم[1].

المبحث الثالث: نظرة عامة حول مجمع صيدال للصناعة الصيدلانية الجزائرية

سنتطرق في هذا المبحث الى التعريف بمجمع صيدال الصناعي بالإضافة الى مهامه، اهدافه هيكله التنظيمي ، و في الاخير سنتناول السياسة الاستراتيجية للشراكة التي يعتمدها المجمع.

المطلب الاول: تقديم مجمع صيدال ومهامه

اولا: التعريف بالمجمع

هي شركة أدوية عمومية جزائرية، وهي إحدى أكبر الشركات الصناعية الصيدلانية في إفريقيا والأكبر في الجزائر تأسست عام 1982، بعد الإصلاح الهيكلي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وأصبحت مؤسسة صيدال عبارة عن شركة ذات اسهم لإنتاج المنتجات الصيدلانية، وبتاريخ 2 فيفري 1998، تم تسميتها بالمؤسسة العمومية الاقتصادية، شركة ذات أسهم المجمع الصناعي صيدال سجل توثيق رقم N085/97 مسجلة بالسجل

[1] مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص 304-305

التجاري لولاية المدية تحت رقم، B000282بينما يقع المقر الاجتماعي لها بالطريق الولائي رقم 11، صندوق بريد رقم: 141،الدار البيضاء، بولاية الجزائر العاصمة[1].

صيدال شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2500000000 دينار جزائري، 80٪ من رأس مال صيدال ملك للدولة وال 20 ٪ المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999، عن طريق البورصة للمستثمرين من المؤسسات والأشخاص، تكمن مهمة صيدال في تطوير إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري.

يتمثل الهدف الاستراتيجي لمجمع صيدال في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنيسة والمساهمة بشكل فعلي في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات[2].

ثانيا: مهام مجمع صيدال

- تحويل المادة الاولية (كيميائية و طبيعية) الى منتجات صيدلانية(مضادات حيوية، ادوية)؛

- صيانات آلات الانتاج و العتاد و كل ممتلكات المجمع؛

- تخزين المنتجات الصيدلانية في أحسن الظروف؛

- التكوين المستمر للعمال و المستخدمين من اجل رفع تأهيلهم العلمي؛

- ضمان استقلاله المالي و الاستدامة في الحفاظ على توازنه المالي و ضمان تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته، من اجل تحقيق اهداف نموه و تطوير موارده البشرية؛

- تحقيق الاهداف الموكلة اليه من قبل الدولة باعتبارها المساهم الرئيسي[3]؛

---

[1] يوسف احمد، محمد امين دلهوم، **الاستراتيجية المعاصرة لادارة الموارد البشرية و علاقتها بتحسين اداء المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة صيدال لصناعة الادوية**- مجلة بحوث الادارة و الاقتصاد، العدد1، مارس 2019، ص 130

[2] https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/qui-sommes-nous2020 /08/27 تاريخ الاطلاع

[3] اسمهان خلفي، استخدام تكنولوجيا المعلومات في الانشطة اللوجيستيكية و اثرها في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة –دراسة حالة مجمع الصيدال- اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم التجارية، تخصص ادارة اعمال، جامعة باتنة1، 2018، ص 203

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمجمع وأهدافه

اولا: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

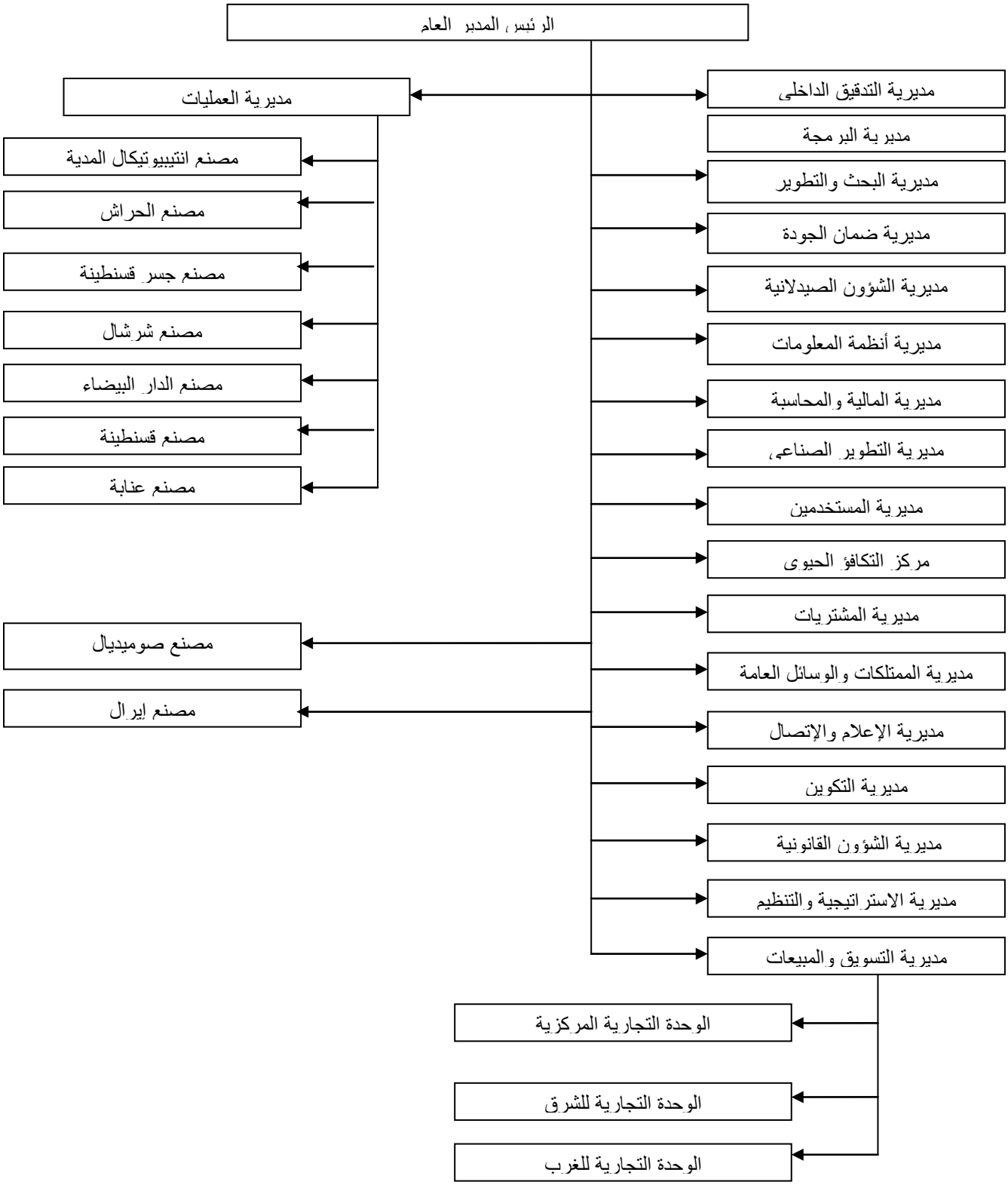

المصدر: اسمهان خلفي، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر–دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي– مرجع سبق ذكره، ص 204

3- مصانع الإنتاج لمجمع صيدال لصناعة الأدوية: تمتلك صيدال 6مصانع تقع في الجزائر، المدية، قسنطينة، عنابة، للإنتاج بقدرة إنتاج إجمالية قدرها 140مليون وحدة بيع سنويا:

- مصنع المدية: متخصص في إنتاج المضادات الحيوية بينيسيلينية وغير البينيسيلينية يتوفر على وحدتين خاصتين (بالتركيب الجزئي) لإنتاج الأدوية التي يتم تداولها عن طريق الفم وعن طريق الحقن، ووحدة لإنتاج الإختصاصات الصيدلانية وكذا مبنيين: أحدهما مخصص للمنتجات البينيسيليتية والأخر مخصص للمنتجات غير البينيسيليتية.
- مصنع الدار البيضاء: يقع في المنطقة الصناعية بالجزائر العاصمة، وينتج هذا المصنع تشكيلة واسعة من الأدوية في مختلف الأشكال(شراب، محلول، مرهم وأقراص).
- مصنع جسر قسنطينة: يضم قسمين منفصلين: واحد لصناعة الأدوية على مختلف الأشكال(التحاميل، أمبولات وأقراص)، والآخر مزود بتكنولوجيا حديثة متخصصة في إنتاج المحاليل المكثفة (أكياس وزجاجات). يحتوي هذا المصنع على مخبر مراقبة الجودة.
- مصنع الحراش.
- مصنع قسنطينة: يقع في قسنطينة، في المنطقة الشرقية للبلد، يتوفر على ورشتين مختصتين في إنتاج الشراب.
- مصنع قسنطينة خاص بالأنسولين: متخصص في إنتاج الأنسولين البشرية من ثلاثة أنواع(السريع، القاعدي والمركب 25، على شكل قارورات).
- مصنع عنابة: متخصص في تصنيع الأشكال الصلبة.

4- مراكز التوزيع: بتوفرها على الوسائل اللوجستية القوية والإمكانات البشرية الشابة، الحيوية والمتخصصة، فإن هذه المراكز تضمن توزيع منتجات صيدال عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

- مركز التوزيع-وسط: تأسس عام 1996، كان أول مركز توزيع للمجمع، كان يهدف إلى تسويق كافة منتجات المجتمع انطلاقا من نقطة بيع واحدة.
- مكنت النتائج المشجعة المتحصل عليها، من إنشاء مركزين للتوزيع أحدهما بباتنة والأخر بوهران.

- مركز توزيع-شرق: تأسس عام 1999 بباتنة، يضمن هذا المركز تسويق منتجات صيدال في المنطقة الشرقية[1].

5- وحدات جديدة لصناعة الادوية الجنيسة: بالاضافة الى انه هناك مصانع قيد الانجاز حسب الموقع الرسمي لمجمع صيدال وهي كما يلي:

- وحدة زميرلي(الحراش): ستحتضن هذه الوحدة صناعة الاشكال الجافة (الاقراص والكبسولات)؛
- وحدة قسنطينة 2 (شرق الجزائر): وحدة متخصصة في صناعة الاشكال السائلة (شراب وبخاخات)؛
- وحدة شرشال: مصنع متخصص في صناعة الاشكال الجافة (حبيبات في كيس او اقراص)؛

- وحدات جديدة متخصصة:

- مشروع الانسولين خراطيش: مصنع متخصص في صناعة الانسولين على شكل خراطيش؛
- انسولين القارورات: مصنع متخصص في انتاج الانسولين على شكل قارورات مصنع متخصص في صناعة الادوية المضادة للسرطان ذات اشكال صلبة و شكل حقن؛

- عصرنة المواقع الحالية: الدار البيضاء، المدية وجسر قسنطينة

- انشاء ثلاث هياكل للدعم:

- مركز جديد للبحث والتطوير: سيتم نقل مقر المركز الى المدينة الجديدة لسيدي عبد الله.
- مركز التكافؤ الحيوي: يقع في حسين داي، تم تدشين المركز في جانفي 2016.
- مركز توزيع جديد في البليدة : بدات وحدة التوزيع نشاطها في افريل 2017. تم نقل الوحدة من الحراش الى البليدة في اطار تهيئة وادي الحراش وانجاز مسجد الجزائر الاعظم[2].

ثانيا: اهداف مجمع صيدال

- تعزيز مكانته الرائدة في السوق الوطنية؛
- تحسين ربحيته من اجل ضمان ديمومته والوفاء بالتزاماته اتجاه المساهمين؛
- ضمان استقرار الكفاءات وتطوير الموارد البشرية؛
- تطور الشراكة من اجل اكتساب تكنولوجيا جديدة وتوسيع تشكيلة منتجاته نحو الادوية المبتكرة؛
- مواكبة السياسة الوطنية للدواء والمشاركة الفعالة في الحد من فاتورة استيراد الادوية وضبط السوق؛

[1] https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/organisation 2020/08/27 تاريخ الاطلاع

[2] https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/2018-01-09-09-04-33 2020/08/27 تاريخ الاطلاع

- خلق ثقافة مؤسساتية مشتركة بين العمال[1]؛

المطلب الثالث: سياسة واستراتيجية تطوير الشراكة في مجمع صيدال

اولا: حجم الاستثمارات في مجمع صيدال

يوضح الجدول التالي مبلغ حيازة الاستثمار خارج خطة التنمية لسنوات التالية:

جدول رقم(10): تطور حجم الاستثمارات في مجمع صيدال 2012-2017

السنوات	حجم الاستثمار مليون دج
2012	379
2013	925
2014	3352
2015	281.05
2016	271.138
2017	511.453

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Rapport de conseil d'administration2012p-15/ Rapport de conseil d'administration2013p-14

- Rapport de conseil d'administration2014p-19/ Rapport de conseil d'administration2015p-19

- Rapport de conseil d'administration2016p-14/ Rapport de conseil d'administration2017p-17

ما يمكن ملاحظته من الجدول هو الارتفاع المستمر لحجم الاستثمارات في المجمع حيث كانت منخفضة في سنة 2012 لكنها سرعان ما تداركت الوضع وبلغت في 2015 قيمة 281.052 ليكون هناك تراجع طفيف في سنة 2016 حيث وزعت هذه الاستثمارات خلال سنة 2015 على مصنع سوميديال بنسبة19% والمنظمة الام 81% ووزعت في سنة 2017 تقريبا بنسبة99.79 % على الاصول الملموسة و0.21% على الاصول الغير ملموسة.

[1] اسمهان خلفي، مرجع سبق ذكره، ص 201-202

ثانيا: الشراكات القائمة لمجمع صيدال

فيما يخص مجمع صيدال الذي يعمل حاليا على برنامج طموح للتوسع، فإن استراتيجية تنمية الشراكة تمثل محورا يتوافق مع احتياجاته، واقع السوق وكذا أهداف شركائه استخلاصا للعبر من التحالفات السابقة، قمنا بتنقيح المسعى من خلال اقامة علاقات شراكة جديدة مبنية على التكامل بين الشركاء، المردودية و استدامة العمليات التي تمت مباشرتها ،

يتواجد مجمع صيدال حاليا بصفة مساهم رئيس او بالأغلبية في منظمة واحدة (01) كمساهم رئيسي او بالاغلبية في ثلاث (03) منظمات هي في طور الانشاء كمساهم باقلية في ثلاث(03) منظمات.

و المناقشات جارية حاليا مع شركاء اخرين لانشاء منظمتين جديدتين (02) من اجل تغطية اقسام علاجية مختلفة.

ان الشركات التي اقامها المجمع تكتسي اشكال عديدة: شراكة صناعية وتجارية، منح امتياز الرخصة وانشاء منظمات مشتركة، ومن بين المعايير التي تحدد كل شراكة، نجد مصداقية الشركاء والنزاهة في الالتزامات وكذا الثقة المتبادلة.

ان نوعية الاتفاقات المتعلقة بمشاريع الانسولين والاورام التي انجزت مؤخرا وسير برامجها التنفيذية تشهد، اذا لزم الامر، بصحة هذا المسعى[1].

فيما يلي اهم الشراكات والاتفاقيات التي تمت مع المجمع الصناعي صيدال:

– كديما–سبيماكو–جي بي ام: ادت هذه الشراكة المبرمة في 1999 بين صيدال، اكديما(الهيئة العربية)–سبيماكو(العربية السعودية) و JPM(الاردن) الى انشاء منظمة (طافكو) لتصنيع وتسويق واستيراد المنتجات الصيدلانية من اجل انجاز مصنع متخصص في الاشكال الصلبة بمنطقة الرغاية، استؤنفت اشغال الانجاز به في 2010 بعد انقطاع دام تسعة سنوات، ثم استلام المصنع في سنة 2015.

– جلفار– الخليج للصناعات الدوائية: مخبر إماراتي رائد في الصناعة الصيدلانية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا جلفار محفظة متنوعة من الأدوية الجنيسة ذات الجودة تغطي الاقسام العلاجية الرئيسية(امراض المعدية، امراض الغدد الصماء، داء السكري، امراض القلب، امراض الجهاز الهضمي، امراض الكلى والامراض

[1] https://www.saidalgroup.dz/ar/partenariat/politique-partenariat

الجلدية والنفسية وامراض النساء)، حيث تعقد الشراكة حديثا عن طريق دمج جلفار في رأسمال ايبيرال(فرع صيدال) الذي يمتلك وحدة إنتاج منتجة جزئيا.

– **شركة شمال افريقيا القابضة**: منظمة كويتية للاستثمار تنشط في شمال افريقيا وفي قطاعات عديدة: نشاطات الصيانة الصحية، التعليم، البيع بالتجزئة، تنمية العقار، العمليات البنكية، التأمينات ونشطات استثمار اخرى، حيث استثمرت منظمة نورث افريكا هوليدنغ كومباني من قبل في مجال علم الاورام من خلال منظمة او اماو سي اوني دو ميديكامون (EUP) EMEC UNI DE MEDICAMENT التي تدير المركز الأول لتصنيع منتجات مضادة للسرطان في الشرق الاوسط والمغرب، تهدف هذه الشراكة الى انشاء منطقة جديدة صيدال– نورث افريكا مانيفاكتورينغ (اس ان ام) التي ستكون مهمتها انشاء وحدة متخصصة في تنمية، تصنيع وتسويق المنتجات المضادة للسرطان.

– **صيدال–نوفونورديسك**: اخصائي الصحة العالمية، نوفو نورديسك هي شركة رائدة عالميا في مجال علاج مرضى السكري لاكثر من 90 عام. كما تحمل الشركة مكانة رائدة في مجالات الهيموفيليا والعلاج بهرمون النمو والعلاج بالهرمونات البديلة ومقرها الدانيمارك، توظف حوالي 40700 شخصا في 75 بلد وتسويق منتجاتها في اكثر من 180 بلد، اسهمها مدرجة ببورصة كوبنهاغن كما ان لديها شهادات امريكية للاسهم الخارجية مدرجة في بورصة نيويورك.

تهدف الشراكة التكنولوجية، الصناعية والتجارية المبرمة في 2012 الى انتاج كل اشكال الانسولين التابعة لمجموعة نوفونورديسك على مستوى مصنع قسنطينة. تشمل هذه الشراكة الاستراتيجية شقين رئيسسين:

يهدف الشق الاول الى انتاج الانسولين البشري في شكل تقليدي (قارورات)، ويهدف الشق الثاني الى ارساء الانتاج محاليل كل مجموعة نوفونورديسك من الانسولين.

يتضمن الجزء الاول من هذه الشراكة تطوير مرافق انتاج الانسولين التقليدي بمصنع صيدال المتواجد في قسنطينة من خلال انشاء نظام عالي الجودة(نظام ادارة الجودة) وفقا لممارسات التصنيع الجيدة المعمول بها في اوروبا، اما الجزء الثاني فيتضمن انتاج المجموعة الكاملة من انسولين نوفونورديسك من خلال انشاء(مشروع غرينفيلد) المصنع الجديد الذي يقع ايضا في قسنطينة.

– صانوفي: هي المؤسسة الفرنسية الاولى ورقم 4عالميا في 2012، فقد ركز هذا المجمع العالمي على سبعة محاور رئيسية: القلب والاوعية الدموية وتخثر الدم والجهاز العصبي المركزي، والاورام والامراض الاستقلابية والطب الداخلي واللقاحات.

سمحت الشراكة التي تم ابرامها في 07 جويلية 1997 بين مجمع صيدال والمؤسسة الفرنسية صانوفي افنتيس بإنشاء في سبتمبر 1999، لشركة وينثروب فارما صيدال(W.P.S).

يكمن هدف هذه الشركة المشتركة المملوكة بنسبة 30% من قبل مجموعة صيدال في اعداد وتصنيع وصياغة وتسويق المنتجات الطبية في الجزائر والتي هي موجهة للاستخدام البشري.

ثالثا: الشراكات في طور الانجاز

– صيدال–نورث افريكا هولدينغ مانوفكتورينغ(SNM–FNI): مشروع قيد الانجاز هو نتاج لشراكة ابرمت في سبتمبر 2012 بين مجمع صيدال بنسبة 49% والمنظمة الكويتية نورث افريكا هولدينغ مانوفكتورينغ بنسبة 49% والصندوق الوطني للاستثمار بنسبة 2% من اجل انشاء مركز متخصص في تنمية وتصنيع وتسويق الادوية المضادة للسرطان.

– تافكو(منظمة تاسيلي للادوية): هي ثمرة شراكة ابرمت سنة 1999بين مجمع صيدال بنسبة 44.51% اكديما، سبيماكو وجي بي ام من اجل تصنيع وتسويق واستيراد المنتجات الصيدلانية (الحقن والسوائل والقطرات)، تقع وحدة تافكو في المنطقة الصناعية بالرويبة[1].

[1] https://www.saidalgroup.dz/ar/partenariat/partenaires تاريخ الاطلاع 2020/09/1

المبحث الرابع: مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية مجمع صيدال

تبنى مجمع صيدال اجراءات من اجل مواجهة التغيرات و الضغوطات التي تعيق اندماجه الحسن في السوق الجزائرية بالعمل على تطوير شراكة الاجنبية هذا على اساس الثقة و الوفاء و الفائدة المتبادلة، و سنقوم في هذا المبحث بابراز انعكاسات و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اداء المجمع الصناعي.

المطلب الاول: : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي للمجمع

إن ظهور مؤسسات الإنتاج في القطاع الخاص هو في تطور مستمر من سنة لأخرى نتيجة الاستثمارات المحققة خلال السنوات الأخيرة في ايطار الاستثمار الأجنبي المباشر واشكال اخرى من الشراكة وذلك سمح بتطوير الانتاج الوطني، حيث قام المنتجون برفع العرض من الأدوية الجنيسة، ما رفع نسبة تغطية حاجيات السوق من 12٪ عام 2004 إلى 41٪ في عام 2014 مع نسبة نمو بمعدل يفوق 17٪ ما بين 2006 الى 2012 ومن بين المخابر الصيدلانية الرئيسية التي تنشط في هذا الميدان نجد مجمع صيدال والذي يحتل المرتبة الثانية بحصة سوقية 8.8٪ بمعدل نمو1.9٪ مقارنة ب 2015، في حين بلغت حصة صيدال في 2007، نسبة 7.71٪ من السوق الوطنية وأن صيدال تغطي 15٪ من سوق الدواء من الإنتاج الوطني المقدر ب 40٪ وهذا مؤشر جيد لمجمع صيدال الذي يسعى لتوسيع حصته وتقديم أفضل المنتجات وبأسعار تنافسية إلا أن انخفاض المبيعات لخمسة سنوات وصل إلى 0.8 وهذا ما يفسر بالمنافسة الشرعية التي يتلقاها المجمع ويتوعد المجمع من تطور حصته السوقية الى 70٪ من الانتاج المحلي[1].

و من بين المجمعات التي تنشط في ميدان الصناعة الدوائية نجد مجمع صيدال قد كسب التحدي المتمثل في تغطية احتياجات السوق الوطنية من خلال استراتيجية تهدف الى تقليص الواردات من خلال تطوير الصناعة الصيدلانية المحلية وتوسع تشكيلتها من المنتجات إلى اشكال أخرى و تلبية طلبات المواطنين الرئيسية حيث تحتوي مجموعة صيدال على اكثر من 200 منتوج دواء على مختلف الأشكال الجالونيسية موزعة على 20 قسم علاجي، ويمكن توضيح هذا من خلال جدولي تطور حجم الإنتاج في مجمع صيدال وتطور رقم الأعمال الذي هو في تزايد مستمر :

[1] بوشمال عبد الرحمان، **دور الاستراتيجيات العامة للتنافس في تحسين هيكل الصناعة الدوائية الجزائرية – دراسة حالة مجمع صيدال (2005–2015)**، اطروحة لنيل الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016-2017، ص224

الجدول رقم(11): تطور حجم انتاج مجمع صيدال خلال الفترة 2002-2017

السنة	الكمية 10 وحدات	القيمة 10 دج
2002	121111	4827116
2003	124371	5230655
2004	126517	6152464
2005	115897	5514746
2006	122344	6096963
2007	135141	6887550
2008	133025	9193809
2009	139988	10167776
2010	134605	8945845
2011	131048	9636263
2012	135573	10362003
2013	130676	10719779
2014	111020	8483261
2015	108938	8519894
2016	115500	8830187
2017	105337	7995453

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير مجلس الادارة لمجمع صيدال، و فاطمة محبوب، تاثير التحالفات الاستراتيجية على الاداء التنافسي للمؤسسة الصناعية –دراسة حالة مجمع صيدال– اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، 2016، ص162

الشكل رقم(09): تطور حجم الانتاج في مجمع صيدال 2002-2017

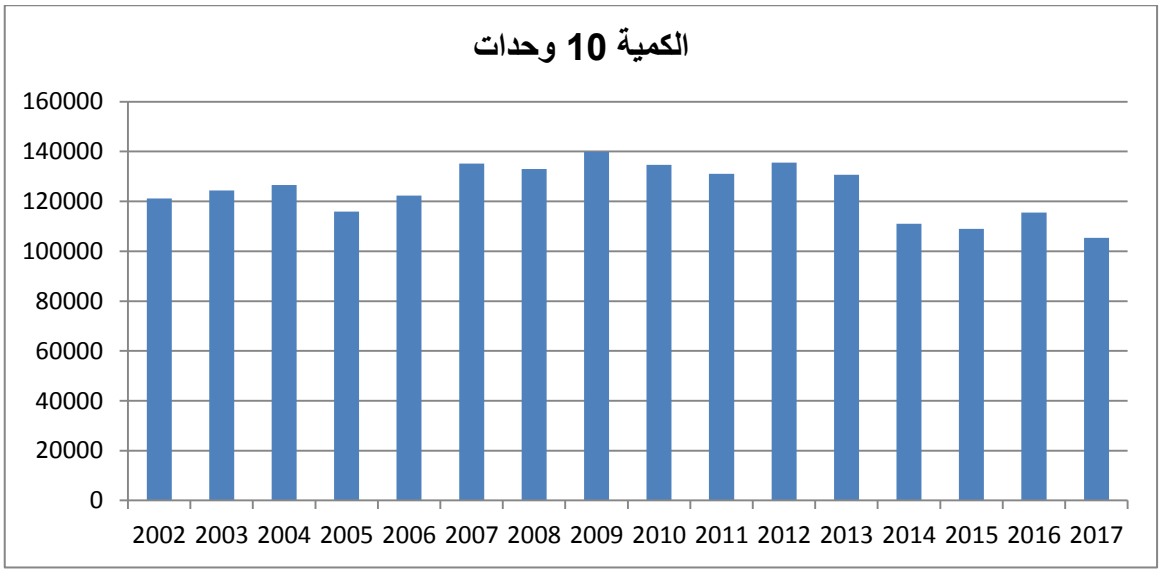

المصدر: من اعداد الطاللبة بالاعتماد على الجدول رقم(11)

الجدول رقم(12): تطور مبيعات مجمع صيدال خلال الفترة2002-2017

السنة	الكمية 10ون	القيمة
2002	123000	5820809
2003	122540	6129512
2004	119200	6578622
2005	112042	6720843
2006	112650	7222361
2007	118715	8022397
2008	126218	9882486
2009	119498	9783274
2010	-	11196318
2011	-	12101514
2012	-	12206459
2013	-	11461847
2014	102563	9789026
2015	103868	9984044

2016	103706	9609290
2017	102847	9627669

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير مجلس الادارة لمجمع صيدال، و فاطمة محبوب، تاثير التحالفات الاستراتيجية على الاداء التنافسي للمؤسسة الصناعية –دراسة حالة مجمع صيدال– مرجع سبق ذكره، ص 164

الشكل رقم(10): تطور رقم اعمال مجمع صيدال 2002-2017

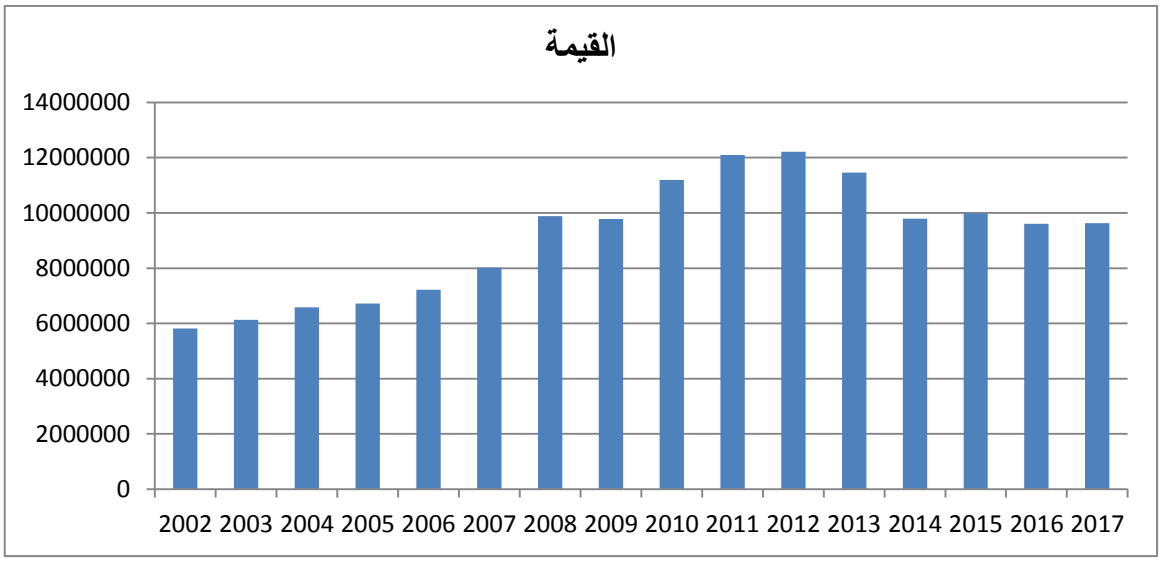

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(12)

نلاحظ من الجدولين السابقين ان هناك نوع من التذبذب بالنسبة لحجم النتاج في مجمع صيدال حيث شهدت ارتفاع من سنة 2002 الى غاية 2009 حيث كانت اعلى كمية منتجة والتي بلغت 139988 وحدة وهذا راجع لتكثيف عمليات التحالفات الاجنبية مع المؤسسات والمخابر الدولية المعروفة التي ساهمت في زيادة الثقة في منتجات المجمع من طرف الزبائن، بالإضافة الى طرح المجمع لمنتجات جديدة في السوق المحلي، ثم شهد هذا الارتفاع انخفاضا نسبيا في سنوات 2010و2011 وهذا راجع الى انخفاض المخزون في المجمع، ليعاود الارتفاع في سنة 2012 نتيجة تشيع الدولة للإنتاج المحلي ودعمها للمؤسسات المنتجة، كما نلاحظ تذبذب في السنوات 2013 الى غاية 2017 بين ارتفاع وانخفاض في النسب، مع تسجيل ادني قيمة في كمية الانتاج في سنة 2015 ب108938 بقيمة 8519894، ويرجع سبب هذا الانخفاض زيادة الواردات خاصة المستوردين الخواص.

بالنسبة للجدول الثاني المتعلق بحجم مبيعات المجمع فقد عرف نموا متصاعدا من سنة 2002 الى غاية 2012 مع انخفاض في الكمية المباعة وهذا راجع الى طرح المجمع وتركيزه على منتجات ذات قيمة عالية ومطلوبة في

السوق اين سجل المجمع في سنة 2012 اعلى رقم بقيمة 12206459مليون دج بعدها شهد المجمع انخفاض في رقم اعماله من سنة2013 الى 2017 مع ارتفاعات نسبية في بعض السنوات، حيث انخفض في سنة 2013 الى 11461847 مليون دج وهذا اثر غلق مصنع باتنة وشرشال في تلك السنة وبالتالي انخفاض في حجم الانتاج. بالإضافة الى المنافسة القوية للمتعاملين الخواص في سوق الادوية الجزائرية، وظهور منافسين غير قانونين ونقصد هنا منافسين الطب البديل بالإضافة الى ارتفاع تكاليف بعض المنتجات وطول مدة توزيعها.

و في الاخير يمكن الاستنتاج من هذه الجداول ان مجمع صيدال حتى وان لم يساهم بشكل كبير في الحد من الواردات من المنتجات الصيدلانية الا انه ساهم بنسبة معتبرة في التقليل من قيمتها، والواضح من الجداول هو سيطرت المجمع على السوق المحلية الصيدلانية، وتحقيق قيمة مضافة في الناتج المحلي الاجمالي، بتلبية نسبة كبية من متطلبات المجتمع المحلي.

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في حجم العمالة للمجمع

تقوم ادارة مجمع صيدال باستقطاب اليد العاملة باعتمادها على المصادر الداخلية من خلال الترقية والنقل، كما تعتمد ايضا على المصادر الخارجية من خلال الاتصال بالوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM) المتواجدة على مستوى كل ولاية لفروع المجمع لتوفير احتياجاتها من اليد العاملة، وان لم تتمكن هذه الوكالة من تلبية احتياجاتها فستلجأ الادارة الى الاعلان عن التوظيف على مستوي الجرائد ومواقع الانترنت التابعة لمجمع صيدال. ووفق الاعلان تقوم ادارة المجمع بوضع جملة من متطلبات شاغل الوظيفة والمتمثلة في الخبرة والمستوي التعليمي كما تقوم بوضع حوافز تتمثل في الترقية والاجور المحفزة، الا ان العيب في عملية الاستقطاب تركز بنسبة كبيرة على المقيمين في الولاية التي يتمركز بها فرع صيدال مثل: المدية يتم الاستقطاب من المدية والولايات المجاورة فقط[1].

يعتبر التكوين والتطوير للموظفين عنصرا اساسيا من عناصر استراتيجية مجمع صيدال، على هذا الاساس تقوم ادارة المجمع بوضع برامج تدريبية وتكوينية هادفة وفعالة للعمال وهذا من اجل زيادة معارفهم وتدعيم اتجاهاتهم الفكرية وتحسين مهاراتهم واداءهم في العمل وفي هذا الصدد يتبع القائمون على مجمع صيدال نوعين من التدريب هما:

[1] يوسف احمد، محمد امين دلهوم، مرجع سبق ذكره، ص 131-132

1- التدريب اثناء مزاولة العمل: هذا النوع من التدريب يخص الموظفين الجدد او ادخال تكنولوجيا جديدة للمجمع، بحيث يتم مرافقته وتقديم شروحات وتفسيرات من قبل اصحاب الخبرة حول مختلف الوظائف بالإضافة الى وظيفته الجديدة ويمس هذا التدريب الموظفين حديثي التوظيف بالأخص، بحيث يطلق عليهم تسمية متربصون.

2- التدريب الرسمي خارج العمل: فيه نوعان:

- تدريب خارجي(داخل الوطن): تقوم ادارة مجمع صيدال بإرسال الموظفين الى معاهد التكوين مثل المعهد الوطني لمراقبة جودة المنتوجات، كما تقوم بتنظيم لقاءات وندوات لفائدة العمال والمشاركة في مختلف التظاهرات العلمية المتخصصة، وفي هذا الصدد نذكر الدورات التكوينية حول تقنيات البيع والتي نظمت من قبل مديرية التسويق والمبيعات وبيع ادوية التطبب الذاتي، وهدفت هذه الدورة التكوينية بكل من ولايات تيبازة، سطيف، الجزائر، البليدة، بومرداس، عنابة، وهران، عين الدفلى الى رفع حجم المبيعات وتقوية سمعت مجمع صيدال.

- تدريب خارجي(خارج الوطن): بناءا على هذا النوع من التدريب تقوم ادارة المجمع بإرسال مجموعة من الموظفين الى الخارج من اجل التدرب على كيفية التعامل مع تجهيزات او تقنيات انتاج جديدة وحديثة التي تم اقتناءها، ويكون هذا التدريب على مستوى اماكن صنع وجلب هذه التجهيزات الجديدة، او اماكن تطبيق هذه التقنيات الحديثة، من اجل تكوينهم في كيفية استعمالها وصيانتها وتطبيق التقنيات الجديدة، وفي الغالب يقوم المجمع بإرسال بعثات للدول التي تربطها شراكة مع مخابرها[1].

و قد سعى المجمع الى تطوير وتأهيل الموارد البشرية كونها العامل الرئيسي لكسب رهان المنافسة على المستوى المحلي، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(13): الموارد البشرية في مجمع صيدال خلال الفترة2002-2017

السنة	المجموع الكلي
2002	3563
2003	3706
2004	3917
2005	4104
2006	4243
2007	4363

[1] يوسف احمد، محمد امين دلهوم، المرجع نفسه، بتصرف، ص 133-136

2008	4470
2009	4559
2010	4405
2011	4198
2012	4067
2013	3650
2014	3481
2015	3251
2016	2923
2017	2963

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مجلس الادارة لمجمع صيدال، و فاطمة محبوب، تاثير التحالفات الاستراتيجية على الاداء التنافسي للمؤسسة الصناعية –دراسة حالة مجمع صيدال–مرجع سبق ذكره، ص 166

الشكل رقم(11):تطور الموارد البشرية في مجمع صيدال خلال الفترة2002–2017

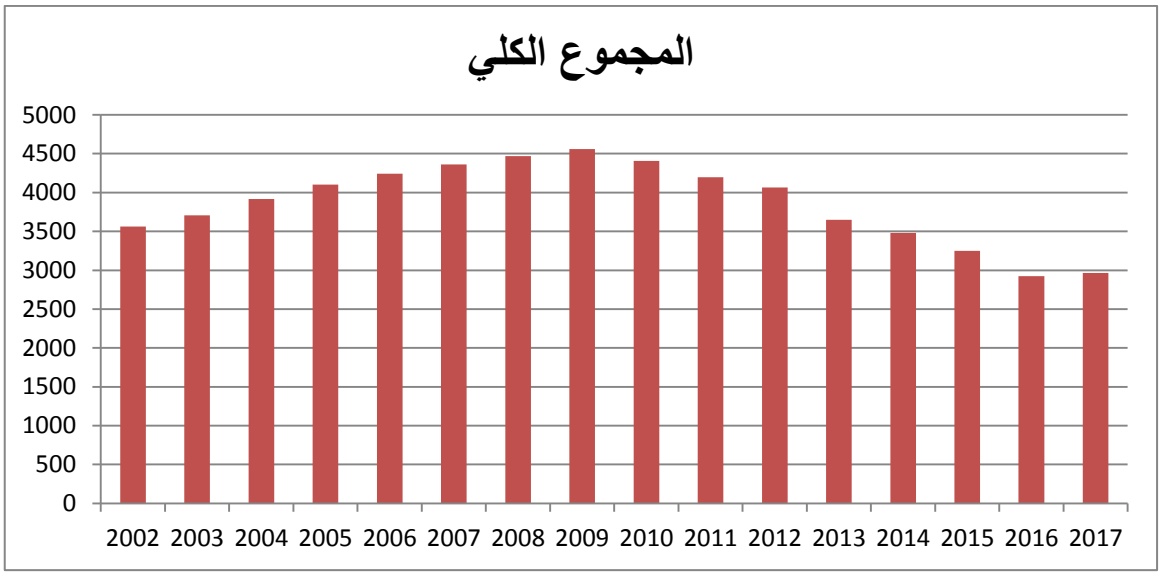

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(13)

يتضح من الجدول السابق ان عدد الموارد البشرية بالمجمع الصناعي كان في تزايد مستمر حيث كان في سنة 2002 يضم 3563 عامل ليتطور الى 4559 في سنة 2009 وكانت اكبر قيمة في الجدول حيث كان المجمع يولي اهتمام كبير في توظيف الموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة والاعتماد على الاطارات وهذا راجع الى طبيعة عمل

المجمع، بعد سنة 2009 كان هناك انخفاض في القيم نتيجة غلق المصنعين التابعين للمجمع في باتنة وشرشال، سنة 2013 نتيجة اشغال تحديث واعادة هيكلة المجمع وبالتالي تسريح عمالهما، بالإضافة الى انتهاء العقود وعدم تعويض المتقاعدين، لكن يلفت الانتباه عودة الارتفاع في سنة 2017 وهذا لزيادة اهتمام المجمع بالعنصر البشري. حيث " يولي مجمع صيدال اهتماما كبيرا باليد العاملة وتكوينها من اجل رفع كفاءتها وبالتالي المساهمة في تطوير الانتاج والمبيعات، حيث تعتبر سياسة تكوين اليد العاملة من اهم الاولويات في عملية ادارة الموارد البشرية بالنسبة لمجمع صيدال، وذلك من خلال تفعيل مبدا العدالة الذي يتيح لجميع الافراد كل حسب مجال تخصصه امكانية الاستفادة من التكوين من اجل تنمية وترشيد قدراتهم كما قام مجمع صيدال ايضا بإبرام عقود تحالفية مع مؤسسات ومراكز تكوين من اجل رفع قدرات، امكانيات ومهارات عماله، والجدول التالي يوضح مصاريف تكوين عمال مجمع صيدال وعددهم"[1].

الجدول رقم(14): مصاريف التكوين لعمال مجمع صيدال **الوحدة: مليون دج**

السنة	عدد العمال الاجمالي	عدد الافراد المعنيين بعملية التكوين	مصاريف التكوين	نسبة التغير في مصاريف التكوين%
2002	5363	1513	37	0.19
2003	3706	1680	42	0.13
2004	3917	1220	46	0.09
2005	4104	1246	32	0.30
2006	4243	1542	40	0.25
2007	4363	1709	43	0.075
2008	4470	1775	45	0.046
2009	4559	2410	67	0.49
2010	4405	953	53	0.21
2011	4198	690	50	0.06
2012	4067	431	40	0.2
2013	6678	450	76	0.9

[1] فاطمة محبوب، **تاثير التحالفات الاستراتيجية على الاداء التنافسي للمؤسسة الصناعية –دراسة حالة مجمع صيدال**– اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، 2015-2016 ص 196-197

2014	3453	300	26	0.66

المصدر: تقارير مجلس الادارة لمجمع صيدال، و فاطمة محبوب، تاثير التحالفات الاستراتيجية على الاداء التنافسي للمؤسسة الصناعية –دراسة حالة مجمع صيدال– مرجع سبق ذكره،ص197

نلاحظ من الجدول اعلاه تناقص في عدد العمال المستفيدين من عملية التكوين حيث قدر عددهم سنة 2002 ب 1513 عامل بينما في 2014 قدر ب 300 عامل، لكن المصاريف التكوين لم تتناقص مع تناقص العمال بل هي في تزايد مستمر اذ قدرت سنة 2002 ب 37 مليون دينار جزائري، وفي سنة 2014 ب 26 مليون دينار جزائري هذا ما جعل العمال يحضون بسياسة تكوين افضل من احسن المراكز المخصصة لذلك، من اجل اكتساب قدرات ومهارات تسمح لهم باستخدام التكنولوجيا المتطورة المكتسبة من الحلفاء.

و نستنتج في الاخير من تحليل هذه المعطيات ان مجمع صيدال يولي اهتمام كبير للعنصر البشري وان هذا التطور في عدد العمال والكفاءات راجع الى السياسة التوسعية المنتهجة من طرف المجمع من خلال فتح وحدات انتاجية جديدة،

المطلب الثالث: مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا

تتطلب الصناعة الصيدلانية مستوى معين من التطبيقات التكنولوجية نظرا لكونها صناعة كثيفة التكنولوجيا، فأهم الكفاءات التكنولوجية التي يمتلكها مجمع صيدال تتلخص فيما يلي:

– استخدام تكنولوجيا الكيمياء والغربلة الفاركولوجية السريعة جدا للتوصل الى المئات من المركبات الكيماوية، وكذلك غربلتها بيولوجيا في أسابيع وليس سنوات كما كان يحدث من قبل؛

– استحداث منتجات دوائية باستخدام التكنولوجيا الحيوية، هذه الأخيرة تشغل حوالي ربع الاستثمارات الجارية لانتاج أدوية جديدة، هذه الاستثمارات تعمل على التأهيل والتجديد الذي يسمح بتطوير المشاريع المستقبلية على مختلف مستويات المجمع؛

– مع العلم ان التكنولوجيات المستخدمة تعتمد على تقنيات متقدمة مثل المعلوماتية، البيولوجيا الجزئية، كل هذه العوامل تسمح ب:

– التوصل الى خلق المادة الأولية المستعملة في انتاج الأدوية في صورتها الفعالة والامنة؛

– تجديد وتطوير الأشكال الصيدلانية من أقراص، شراب، قطرات، كبسولات، مع التوصل إلى انظمة مستحدثة ومتطورة جديدة لتوصيل الدواء إلى المكان المقصود داخل الجسم[1]؛

و منه فان الهدف الاول لمجمع صيدال يكمن في:" ادماج تكنولوجيا الجديدة في ميدان الصناعة الصيدلانية ومحاولة مسايرة التقدم العلمي الدائم، وينعكس هذا الهدف الاستراتيجي على أرض الواقع في عقود الشراكة التي أبرمها مجمع صيدال مع كبريات المؤسسات العالمية في صناعة الأدوية بهدف الاستفادة من خبرة هذه المؤسسات مجالات تخصصها، وتدريب المهندسين، والتقنيين الجزائريين على التكنولوجيا التي تستعملها هذه المؤسسات سواء تعلق الأمر بعملية تصميم الأدوية او تصنيعها أو تقنيات الإنتاج والتحليل ومراقبة الجودة والصيانة هذا من جهة ومن الجهة الاخرى تنعكس اهداف المجمع الاستراتيجية في انشائها لمراكز البحث والتطوير وإخضاعه للمقاييس العالمية (ايزو) فهو يمثل عنصر حرج للنجاح في تطبيق الاستراتيجية"[2].

و من بين هذه الاتفاقيات نجد:

1– اتفاقيات التعاون: اعتمد المجمع على ابرام عدة اتفاقيات تعاون وشراكة مع مؤسسات محلية ومخابر عالمية من اجل التعاون في مجال البحث والتطوير في الادوية، نذكر منها:

أ– اتفاقيات مع النظام الوطني للإبداع: وذلك بهدف الحصول على الخبرات التكنولوجية، والمعلومات العلمية، ولتوضيح تلك الاستفادة نذكر بعض الامثلة فيما يلي:

- توقيع اتفاقية تعاون بين مجمع صيدال ووكالة الطاقة الذرية الجزائرية: وهذا في 06 اوت 2003 والمتعلقة بالبحث وتطوير بعض الادوية المخصصة للعلاج بالأشعة والموجهة لمرضى السرطان، بهدف التقليل من فاتورة استيراد هذه الادوية بحوالي 15 مليون دولار سنويا؛
- كما تهدف الاتفاقية الى اقامة تعاون علمي وتقني من اجل اقامة شراكة في ميدان البحث الصيدلاني قصد التمكن من اجراء تشخيص طبي وعلاجي للمصابين بأمراض السرطان من جهة، والتعقيم الصيدلاني بواسطة الاشعة والتحاليل من جهة اخرى.

[1] سارة حلمي، **التجديد التكنولوجي كمدخل لدعم القدرة التنافسية و تاهيل المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال**– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، تخصص تحليل قطاعي، جامعة تبسة، 2009–2010 ص135

[2] عبد الرحمان بوشمال، مرجع سبق ذكره، ص199–200

- قام مركز البحث والتطوير بتوقيع اتفاقية عمل وهذا في 24 جوان 2003، وتتعلق بالقيام بالبحث المشترك حول النباتات العطرية والطبية مع المعهد الوطني للطب.

ب- توقيع اتفاقيات شراكة لمجمع صيدال مع المنظمات الصيدلانية: امضى المجمع عدة عقود في مجال البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا مع مجموعة من المخابر العالمية، ومن بينها:

- اتفاقيات شراكة مع القطب العلمي الكوبي"Pole scientifique Cubain" سنة 2009 في المجالات التالية: البحث في اللقاح ضد التهابات الكبد الفيروسي، علاج امراض السرطان، مضادات الالتهاب الجلدي؛

- اتفاقيات شراكة مع "Quimefa" سنة2009: وذلك في مجال البحث وتطوير الادوية حول "d'H'émodérivés"؛

- عقد اتفاقيات شراكة مع "Pharma-Cuba" سنة2009: وذلك من اجل تطوير الادوية الخاصة بأمراض القلب، السل، السيدا في مخابر المجمع؛

- عقد اتفاق مع شركة كوبية متخصصة ومعهد باستور في الجزائر لتطوير اللقاح المضاد لالتهاب الكبد الفيروسي(ب) خلال السداسي الثاني من سنة 2009؛

2- اتفاقيات اقتناء الرخص: قام المجمع بعقد اتفاقيات شراء واقتناء رخص (sous-licence) الانتاج مع بعض المخابر الاجنبية العالمية(المؤسسات القائدة مالكي براءات الاختراع)[1].

ويمكن توضيح مختلف تلك الاتفاقيات في الجدول الاحق:

الجدول رقم(15): اتفاقيات اقتناء الرخص في صيدال

Soivey pharm(France)	1994	2	الدار البيضاء
Rnônepoulenc(France)	1997	9	الدار البيضاء
Novo nordisk	1997	1	-
Dar El Dawa(jordanie)	1997	6	-
Medicuba(Cuba)	1998	4	مركب المدية
Hayet Pharm(Jordanie)	1998	2	دار البيضاء
Meheco(Chine)	1998/2003	3/2	مركب المدية
Elililly(USA)	1999	2	مركب المدية

[1] دليلة بركان، نوال هاني، نجاة مسمش، **مساهمة نظام المعلومات في تفعيل اليقظة التكنولوجية للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة الصناعة الدوائية مجمع صيدال نموذجا-** مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية' العدد1، جوان 2020، ص 245-247

Allchim(Italie)	2003	1	-
Biotechnica(Tunisie)	2004	4	-
Mepha(suisse)	2004	2	-
Hetro Drugd(Inde)	2006	1	-

المصدر: دليلة بركان و اخرون، مساهمة نظام المعلومات في تفعيل اليقظة التكنولوجية للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة الصناعة الدوائية مجمع صيدال نموذجا– مرجع سبق ذكره، ص 247

المطلب الرابع: مساهمات الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية الصادرات

في ظل تمكن صيدال بفضل سياستها على الحفاظ وتعزيز مكانتها في السوق المحلي كأول منتج في القطاع الصيدلاني الجزائري، كان لا بد عليها من رفع التحدي لدخول الأسواق الدولية في عملية التصدير، "خاصة في ظل وجود شركات عالمية قوية جدا من حيث المؤهلات المادية والبشرية وحتى التكنولوجية والمالية، وعلى هذا الأساس قام مجمع صيدال بدخول الأسواق العالمية التي تتميز بالمنافسة المنخفضة كبداية أولية بحيث تم التوجه جنوبا بدخول أسواق إفريقيا ثم دخول أسواق أخرى مثل: اوروبا واسيا، أما عن السوق الإفريقية فنجد مجمع صيدال دخل 13 دولة إفريقية[1]، تتمثل في كامرون، كوت ديفوار، الغابون والسنغال، الكونغو الديمقراطية والنيجر، الطوغو والبنين، وغينيا وبيساو، التشاد وموريتانيا[2]، وحسب ما صرح به مدير المجمع أن هذه التجربة ستفتح الطريق للمجمع لتوسيع هذه العملية مستقبلا إلى دخول دول إفريقية أخرى، وتعد الكوت ديفوار أول دولة إفريقية استقبلت منتجات المجمع متمثلة في تسويق 50 دواء يوجه على الخصوص للمستشفيات وأضاف مدير المجمع أنه يفتقر للتجربة ونقص المعلومات بخصوص الأسواق الإفريقية لهذا اعتمد على موزع حصري يملك تجربة ودراية كافية بالسوق الإفريقية من حيث التسجيل والتسويق كما أجاب السيد المدير (مدير الموارد البشرية) على سؤال مفاده، لماذا تم استهداف السوق الإفريقية كوجهة اولى في عملية التصدير؟، قال بأن السوق الإفريقية تقل فيها المنافسة مقارنة بالأسواق العالمية الأخرى، كما أن السوق الإفريقية تقل بها الشركات المستثمرة في الصناعة الصيدلانية مما جعل المجمع يختار هذه السوق كوجهة اولى، وتستهدف استراتيجية المجمع في التصدير للأسواق العربية ايضا بحيث تم التصدير لدولتي اليمن والعراق، أبرم هذا للعقد في 2016/03/07 وكان الهدف الرئيسي من توقيعه هو تطوير

[1] يوسف احمد، محمد امين دلهوم، **تحليل القوى المؤثرة على الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال عرض نموذج Porter–دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الادوية**، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد 01(2019)، ص172

[2] امحمد ماحي، فريد زكرياء عبيد، **دور استراتيجية التسويق الدولي و الشراكة الاجنبية في اختراق الاسواق الدولية –دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال الجزائري**– مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية، العدد2 ، ديسمبر 2017، ص 186

تصدير منتجات صيدال خاصة مع توسع تشكيلة المنتجات وبداية نشاط المصانع الجديدة التي هي في طور الإنجاز[1].

ومن هذا المنطلق يكون مجمع صيدال تمكن من تحقيق الأهداف المسطرة بنسبة عالية جدا بفرض نفسه على المستوى المحلي وكسب رهان المنافسة ودخول الأسواق العالمية حيث تقل المنافسة(الإفريقية، العربية).

و فيما يلي جدول يبين الأصناف العلاجية التي يتم الطلب عليها من قبل الدول المبرمة عقود لإمدادهم بالأدوية من قبل مجمع صيدال:

الجدول رقم(16): الاصناف العلاجية التي يتم الطلب عليها من قبل دول المبرمة عقود لامدادهم بالادوية من قبل مجمع صيدال

الصنف العلاجي	عدد الادوية	الصنف العلاجي	عدد الادوية
المضادات الحيوية	24	المسكنات و المهدئات ومسهلات ومرطبات	11
مضادات امراض الجهاز التنفسي	16	مضادات فطرية والحرارة والا لم	12
مضادات الالتهاب	14	محاليل مكثفة ومخفضات نسبة السكر في الدم	12
مطهرات وغسول جلدي	14	مضادات ارتفاع الضغط الدموي والالتهاب الكبدي	07
مضادات التشنج والاحماض	10	مضادات امراض السكري فيتامينات ومضادات فقر الدم	11
مضادات الاستينينو الحساسية	09	ادوية اخرى	10

المصدر: امحمد ماحي، فريد زكرياء عبيد، دور استراتيجية التسويق الدولي و الشراكة الاجنبية في اختراق الاسواق الدولية –دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال الجزائري– مرجع سبق ذكره، ص186

نلاحظ من الجدول ان الكميات التي تم الطلب عليها هي كميات ضئيلة ومحتشمة وهذا راجع الى ان المجمع لا يملك الاستراتيجيات والخبرة الكافية لاقتحام الاسواق الدولية لكنها تعتبر مؤشر ايجابي واول خطوة في التوجه نحو التصدير وتعزيز مكانته سواء على السوق المحلي او الدولي.

[1] يوسف احمد، محمد امين دلهوم، مرجع سبق ذكره، ص 172

خلاصة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حاليا من اجل عصرنة القطاع الصناعي و هذا من خلال اشكاله المختلفة كضرورية حتمية لمسايرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث يمكن اعتباره كأحد الوسائل الفعالة لتطبيق السياسة الصناعية للدولة من اجل اعادة تأهيل اداة الانتاج الموجودة و توسيع النشاط الصناعي الوطني، و هو احد المحاور الاساسية لإعادة الهيكلة الصناعية و الانعاش الاقتصادي في الجزائر، فهو يسمح بتحسين نوعية المنتجات و تطابقها للمقاييس الدولية و هذا بإعادة هيكلة طرق و اجهزة الانتاج حسب متطلبات السوق الخارجية و الداخلية.

و في هذا الصدد اختار مجمع صيدال الشراكة من خلال ابرامها عقود مع اكبر المخابر الاجنبية ادى الى ارتفاع قدرتها الانتاجية و تحسين جودة منتجاتها و توسيع و تثرية تشكيلاتها الانتاجية و اكتساب المهارة و تقنيات الصنع الحديثة و تعزيز سمعتها و ادماجها في السوق المحلية و الخارجية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يعد القطاع الصناعي الركيزة الاساسية للاقتصاد الوطني و المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية الوطنية، نظرا الى الدور الهام الذي يلعبه في تحقيق التنمية، كما يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مفتاح نمو هذا القطاع و زيادة انتاجه، على اعتبار انه السبيل الامثل للحصول على رؤوس الاموال الأجنبية، و على التكنولوجيا بأقل التكاليف، في ظل عدم قدرة الدولة على تبني التكنولوجيا الحديثة في الصناعة التي تتطلب في العادة موارد مالية ضخمة، و رغم الاصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ اكثر من عشريتين، الا ان النتائج المحققة غير كافية، و مازالت بعيدة عن التوقعات، خاصة بالنظر الى الموارد المختلفة التي تتمتع بها الجزائر، حيث لم يتمكن الجهاز الانتاجي من تحسين ادائه بالمستوى المطلوب، لذا وجب البحث عن السبل التي تساعد على النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري و جعله قادرا على رفع التحدي امام المنتجات الأجنبية، التي اصبحت تهدد المنتجات المحلية، خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي.

لكن الاجراءات التي اتخذت في مجال الشراكة في اطار التسهيلات و الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب اعطت نتائج جد ايجابية، فعلى سبيل المثال نجد الشراكة الجزائرية في مجمع صيدال حققت نتائج جيدة، لما وفرته هذه الشراكة من خلق لمناصب شغل للمواطنين المحلين، بالإضافة الى كونه الرائد في مجال الصناعة الدوائية على المستوى السوق الجزائرية، و استفادة المجمع من الاحتكاك بالأجانب و اكتساب الخبرة و المهارة خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة، و تكوين العمال و كل هذا ساهم في دفع عجلة التنمية الصناعية و الاقتصادية لمجمع صيدال و بالتالي المساهمة في تطور القطاع الصناعي الجزائري.

❖ نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة و التحليل تمكننا من البرهنة على صحة او بطلان الفرضيات على النحو التالي:

1– **الفرضية الاولى**: اهتمت الجزائر في الآونة الاخيرة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال مختلف الاصلاحات والتشريعات التي قامت بها من اجل استقطاب المزيد من رؤوس الاموال.

– من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر تبين لنا ان هذه الاصلاحات تبقي غير كافية، حيث لا تزال هناك اثار سلبية كبيرة و امتيازات قليلة، فالبنظر الى سياسة التحفيز على الاستثمار تبين ان مناخ

الاستثمار مزال غير ملائم، و تتمثل هذه العراقيل في البيروقراطية، مشكلة العقار، ضعف البنية التحتية، عدم وضوح القوانين و المراسيم، و هذا ما يثبت نفي الفرضية الاولى.

2- الفرضية الثانية: تزخر الجزائر بالعديد من المؤهلات والموارد التي تجعل منها قبلة لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

- من خلال دراستنا اتضح انه و بالرغم من المؤهلات و الموارد التي تتميز بها الجزائر عن غيرها من الدول، الا ان الاداء لم يكن في المستوى المطلوب مقارنة بما تمتلكه في هذا المجال، و هذا ما يثبت نفي الفرضية الثانية

3- الفرضية الثالثة: يعتبر مجمع صيدال احد اهم المشاريع الناجحة في الجزائر.

- تبين لنا من خلال دراسة و تحليل مختلف للإحصائيات المتعلقة بمجمع صيدال مدى الدور التنموي الذي يلعبه المجمع في تطوير قطاع الصناعة الصيدلانية بصفة خاصة و القطاع الصناعي بصفة عامة، و هذا من خلال الشراكات التي عقدها المجمع مع مخابر عالمية و شراكات يسعى لعقدها و التي عادت بالنفع على المجمع من حيث نقل التكنولوجيا و اكتساب مهارات و معارف جديدة و تدريب الاطارات المحلية، تغطية جزء كبير من السوق المحلي و الاتجاه نحو الاسواق الدولية، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

وكانت النتائج المتحصل عليها كالاتي:

- ان الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر اصبح امرا مهما للدولة الجزائرية نظرا لمساهمته في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، و توفير مناصب شغل؛

- للاستثمار الأجنبي المباشر اهمية كبيرة من حيث خلق قيمة مضافة، و التقليص من نسبة البطالة و تحويل التكنولوجيا، الرفع من مستوى الموارد البشرية في الدولة المضيفة؛

- الواضح من الاحصائيات المتعلقة بالاستثمار في القطاع الصناعي انه لا يبدو ان المزايا التي تتمتع بها الجزائر في المجال الصناعي قد تطورت بالفعل الى الحد المطلوب؛

- ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني من عدة معوقات و عراقيل ادارية و بيروقراطية و قانونية و تشريعية و هي عراقيل التي ادت الى كبح تدفقاته؛

-تركز اغلب الاستثمارات في قطاع الصناعة الاستخراجية و المحروقات بدل الصناعة التحويلية الانتاجية؛

وعليه نوصي بي:

- ضرورة بذل المزيد من المجودات من طرف الحكومة الجزائرية، و تهيئة بيئة مناسبة للمستثمرين و سن اصلاحات و تسهيلات اخرى خاصة فيما يتعلق بالبيروقراطية والعقبات الادارية التي تواجه المستثمرين للبدا في مشاريعهم، و محاربة كل اشكال الفساد التي تنخر الاقتصاد الجزائري؛

- ضرورة عقد اتفاقيات دولية من اجل تحسين تنافسية القطاع الصناعي الجزائري و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- توسيع مهام الهيئة المكلفة بالاستثمار لتوفير كل المعلومات التي تهم المستثمرين، سواء المحلي او الأجنبي؛

- رفع مستوى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي من خلال زيادة نسبة تملك المشروعات الأجنبية المباشرة في الصناعات الحيوية، من اجل تطوير و توسيع القطاع الصناعي في الجزائر؛

- دعم التعليم و تطويره و تحسين مدخلاته الى جانب الاهتمام بالموارد البشرية و ارتقاء بمستوى مهاراتها و خلق كفاءات قادرة على توليد التكنولوجيا الاكثر ملائمة للظروف المحلية و الزيادة من نفقات البحث و التطوير و اعطائها الأهمية الازمة؛

- اصلاح النظام القانوني الجزائري و توفير محيط اعمال شفاف خال من البيروقراطية و الرشوة؛

- تحسين و تطوير الهياكل القاعدية الضرورية لعملية الاستثمار و تحسين البنية التحية؛

- ضرورة زيادة الاهتمام بالتنمية في القطاع الصناعي و التوجه نحو انتاج السلع الاستهلاكية و الوسيطة و الصناعات الانتاجية و الموجهة للتصدير؛

قائمة المراجع

أولا– الكتب:

1- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر.

2- أبو قحف عبد السلام، النظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989.

3- الجبوري عبد الرزاق حمد حسن، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، عمان، 2014.

4- الجميلي باسم، سياسة التصنيع، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2006.

5- الحسن باسم حمادي ،الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2014.

6- السمرائي دريد محمود، " الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 2002.

7- العمر حسين، المؤمن عزام، عبد الله العازمي، مقدمة في الاقتصاد الصناعي، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، الكويت، 2002.

8- القريشي مدحت كاظم، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان ، ط1، 2001.

9- القريشي مدحت، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005.

10- النجار فريد، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة ، ط1،الاسكندرية، مصر، 2000.

11- الور فوزي يوسف، الإشراف والتنظيم الصناعي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط الثانية، عمان.

12- حسب الله أميرة، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية- دراسة المقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2015.

13- جاويش عبد الفتاح محمد احمد، ادارة الاستثمار الاجنبي، دار الوفاء لدنية الطباعة والنشر، ط1، الاسكندرية، مصر، 2016.

14- خروف منير، فريحة ليندة ، مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة نظرية ميدانية – حالة الجزائر- دار الكتاب الجامعي ،ط1، الإمارات، لبنان ،2016.

15- خصاونة محمد قاسم، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون و موزعون، ط1، عمان، الاردن، 2010.

16- دريد محمد أحمد، الاستثمار، قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، أمجد للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2010.

17- زرزور براهمي، إدارة الأعمال الدولية، الشركات متعددة الجنسيات-الاستثمار الأجنبي حركية التدويل و مخاطر الأعمال -تجارب دولية في التدويل-دار التعليم الجامعي.

18- سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي الوضعي، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2010.

19- شلغوم عميروش، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت ، لبنان، 2012.

20- عباس علي، ادارة الاعمال الدولية المدخل العام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، الاردن، 2009.

21- عبد الرحيم محمد إبراهيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2007.

22- عبد الله محمد عبد العزيز، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، عمان، 2005.

23- عجمية محمد عبد العزيز و اخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

24- عطا الله ماجد احم ، ادارة الاستثمار، دار اسامة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2011.

25- قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلة تقييمية، ديوان المطبوعات الجماعية، ط2، الجزائر، 2005.

26-كاكي عبد الكريم، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حين العصرية، ط1، لبنان، 2013.

27- مبروك نزيه عبد المقصود، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، مصر، 2007.

28- معروف هوشيار ، التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005.

ثانيا- مذكرات التخرج

ا-اطروحات دكتوراه:

1- براهمية نبيل، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة الدول النامية- اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017.

2- براي الهادي، أثر الإنفاق الحكومي على تنمية قطاع الصناعة في الجزائر، خلال الفترة (1990-2016)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة يحي فارس بالمدية، 2019.

3- بن حمو فيزة، محددات الاستثمار الأجنبي و أثره على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه علوم في تخصص علوم تجارية، جامعة الجزائر3، 2016.

4- بودرامة مصطفى، تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، 2009.

5- بوشايب حسينة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل اعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018.

6- بوشمال عبد الرحمان، دور الاستراتيجيات العامة للتنافس في تحسين هيكل الصناعة الدوائية الجزائرية – دراسة حالة مجمع صيدال (2005-2015)، اطروحة لنيل الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2017.

7- بوعافية هشام، التنمية الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص :النقود و المالية، جامعة الجزائر3، 2017.

8- بوقليع نوال، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادية خلال الفترة 1991-2016، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علوم التسيير، تخصص التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019.

9- بوهيدل سليم، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية-آفاق 2025، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017.

10- بيرش أحمد، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه: في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ، جامعة الجزائر3، 2012.

11- دغموم هشام، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الاجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر- اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعة الجزائر 3، 2015.

12- دواح بلقاسم، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية(دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الاردن، مصر، تركيا)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر3، 2010.

13- قشي مريم، تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري- دراسة حالة- اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه لطور الثالث في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، 2016.

14- قيوة أبو بكر سمير، الاستثمار الاجنبي المباشر كأداة طلب لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة مقارنة- اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، بالأغواط، 2019.

15- محبوب فاطمة، تاثير التحالفات الاستراتيجية على الاداء التنافسي للمؤسسة الصناعية –دراسة حالة مجمع صيدال- اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، 2016.

16- مدني جميلة، استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية، مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، اختصاص: التخطيط والإحصاء، جامعة الجزائر 3،2015.

ب- مذكرات ماجيستر

1- اعميري خالد، اثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.

2- بروش نورة، أثر نقل التكنولوجيا في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر على استراتيجية التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.

3- حلمي سارة، التجديد التكنولوجي كمدخل لدعم القدرة التنافسية و تأهيل المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، تخصص تحليل قطاعي، جامعة تبسة،2010.

4- خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

5- كرامة مروة، انعكاسات الازمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة 200-2010 – دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

ج-مذكرات ماستر

1- مطاي على، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الاعمال، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2016

2- هباشي ريم، بوزيدي زينب، آليات دعم الاستثمار الصناعي ودوره في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة، دراسة حالة: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية ، جامعة قالمة، 2017.

ثالثا- الملتقيات

1- بن نية حميد، فكراشة سفيان، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، عنوان المداخلة: دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 2.

رابعا– المجلات

1- الدليل الإجرائي للمستثمر الصناعي، مراحل وإجراءات تأسيس المشروع الصناعي، الإصدار الأول، 1431-1432هـ (2010م)، صندوق التنمية الصناعية السعودي، المدير العام: محمد بن سالم الدبيب.

2- السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطير قطاع الصناعة، في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.

3- بركان دليلة، هاني نوال، مسمش نجاة، مساهمة نظام المعلومات في تفعيل اليقظة التكنولوجية للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة الصناعة الدوائية مجمع صيدال نموذجا- مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية' العدد1، جوان 2020.

4- بلعجين خالدية، المعجزة الكورية في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، أوت 2019.

5- بن طراد اسماء، عيسى ايت عيسى، تقيم تجربة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة، العدد السادس، سبتمبر 2018.

6- جابي أمينة هناء وآخرون، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالمواد الطبيعية، دراسة حالة ماليزيا، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2017.

7- حاج موسى منصوري، بشرى عبد الغني، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا، مجلة الاقتصادية وإدارة الأعمال، مجلد 02، العدد 07، 2018.

8- زغيش محمد، كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية-المجلد الثالث، العدد الأول، مارس 2019.

9- ساعو باية، القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل و الحلول، معارف مجلة علمية دولية محكمة، قسم: العلوم الاقتصادية، العدد 22، جوان 2017.

10- طالم على، كافي فريدة، جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني، (تسليط الضوء على الفترة الممتدة 2002-2016)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017.

11- عبد الله ياسين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية في كوريا الجنوبية، مجلة بدر، جامعة بشار.

12- عزران حفيظة، التنمية الاقتصادية في ماليزيا، ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 05 2017.

13- عزران حفيظة، التنمية الاقتصادية، في كوريا الجنوبية، من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم، مجلة التنظيم والعمل، مجلد الخامس، العدد4، (11)2016.سليمان حسين، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنافسية القطاع الصناعي بالدول العربية، معارف(مجلة علمية محكمة)، قسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة- العدد 18، جوان 2015.

14- لطرش ذهبية، عرامة دلال، استراتيجية ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، مجلة بحوث الاقتصاد و المانجمنت.

15- ماحي امحمد، عبيد فريد زكرياء ، دور استراتيجية التسويق الدولي و الشراكة الاجنبية في اختراق الاسواق الدولية –دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال الجزائري- مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية، العدد2 ، ديسمبر 2017.

16- متيجي عمر، علجية محمد، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على القطاع الصناعي، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد01، جانفي2020.

17- يوسف احمد، دلهوم محمد امين، الاستراتيجية المعاصرة لادارة الموارد البشرية و علاقتها بتحسين اداء المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة صيدال لصناعة الادوية- مجلة بحوث الادارة و الاقتصاد، العدد1، مارس 2019.

18- يوسف احمد، محمد امين دلهوم، تحليل القوى المؤثرة على الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال عرض نموذج– Porter دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الادوية، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد 01(2019).

خامسا– المواقع الالكترونية

1- http://www.andi.dz

2- http://www.mdipi.gov.dz.

3- https://unctadstat.unctad.org

4- https://unctadstat.unctad.org.

5- https://www.saidalgroup.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر و ابراز الدور الذي يلعبه في دعم القطاع الصناعي في الجزائر من خلال دراسة حالة مجمع صيدال الصناعي للصناعة الصيدلانية لفترة 2002-2017، و قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للبحث، حيث قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر و القطاع الصناعي الجزائري فيما يتعلق بالجانب التطبيقي قد تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل الاحصائيات.

و من خلال تتبعنا و تحليلنا لمختلف المتغيرات سالفة الذكر و المعطيات لاحظنا ان القطاع الصناعي الجزائري يساهم بنسب معتبة في التنمية الصناعية و بالتالي التنمية الاقتصادية، الا ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في هذا القطاع الحيوي لا تعكس الجهود المبذولة و المؤهلات المتوفرة و التي تتمنح الجزائر ميزة نسبية عن غيرها من الدول، و بناءا على هذا خرجنا بمجموعة من الاقتراحات التي تساهم في ترقية قطاع الصناعة الجزائري و استقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية الصناعية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الاجنبي المباشر، القطاع الصناعي الجزائري، مجمع صيدال، نقل التكنولوجيا.

Summary:

This study aims to research the issue of foreign direct investment and highlight the role it plays in supporting the industrial sector in Algeria through a case study of the Saidal Industrial Complex for the pharmaceutical industry for the period 2002-2017, and in order to answer the problem at hand, a descriptive and analytical approach was used in the theoretical side of the research. Where we have shed light on the various concepts related to foreign direct investment and the Algerian industrial sector regarding the applied aspect, we have relied on the analytical approach to analyze statistics

And through our tracking and analysis of the various aforementioned variables and the data, we noticed that the Algerian industrial sector contributes in staggering rates to industrial development and thus economic development, but the volume of foreign direct investment in this vital sector does not reflect the efforts made and the available qualifications that give Algeria an advantage. Relative to other countries, and based on this, we came up with a set of proposals that contribute to the promotion of the Algerian industrial sector and to attract more industrial foreign investments in Algeria.

key words:

Foreign direct investment, the Algerian industrial sector, Saidal ,complex, technology transfer.